



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور و لاي الطاهر - سعيدة -



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: مالية وبنوك
بغنوان:

النوافذ الإسلامية كآلية لتوسيع التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - سعيدة -

تحت إشراف الأستاذ:

* د. لحول عبد القادر

من إعداد الطالبين:

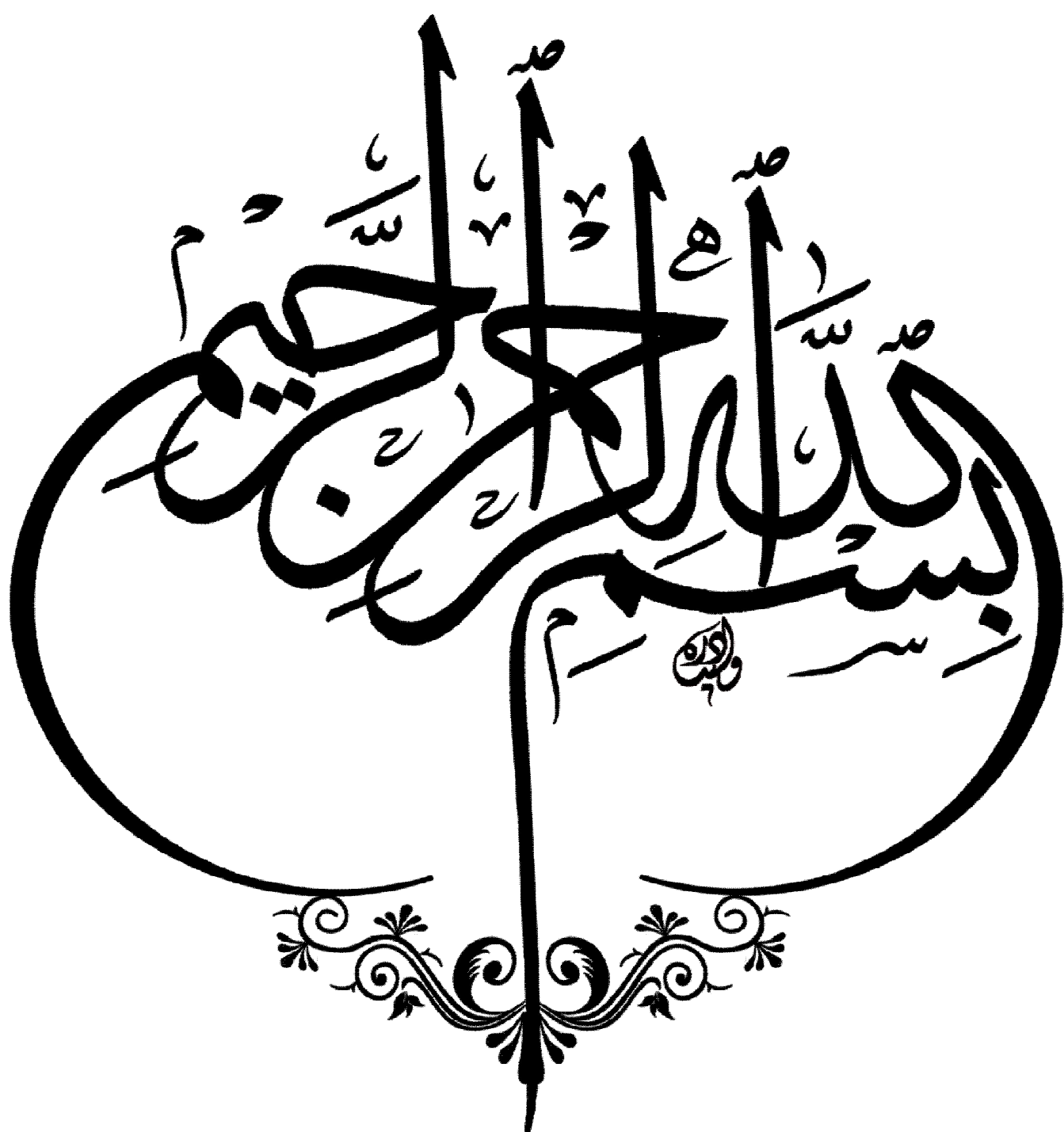
* بوحفص سيد أحمد

* زيدون بشرى

نوقشت و انجزت علنا بتاريخ: 2024/06/10

أمام اللجنة المكونة من السادة أعضاء		
رئيسا	بوعلي هشام	الأستاذ الدكتور
مشرفا و يقرراً	لحول عبد القادر	الأستاذ الدكتور
ممتحنا	مغنية الهواري	الأستاذ الدكتور

السنة الجامعية: 2023-2024م



شكر وتقدير

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

أول شكر لله سبحانه وتعالى على ما أسبغهُ علينا من النعم
وعلى تيسير السبيل فله الحمد والشكر في كل وقت وحين.

كما نتقدم بالشكر الخالص للمؤطر الأستاذ الدكتور

﴿لحول عبد القادر﴾ وكل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور

﴿بوعلي هشام﴾ والأستاذ الدكتور ﴿مغنية الهواري﴾ على

قبولهم مناقشة مذكرتنا وكل الشكر والتقدير لجميع من ساعدنا
في الحصول على البيانات اللازمة لإتمام هذا العمل شكرا كذلك

لكل من علمنا حرف، كلمة، مقياس

شكرا لكل الأساتذة المحترمين.

الإهداء



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل وأثار سبيلنا بنور العلم ومهد لنا طريق النجاح بكل تقدير وعرفان.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح جدي رحمة الله عليه الذي شاء الله أن يغادرنا وأنا أعد في هذا البحث وإلى الوالدين الكريمين اللذين لا أحصي أفضالهما أطل الله في عمرهما، وإلى الإخوة والأخوات وكل الأصدقاء وكل من شجعنا بكلمة طيبة.

﴿ سيد أحمد ﴾

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح جدي رحمه الله

وجدي أطل الله في عمره

وإلى من رفعت رأسي عاليا للافتخار به، إلى الرجل الوحيد في حياتي

(والدي العزيز)

إلى من أضاءت لي طريقي بنبع الحنان

(والدي الغالية)

إلى السند والعضد والساعد إخواني وأخواتي أؤف لكم الإهداء حبا ورفعة وكرامة.

﴿ بشرى ﴾



ملخص الدراسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الصيرفة الإسلامية بإتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعريف بالصيرفة الإسلامية وخصائصها، وإلى أهم مرحلة في تطور البنوك التقليدية في عملياتها المصرفية والمالية، وهي عملية التحول من المصرفية التقليدية (الربوية) إلى المصرفية الإسلامية وذلك بمتابعة من هيئة شرعية معتمدة. حيث تم التركيز على مدخل التحول الجزئي من خلال قيام البنوك التقليدية بفتح النوافذ الإسلامية بمقرها الأصلية أو فروعها التقليدية كمدخل للتحول إلى المصرفية الإسلامية التي تقدم من خلالها هذه البنوك الخدمات الإسلامية ومنتجات تطوير هذه النوافذ لاحقا.

والجزائر كغيرها من الدول مهدت بالتوجه نحو المصرفية الإسلامية من خلال فتح نوافذ للتمويل الإسلامي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في أن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة إيجابية ومشجعة للتحول للعمل المصرفي الإسلامي، مواجهتها الصعوبات والمعوقات التي تحد من نجاحها. حيث تعتبر نقطة تحول للمنظومة المصرفية الجزائرية التي بإمكانها التطور مستقبلا للحاق بباقي الدول التي تبنت التوجه نحو هذا النوع من التمويل.

الكلمات المفتاحية: المصرفية الإسلامية، التحول المصرفي، النوافذ الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامي.

Summary:

This study aims to shed light on Islamic banking by following the descriptive and analytical approach by introducing Islamic banking and its characteristics, and to the most important stage in the development of traditional banks in their banking and financial operations, which is the process of transformation from traditional banking to Islamic banking,. The emphasis was placed on the entrance to the partial transformation through the opening of Islamic windows by traditional banks at their original headquarters or their traditional branches as an entrance to the transformation to Islamic banking through which these banks provide Islamic services and products to develop these windows later.

Algeria, like other countries, paved the way towards Islamic banking by opening windows for Islamic finance, and the study concluded that opening Islamic windows in traditional banks is a positive and encouraging step for the transformation of Islamic banking, despite facing difficulties and obstacles that limit its success. It is considered a turning point for the Algerian banking system and it can develop in the future to catch up with other countries that have adopted the trend to wards this type of financing.

Keywords: Islamic banking, banking transformation, Islamic windows, Islamic financing formulas.

الفهارس

فهرس المحتويات:

	شكر وعرفان
	الإهداء
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ	مقدمة عامة
	الفصل الأول: ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية
02	تمهيد الفصل الأول
03	المبحث الأول: مدخل عام للصيرفة الإسلامية
03	المطلب الأول: مفهوم ونشأة الصيرفة الإسلامية وخصائصها
03	<u>الفرع الأول: مفهوم ونشأة الصيرفة الإسلامية</u>
07	<u>الفرع الثاني: خصائص المصارف الإسلامية</u>
09	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي وكيفية مواجهتها
09	<u>الفرع الأول: التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي</u>
12	<u>الفرع الثاني: كيفية مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المعاصرة التي تواجه المصارف الإسلامية</u>
13	المطلب الثالث: المعايير الخاصة بتحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي والمقارنة بين المصرفين
13	<u>الفرع الأول: المعايير الخاصة بتحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي</u>
19	<u>الفرع الثاني: المقارنة بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي</u>
21	المبحث الثاني: مسائل متعلقة بالنوافذ الإسلامية
21	المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها
21	<u>الفرع الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية</u>
23	<u>الفرع الثاني: أسباب ودوافع إنشاء النوافذ الإسلامية</u>
24	المطلب الثاني: خصائص النوافذ الإسلامية وأهدافها
24	<u>الفرع الأول: خصائص النوافذ الإسلامية</u>
25	<u>الفرع الثاني: أهداف النوافذ الإسلامية</u>

26	المطلب الثالث: متطلبات وصعوبات فتح النوافذ الإسلامية
26	الفرع الأول: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية
27	الفرع الثاني: صعوبات فتح النوافذ الإسلامية
29	المبحث الثالث: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية
29	المطلب الأول: الضوابط الشرعية ومصادر الأموال في النوافذ الإسلامية
29	الفرع الأول: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية
30	الفرع الثاني: مصادر الأموال في النوافذ الإسلامية
34	المطلب الثاني: الرقابة والمخاطر التي تواجه النوافذ الإسلامية
34	الفرع الأول: هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للنوافذ الإسلامية
37	الفرع الثاني: المخاطر التي تواجه النوافذ الإسلامية
40	المطلب الثالث: آراء الاقتصاديين والشرعيين حول النوافذ الإسلامية وعوامل نجاحها
40	الفرع الأول: آراء الاقتصاديين والشرعيين حول التعامل مع النوافذ الإسلامية
43	الفرع الثاني: عوامل نجاح النوافذ الإسلامية
45	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: المنتجات المالية الإسلامية
47	تمهيد الفصل الثاني
48	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المنتجات المالية الإسلامية
48	المطلب الأول: تعريف المنتجات المالية الإسلامية
49	المطلب الثاني: خصائص المنتجات المالية الإسلامية
51	المطلب الثالث: أهمية المنتجات المالية الإسلامية
52	المبحث الثاني: صيغ ومبادئ المنتجات المالية الإسلامية
52	المطلب الأول: تصنيف المنتجات المالية الإسلامية
53	الفرع الأول: المنتجات المالية القائمة على مبدأ عقود المشاركات
68	الفرع الثاني: المنتجات المالية القائمة على مبدأ عقود المعاوضات
90	الفرع الثالث: منتجات مالية أخرى
94	المطلب الثاني: المبادئ والضوابط التي تقوم عليها المنتجات المالية الإسلامية
94	الفرع الأول: المبادئ التي تقوم عليها المنتجات المالية الإسلامية
95	الفرع الثاني: ضوابط المنتجات المالية الإسلامية
97	المطلب الأول: محددات ومعايير شرعية المنتجات المالية الإسلامية

97	<u>الفرع الأول : محددات المنتجات المالية الإسلامية</u>
98	<u>الفرع الثاني: معايير شرعية المنتجات المالية الإسلامية</u>
99	المبحث الثالث: المناهج والتحديات المتبعة في تطوير المنتجات المالية الإسلامية
99	المطلب الأول: المناهج المتبعة في تطوير المنتجات المالية الإسلامية
104	المطلب الثاني: تحديات وحلول تطوير المنتجات المالية الإسلامية
104	<u>الفرع الأول: تحديات تطوير المنتجات المالية الإسلامية</u>
107	<u>الفرع الثاني: حلول لمشكلات تطوير المنتجات المالية الإسلامية</u>
108	المطلب الثالث: تسويق المنتجات المالية الإسلامية
108	<u>الفرع الأول: طرق تسويق المنتجات المالية الإسلامية</u>
109	<u>الفرع الثاني: ضوابط التسويق بالشبابيك الإسلامية</u>
111	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
113	تمهيد الفصل الثالث
114	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
114	المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية
118	المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية
121	المطلب الثالث: أنواع هياكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
126	المبحث الثاني: إنشاء الشبابيك الإسلامية في البنك التقليدي ومصادر الأموال في الشبابيك
126	المطلب الأول: إنشاء النوافذ الإسلامية في أحكام النظام 20-02 في الجزائر
127	المطلب الثاني: شبك الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -سعيدة-
128	المطلب الثالث: مصادر أموال النوافذ الإسلامية
131	المبحث الثالث: الخدمات المالية الإسلامية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة سعيدة-
131	المطلب الأول: الحسابات البنكية الإسلامية
136	المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي التي يقدمها شبك الصيرفة في وكالة-سعيدة-
146	المطلب الثالث: الرؤى المستقبلية للصيرفة الإسلامية في الجزائر
148	خلاصة الفصل الثالث
150	الخاتمة
156	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل نشأة التمويل والصيرفة الإسلامية	06
02	تغير بعض مضامين المعاملات عند التحول إلى مصرف إسلامي	17
03	أوجه الاختلاف بين البنك التقليدي والمصرف الإسلامي	20
04	مخاطر التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية	39
05	وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة	123
06	الحسابات البنكية في الشباك الإسلامي وكالة - سعيدة -	136

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مدخل التحول إلى الصيرفة الإسلامية	18
02	الخطوات العملية للتمويل بالمضاربة	56
03	الخطوات العملية للتمويل بالمشاركة الدائمة	62
04	الخطوات العملية للتمويل بالمشاركة المتناقصة	64
05	الخطوات العملية لعقد بيع المرابحة للأمر بالشراء	72
06	الخطوات العملية لعقد بيع السلم	77
07	الخطوات العملية لعقد بيع الاستصناع والاستصناع الموازي	81
08	الخطوات العملية للإجارة التشغيلية	86
09	الخطوات العملية للإجارة المنتهية بالتملك	88
10	شعار بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	114
11	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	121
12	الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية لولاية سعيدة	125
13	مصادر الأموال للشبابيك الإسلامية وكيفية استثمارها	129

فهرس الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
170	الحسابات الجارية الإسلامية للمؤسسات والأفراد	الملحق رقم 01
171	المربحة للمواد الأولية	الملحق رقم 02
172	المربحة غلتي	الملحق رقم 03
173	المربحة للإنتاج الفلاحي	الملحق رقم 04
174	المربحة للصفقات العمومية	الملحق رقم 05
175	المربحة لوسائل النقل	الملحق رقم 06
176	المربحة للأشغال	الملحق رقم 07
177	لمربحة للصادرات	الملحق رقم 08

مقدمة عامة

مقدمة :

تعتبر المصارف عصر الاقتصاد ومحركها الرئيسي لأنها تحفظ الأموال وتتميزها وتسهل تداولها واستثمارها، ولا يمكن إنكار الدور الإيجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار ومختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية.

بعد الأزمة المالية العالمية التي واجهت الساحة الاقتصادية في عام 2008، وتأثرت اقتصاديات الدول وأضعفت البنوك التقليدية، ظلت البنوك الإسلامية والتقليدية ذات الفروع والنوافذ الإسلامية تعمل بشكل أفضل التي كان أثر الأزمة عليها طفيف. ونتيجة لذلك زادت الحاجة إلى وجود بنوك تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، حيث يتم إلغاء الفائدة وعدم التعامل بالربا في جميع العمليات المالية. أصبحت هذه البنوك لاعباً هاماً ومؤثراً في اقتصاديات الدول الإسلامية والعالمية على حد سواء. حققت هذه البنوك إنجازات ملحوظة في مجال العمل المصرفي خلال السنوات الماضية، وبالتالي أصبحت تلفت انتباه دول الغرب والدول العربية بشكل واضح، وتستحوذ على اهتمام القطاع المالي ورجال الأعمال في العالم بأسره.

تطورت الصناعة المصرفية الإسلامية حالياً، حيث توفر منتجات وخدمات تلبي احتياجات العملاء الراغبين في التعامل بمعاملات مصرفية متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. وبناء على ذلك، قررت العديد من المصارف التقليدية أن تفتح شبابيك أو فروعاً إسلامية تابعة لها لاستقطاب العملاء الذين يرفضون المعاملات الربوية.

وبهذا انتشرت فكرة إنشاء بنوك ومؤسسات مالية تتبنى العمل المصرفي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال التحول الكامل للعمل المصرفي الإسلامي، أو إنشاء وحدات وفروع مصرفية تمارس العمل المصرفي تبعاً لأحكام الشريعة الإسلامية، أو عن طريق تقديم خدمات مصرفية إسلامية جنباً إلى جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية، مما دفع مجموعة من العلماء والباحثين والفقهاء إلى تصميم وابتكار منتجات وأدوات مالية وخدمات مصرفية إسلامية قادرة على منافسة نظيرتها من الخدمات التقليدية.

تعد الجزائر من بين الدول التي تبنت فكرة التحول إلى الصيرفة الإسلامية، عن طريق إدخال البنوك الإسلامية في نظامها المصرفي. تمت هذه الخطوة بناء على الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لإعادة إحياء أنشطة الصيرفة الإسلامية كبديل للمعاملات التقليدية، من خلال فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية. وقد تم تحقيق هذه الخطوة من خلال إصدار النظام رقم 02-18 الذي يحدد شروط فتح النوافذ الإسلامية ويوضح العمليات المالية والمصرفية التي يمكن القيام بها. وتم تعزيز هذه الخطوة بإصدار النظام رقم 02-20 الذي يشرح كيفية تبني النوافذ الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، وكيفية تطبيقها لتفعيل المعاملات المالية الإسلامية.

إضافة إلى ما سبق دعمت فكرة التمويل الإسلامي في الجزائر من خلال مبادرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي قام بإطلاق منتجات إسلامية متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تمثلت في خدمة دفتر التمويل بدون فوائد للأفراد ودفتر الفلاح بدون فوائد، وبعض صيغ التمويل.

1. إشكالية الدراسة:

استنادا على ما سبق تتضح معالم الإشكالية الرئيسية التالية:

🚩 **كيف تساهم النوافذ الإسلامية في توسيع التعامل بالمنتجات المالية**

الإسلامية ؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي آليات تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية؟
2. ما هي الأسباب المؤدية للتحول إلى المصرفية الإسلامية؟
3. هل يعد أمر اختلاط أموال البنك التقليدي بأموال النافذة الإسلامية شرطا أساسيا لشرعيتها؟
4. هل يتعامل شبك الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بكامل صيغ التمويل الإسلامي؟

2. الفرضيات:

الفرضية الأولى: تتمثل آليات تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية في آلية التحول الجزئي وآلية التحول الكلي.

الفرضية الثانية: الأسباب التي تجعل بنك تقليدي يتحول إلى بنك إسلامي تلبية لرغبة متعاملي البنك للوروع عن التعامل بالربا والأدوات المالية التقليدية.

الفرضية الثالثة: لا يعد اختلاط أموال البنك التقليدي بأموال النافذة الإسلامية شرطاً لشرعيتها.

الفرضية الرابعة: يتعامل شباك الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بكامل صيغ التمويل الإسلامي.

3. أسباب اختيار الموضوع:

جاء هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأسباب ذاتية تمثلت في حداثة موضوع الصيرفة الإسلامية وتزايد انتشارها على مستوى العالم ككل، وبالتالي أصبح من الضروري اعطاءها أهمية كبيرة، حيث يعد موضوع النوافذ الإسلامية من المواضيع الهامة في المجال البنكي في الوقت الراهن، ونجاح تجربة النوافذ الإسلامية في الاقتصاديات العربية المطبقة لها، ويندرج موضوع الصيرفة الإسلامية ضمن الميول الشخصي والقناعة بضرورة طرحه للأبحاث الراهنة إلى تطبيق تعاليم الدين الإسلامي في جميع ميادين الحياة.

4. أهداف الدراسة:

✓ دراسة ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية من خلال فتح النوافذ الإسلامية.

✓ التعرف على مفهوم الصيرفة الإسلامية والنوافذ الإسلامية وتسليط الضوء على أهم الصيغ وأساليب التمويل في المصارف الإسلامية.

✓ التعرف على أسباب نشأة الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية ومتطلباتها.

5. أهمية الدراسة:

- حاجة الجزائر للاهتمام بالصيرفة الإسلامية من مدخل النوافذ الإسلامية كخطوة أولى نحو نظام مصرفي إسلامية.
- تأتي هذه الدراسة لمعرفة دور النوافذ الإسلامية لتوسيع التعامل بالمنتجات النوافذ الإسلامية.
- تنمية الوعي الثقافي للأفراد بالصيرفة الإسلامية.

6. منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج مناسب للتعريف بالنوافذ الإسلامية وصف آلية عملها، إضافة إلى دراسة ميدانية في عينة من البنوك التي قامت بفتح النوافذ الإسلامية بولاية سعيدة، واخترنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

7. أدوات الدراسة:

أدوات الدراسة المستخدمة فقد تم الاعتماد على مجموعة المراجع المكتتبة باللغة العربية وكذلك الاستعانة ببعض من أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير ذات صلة مباشرة وغير مباشرة بموضوع البحث إضافة إلى استخدام مجموعة من المقالات والبحوث في المجالات والملتقيات الدولية والوطنية.

8. الدراسات السابقة:

❖ دراسة قمومية سفيان "النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل للمصرفية الإسلامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2019. حاولت الدراسة تسليط الضوء على عملية تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية من خلال التعرف على مفهوميها وأهميتها وأنواعها وأهم مداخلها بالتركيز على مدخل التحويل الجزئي من خلال قيام البنوك التقليدية نوافذ إسلامية بمقراتها الأصلية أو فروعها التقليدية كمدخل للتحويل إلى المصرفية الإسلامية.

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية مدخل النوافذ الإسلامية في التحول للمصرفية الإسلامية كمدخل للتدرج في تطبيق الشريعة في المعاملات المالية بالبنوك التقليدية، وكمرحلة أولية نحو التحول الكلي للمصرفية الإسلامية.

أما بخصوص دراسة حالة الجزائر فقد توصلت الدراسة إلى وجود إمكانية تحول البنوك التقليدية الجزائرية من خلال فتح نوافذ إسلامية بالتطبيق على حالة بنك التوفير والاحتياط الجزائري مع ضرورة سن قوانين وتنظيمات تسمح وتؤطر للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

❖ دراسة **بوعبد الله بطاهر** نماذج تحول البنوك التقليدية للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2022 جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على نماذج تحول البنوك التقليدية الى العمل في مجال الصيرفة الإسلامية، وتبيان اثر هذا التحول على أدائها، من خلال جانبين: جانب أول نظري تطرق فيه للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية واهم الفروقات بينهما، ثم لظاهرة التحول ونماذجها والى أسباب ومعوقات هذا التحول.

❖ دراسة **يمينة خروسي** "النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية"، 2022، حيث تطرقت الدراسة إلى تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر في ظل القانون 20-02، معتبرة هذا النظام بأنه خطوة جيدة، ولكن غير كاف لتنظيم جميع منتجات النوافذ الإسلامية، لتخلص الى أن نجاح هذه النوافذ مرهون باستقلالية أموالها عن أموال البنك التقليدي الأم وهو ما اعتبرته في حد ذاته تحديا كبيرا. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ستحاول حصر المزايا وتحديد المآخذ لتجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر من خلال وجهة نظر العملاء والعاملين وهو ما يسمح بتقييم دقيق للتجربة من شأنه أن يساهم في تدعيم ما يجب تدعيمه وتصحيح ما يجب تصحيحه.

❖ دراسة **بن زارع حياة** " النوافذ الإسلامية كمدخل للصيرفة الإسلامية في الجزائر" 2023، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة الجزائر في تحولها للصيرفة الإسلامية من خلال إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية والوقوف على مختلف التحديات التنظيمية والقانونية التي تواجهها. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن فتح هذه النوافذ الإسلامية يشكل خطوة مهمة للانتقال التدريجي للنشاط المصرفي الإسلامي وانتشار الصيرفة

الإسلامية والذي يتطلب بالأساس العمل على تذليل العقبات التي تواجهها خاصة من جانب الإطار التنظيمي والقانوني.

9. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

حيث خصص الفصل الأول لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والنوافذ الإسلامية وتضمن ثلاثة مباحث المتمثلة في المبحث الأول الذي شمل مدخل عام للصيرفة الإسلامية أما المبحث الثاني تطرق إلى المسائل المتعلقة بالنوافذ الإسلامية وفي المبحث الثالث عرضنا الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية.

أما الفصل الثاني خصص لدراسة المنتجات المالية الإسلامية والتعرف عليها من حيث المفهوم والخصائص والأنواع ويتضمن بدوره ثلاثة مباحث، شمل المبحث الأول مفاهيم أساسية حول المنتجات المالية الإسلامية، بينما المبحث الثاني تضمن صيغ ومبادئ المنتجات المالية الإسلامية، أما المبحث الثالث تم تخصيصه لعرض المناهج والتحديات المرتبطة بتطوير المنتجات المالية الإسلامية.

أما الفصل الثالث خصص لدراسة حالة التي كانت بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - سعيدي -، وقسم إلى ثلاثة مباحث، جاء في المبحث الأول تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي المبحث الثاني شباك الصيرفة الإسلامية في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - سعيدي - أما المبحث الثالث فكان حول الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وفي الأخير الخاتمة التي سنتناول فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، إضافة إلى جملة من الاقتراحات التي نقدمها عن البحث.

الفصل الأول:

ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية

تمهيد:

حققت الصيرفة الإسلامية نجاحاً كبيراً في الآونة الأخيرة ويتجلى ذلك في الانتشار الكبير للمصارف الإسلامية، حيث يعتبر التحول من العمل المصرفي التقليدي إلى الإسلامي من أبرز التحديات التي تواجه صانعي السياسات المصرفية عند صياغة إستراتيجية التحول والتي تأخذ مداخل وأشكال تختلف حسب طبيعة البنك المتحول وظروف عمله الداخلية والخارجية، ومن أهم الطرق المنتهجة لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية هي فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، وتحكم هذه العملية مجموعة من الضوابط والمتطلبات لنجاحها.

وبناء على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الصيرفة الإسلامية ونشأتها، ومعايير التحول وأيضاً إلى التحديات التي تواجهها، وكذلك التعرف على حقيقة النوافذ الإسلامية و أسباب نشأتها وأهدافها والخصائص، وتطرقنا أيضاً إلى متطلبات فتح النوافذ الإسلامية والضوابط الشرعية لها، وذلك وفق ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مدخل عام للصيرفة الإسلامية

المبحث الثاني : مسائل متعلقة بالنوافذ الإسلامية

المبحث الثالث: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية

المبحث الأول: مدخل عام للصيرفة الإسلامية

رغم الحداثة التي تتميز بها البنوك الإسلامية إذا ما قارناها بالبنوك التقليدية الأخرى، إلا أنها وصلت إلى مستويات مقبولة من النمو والانتشار في كل أقطار العالم، لذلك يمكن النظر إلى البنوك الإسلامية بأنها حققت نجاحات في معظم عملياتها الاستثمارية إلى جانب الخصائص المميزة لأدواتها التمويلية، وتختلف البنوك الإسلامية عن غيرها من المؤسسات المالية النقدية الأخرى سواء بالنظر لمفهومها أو لطبيعة الخدمات التي تقوم بها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول : مفهوم ونشأة الصيرفة الإسلامية وخصائصها

الفرع الأول: مفهوم ونشأة الصيرفة الإسلامية

❖ مفهوم الصيرفة الإسلامية:

أصبحت الصيرفة الإسلامية اليوم أحد أهم تطبيقات مبادئ الاقتصاد الإسلامي حيث تعتبر جزءاً من منهج الإسلام شامل غطى أمور الدين والدنيا، فالمصارف الإسلامية تمثل التطبيق العملي لفكرة الصيرفة الإسلامية ومن ثم يمكن بلورة هذه الصيرفة من خلال التعريف بالمصرف الإسلامي وتوضيح محددات لطبيعة عمله. ونورد فيما يأتي بعضاً من التعريفات العديدة التي وضعت للمصرف الإسلامي¹:

1. عرفته لجنة خبراء التنظيم في المصارف الإسلامية بأنه "مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي".

2. عرفه أحد منظري ومخططي المصرفية الإسلامية في الوطن العربي بأنه " مؤسسة مالية واستشارية وتنموية واجتماعية تستمد منطقتها العقائدية من الشريعة الإسلامية."

¹- نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، الطبعة العربية 2011، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص173.

3. لقد ركزت فلسفة عمل المصارف الإسلامية على عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا وإنما بقبول الودائع والأرصدة ومن ثم توظيفها واستثمارها بحصة معلومة من الربح وبما يتوافق مع متطلبات الشرعية ومبادئ الشريعة¹.
4. وعرفها أيضا المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية بأنها المؤسسة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها أو أي أعمال وأنشطة أخرى وفق أحكام هذا القانون².
5. عرفها الدكتور أحمد النجار بأنها "المصارف أو بيوت التمويل الإسلامية، تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية، مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية، أخذا وعطاءا بوصفه تعاملًا محرما شرعا باجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية³".
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تقوم بكل الأعمال المصرفية والاستثمارية التي تقوم بها البنوك التقليدية من خلال الوساطة والتي تكون مبنية على الشراكة في الربح والخسارة أو تكون قائمة على البيوع والوكالة مع التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية وتهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ودينية⁴.

¹- رباب علي عبد الحميد علي النحلة ، دور الصيرفة الإسلامية في تجنب الأزمات الاقتصادية العالمية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2018 ، ص65.

²- سالم علي سالم صبران البريكي، أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2018، ص64-65.

³- أسعد سفيان، التحول الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه منشورة، العلوم الاقتصادية ، العلوم المالية والمصرفية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر ، 2021، ص04.

⁴- جعوتي سمير، تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، رسالة دكتوراه منشورة ، العلوم الاقتصادية، علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر3 ، 2020، ص02.

❖ نشأة الصيرفة الإسلامية:

يمكن تقسيم تاريخ نشوء الصيرفة الإسلامية إلى أربع مراحل، وهي كالآتي¹:

1. المرحلة الأولى من 1940 إلى 1949: امتدت هذه المرحلة خلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين وتمثلت بظهور فكرة العمل المصرفي الإسلامي وظهور الحاجة إلى أعمال البنوك من جهة ونمد الفائدة في تلك البنوك من جهة أخرى على اعتبار أن الفائدة حرام لأنها الربا بعينه سواء عند الاقتراض أو الإيداع.
2. المرحلة الثانية من 1950 إلى 1967 : امتدت هذه المرحلة خلال حقبة الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين وشهدت تطورا كبيرا على مستوى الفكر والتطبيق حيث تميزت بدراسات لعدد من الاقتصاديين كدراسة " أحمد النجار " مصر سنة 1960، ودراسات محمد عبد الله العربي ومحمد باقر الصدر " العراق " سنة 1961 كان لها دورا في وضع الأرضية العملية للمصارف الإسلامية.
3. المرحلة الثالثة من 1968 إلى 2000: بدأت هذه المرحلة في بداية الربع الأخير من القرن العشرين حين شهدت نمو كبير لأعداد المصارف الإسلامية في مختلف الدول من أبرزها بنك دبي الإسلامي 1975 وتأسيس البنك الإسلامي للتنمية في نفس السنة ليكون مؤسسة دولية إسلامية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية وهكذا توالى المصارف الإسلامية حيث أصبح هناك ما يزيد عن 90 مصرف في نهاية 1992 تعمل وفق الأسس والمبادئ الإسلامية.
4. المرحلة الرابعة من 2001 إلى 2015 : فهي المرحلة التي يمكن وصفها بمرحلة الانتشار الكبير إذ أنه وفقا للبيانات الإحصائية لتومسون رويترز حول التمويل

¹- مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه منشورة، العلوم التجارية، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2019، ص12-13.

الإسلامي فإن عدد المؤسسات المالية الإسلامية قد بلغ 527 مؤسسة في سنة 2015 تتواجد أغلبها في دول الخليج العربي وجنوب شرق آسيا ودول الشرق الأوسط .
ويلخص الجدول التالي هذه المراحل كما يلي:

الجدول رقم 01 : مراحل نشأة التمويل والصيرفة الإسلامية

المرحلة	اسم المرحلة	الفترة الزمنية	خصائص المرحلة
الأولى	ظهور الفكرة	1940م - 1949م	- ظهور فكرة التمويل الإسلامي - الحاجة إلى الصيرفة الإسلامية
الثانية	محاولات تطبيق الفكرة	1950م - 1967م	- تأطرت الفكرة بدراسات الاقتصاديين في التمويل الإسلامي - وضعت الأرضية العملية للمصارف الإسلامية - 1963م: تجربة بنوك الادخار المحلي بمصر
الثالثة	التطبيق الفعلي وإنشاء المصارف الإسلامية	1968م - 2000م	- إنشاء بنك دبي الإسلامي (أول مصرف إسلامي حديث) - إنشاء البنك الإسلامي للتنمية جدة وإنشاء عدة بنوك
الرابعة	الانتشار الكبير	2001م - 2015م	بلغ عدد المصارف الإسلامية سنة 2015م ، 527 مصرف حسب تقرير تومسون رويترز

المصدر : مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه منشورة، العلوم التجارية، مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2019، ص14

الفرع الثاني: خصائص المصارف الإسلامية

إن خصائص المصارف الإسلامية ليست في معزل عن خصائص الاقتصاد الإسلامي التي يتسم أيضا بخصائص المنهج الإسلامي الشامل.

ومن أهم الخصائص المميزة لصناعة الصيرفة الإسلامية ما يلي¹:

- ✓ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المالية.
- ✓ عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وعطاءا.
- ✓ إرساء مبدأ المشاركة في الربح والخسارة مع تحمل المخاطرة المحسوبة وعدم إلقاءها كاملة على الطرف الآخر.
- ✓ العمل على تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وربطهما معا.
- ✓ إرساء مبدأ التكافل الاجتماعي ليس فقط بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية ، وإنما أيضا بتحقيق عدالة التوزيع لعائد الأموال المستثمرة وتعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار.
- ✓ إن الرقابة الشرعية هي أساس الرقابة في المصارف الإسلامية.
- ✓ الاهتمام بالجوانب الروحية والأخلاقية جنبا إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية.
- ✓ التوجيه نحو الاستثمار الحلال.

وفيما يلي نلقي الضوء على أهم هذه الخصائص:

1- استبعاد التعامل بالفائدة:

إن من بين أهم مميزات البنوك الإسلامية هو استبعاد التعامل بالربا وذلك لما للربا من مساوئ وأضرار على المجتمع، بل يعتبر قمة الظلم والاستغلال، والتعامل بالربا يسمح بوجود طبقتين في المجتمع حيث تكون هناك طبقة تملك رؤوس الأموال وتتيح لها هذه الملكية التحكم في باقي طبقات المجتمع، خاصة المحتاجة منها وتعمل على إضعافهم بكل ما تستطيع من وسائل².

¹- رباب علي عبد الحميد النحلة ، مرجع سابق ، ص74.

²- نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2011، ص55.

2- التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية:

إن التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملات المصارف الإسلامية ليس محصوراً فقط في ترك التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، بل هناك في فقه المعاملات جملة من العقود المحرمة التي يجب على المصارف الإسلامية تجنبها مثل العقود المشتملة على ضرر أو غرر¹.

3- البنوك الإسلامية تتميز بتطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة بالربح والخسارة:

تتصف المصارف الإسلامية باعتمادها لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة المبني على قاعدة الغرم بالغنم، إذ تراعي آلية عمل المصارف الإسلامية طبيعة العمليات التجارية وما تستلزمه من وجود ربح أو خسارة، وما تلعبه المهارة الشخصية والجهد الشخصي والظروف المحيطة من دور رئيسي في تحقيق الربح والخسارة².

4- الالتزام في معاملاته بالحلال وتجنب الحرام:

لقد أغلقت الشريعة الإسلامية باب الكسب الذي لا يستند إلى مبدأ الضمان وتحمل المخاطر، وهو الربا بشتى صوره وأساليبه المباشرة لأنه ظالم، وليس فيه قيمة مضافة ولا تنمية بل تنشأ عنه طبقات طفيلية تحصل على المال دون بذل جهد أو تحمل مخاطرة، وفي الوقت نفسه قدمت الشريعة البدائل الصحيحة وهي المشاركات بأنواعها والمبادلات بأنواعها³.

5- توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمارات:

في البداية نذكر بأن الإسلام يرى أن المال لا يلد المال وإن الذي ينمي ويزيده هو العمل فقط، ونظراً لأن هذا الدين لا يعترف بشرعية المال إذا لم يكن مصدره معترفاً به في

¹ - جعوتي سمير، تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر-ودائع والتمويلات-، أطروحة دكتوراه منشورة، علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020، ص03.

² - مخلوفي طارق، مرجع سابق، ص120.

³ - عبد القادر عبد الرحمن، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة الماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2009، ص06.

الشريعة الإسلامية، فإنه يجب على هذه المصارف التركيز على أن تكون مواردها المالية ناتجة عن تلك الطرق التي أجازها الإسلام في كيفية الحصول على المال وطرق التملك¹.

6- العمل على ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

إن نشأة المصارف الإسلامية ودورها في التنمية جاءت لتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي بعكس نشأة المصرف التقليدي الذي يقوم على الإقراض بفائدة دون الحرص على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية أو الحرص على إعلاء التنمية الاقتصادية الشاملة أو البعد الاجتماعي².

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي وكيفية مواجهتها

الفرع الأول: التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي

وهي المشكلات المرتبطة بسياسات المصارف الإسلامية ذاتها وغالبا ما ترتبط بالإدارة المصرفية في جانبي تجميع الموارد المالية وطرق تمويلها واستثمارها مع الإشارة إلى أن عملية تجميع هذه الموارد وتوظيفها إنما تخضع في نهاية الأمر إلى تأثير المشكلات والمعوقات الخارجية والتي يأتي في مقدمتها العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية³. وتتمثل أهم هذه التحديات بالآتي⁴:

1. تحديات مرتبطة بالموارد البشرية:

ما زالت تعاني المصارف الإسلامية من عدم توافر العناصر البشرية المؤهلة والمناسبة لطبيعة عمل هذه المصارف، حيث إن وجود الكفاءات البشرية القادرة على تسيير نشاط العمل المصرفي الإسلامي، ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للمعاملات.

¹- سعود عبد الله، البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2013، ص66.

²- سراج الدين عثمان مصطفى، "خصوصية العمل المصرفي الإسلامي"، مجلة إتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 299، 2005، ص52.

³- محمد علي سميران، محمد دوجان العموش، "صنع مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي"، سلسلة الأعمال والندوات والمؤتمرات، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، الأردن، نوفمبر 2011، ص20.

⁴- رباب علي عبد الحميد علي النحلة، مرجع سابق، ص118.

2. تحديات مرتبطة بالإشراف والرقابة الشرعية:

بالرغم من أهمية هيئة الرقابة الشرعية في كل بنك إسلامي إلا أنه قد تؤدي إلى عرقلة مسيرته وتعيق تقدمه وذلك من خلال تعدد الآراء الفقهية، فأحيانا تصدر هيئة الرقابة الشرعية في احد البنوك الإسلامية حكما بشرعية نشاط مصرفي، وفي ذات الوقت تصدر هيئة رقابة شرعية أخرى في بنك آخر حكما يخالف الحكم السابق على النشاط المصرفي نفسه¹.

3. تحديات مرتبطة بعدم وجود سوق مالي إسلامي:

يعتبر عدم وجود سوق مالي إسلامي عائقا للمصارف الإسلامية، فالسوق المالي من ضروريات الاستثمار المتميز، حيث تعاني هذه المصارف من عدم امتلاكها لأدوات مالية تتمتع بما هو موجود لدى الأسواق المالية من قدرة على تحويل استحقاقات الموارد قصيرة الأجل إلى استثمارات وتمويلات طويلة الأجل، حيث أن الأدوات المالية التي تتعامل بها تقتصر على الودائع الجارية والاستثمارية وودائع التوفير والتي تستحق خلال مدة قصيرة².

4. غموض العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي:

تخضع البنوك الإسلامية إلى سيادة البنك المركزي، فالبنك المركزي يحدد القوانين والتشريعات التي تخضع لها البنوك الإسلامية وآلية عملها، وطبيعة العلاقة بينها وبين البنوك التقليدية داخل اقتصاد الدولة.

ويجب ذكر أن علاقة البنك المركزي بالبنك الإسلامي تصنف إلى ثلاثة أنواع:

- بنوك إسلامية في دولة قامت بتغيير نظامها المصرفي بالكامل إلى نظام مصرفي إسلامي، كما في باكستان، إيران والسودان.

¹ - عديلة خنوسة، لحسن فوزيل، التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2019، ص 93-94
² - بن السيلت نصيرة، تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية، أطروحة دكتوراه منشورة، العلوم التجارية، بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021، ص 98

- بنوك إسلامية في دول تسود فيها النظم المصرفية التقليدية، ولكنها في الوقت ذاته أصدرت قوانين خاصة لتنظيم عمل البنوك الإسلامية، كما في الإمارات، تركيا، ماليزيا، اليمن، الكويت، سوريا ولبنان.
- بنوك إسلامية تعمل في دول تطبق عليها قوانين البنوك التقليدية، دون أن تصدر قوانين خاصة بها أو استثناءات لها، وهو ما يتجسد في باقي الدول العربية والإسلامية والغربية¹.

5. نقص الوعي المصرفي الإسلامي من قبل العملاء:

أدى تعامل الأفراد مع البنوك التقليدية إلى ترسيخ مفهوم الفائدة في أذهان الكثير منهم، فالمودعون لا يقبلون الحصول على عائد أقل من سعر الفائدة الممنوح من قبل البنوك التقليدية، وهذا ما يضع تحدياً أمام البنوك الإسلامية في ظل العولمة المالية من حيث إتباع أسلوب حذر أثناء قيامها باستثمار ودائعها².

6. الثورة التكنولوجية:

لقد أحدث التعامل البنكي من خلال شبكة الانترنت التغيرات التالية :

- تخفيض هائل في كلفة العمليات، حيث وصل هذا التخفيض إلى 10% من الكلفة الأصلية للعمليات التي تتم بالطرق التقليدية.
- تسهيل التعامل عبر الحدود، وتقديم خدمات مختلفة ومتنوعة للعملاء، بحيث تصبح الحواجز الحدودية وكأنها غير موجودة.
- ازدياد التحديات المتعلقة بمواضيع الأمن والحماية للعملاء وسرية التعامل، بما يستوجب تعديل الأنظمة الحالية بما يخدم هذا الغرض³.

¹- مخلوفي طارق، مرجع سابق، ص185-186.

²- علي موسى حنان، محمد أمين خنيوة، منتجات الهندسة المالية الإسلامية (الواقع والتحديات ومناهج التطوير)، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 24 فيفري 2011، ص23-24.

³- عديلة خنوسة، لحسن فوضيل، مرجع سابق، ص95-96.

الفرع الثاني: كيفية مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المعاصرة التي تواجهها

المصارف الإسلامية

في ظل التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية فإن الأمر يتطلب إستراتيجية لإعادة هندسة هيكلية شاملة للقطاع المصرفي الإسلامي على المستويين القطري والعالمي بما يعزز تنافسيته ويجعله قادرا على تلبية احتياجات العملاء، ومن المحاور التي يمكن أن تساعد في تحقيق ذلك ما يلي¹:

1. وضع وتبني مؤشرات ومعايير خاصة بقياس أداء المصارف الإسلامية وربط نجاحها وكفاءتها مثل: جودة الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية المقدمة، ونوعية العاملين وكفاءتهم وخبرتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي.
2. تحديث وتطوير القاعدة التقنية في المصارف الإسلامية، الأمر الذي يساعد على رفع درجة تنافسية المصارف الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مالية متنوعة تواكب مستجدات العصر.
3. تطوير الموارد البشرية العاملة في المصارف الإسلامية لضمان قيام إدارة مصرفية إسلامية ذات كفاءة عالية.
4. بيان الإجراءات التنفيذية للرقابة الشرعية والمالية على معاملات المصارف الإسلامية منذ وضع الخطط والبرامج التنفيذية، حتى إعداد التقارير الرقابية الدورية والسنوية ومتابعة تسوية الملاحظات، والأخذ بالتوصيات.
5. إن المصارف الإسلامية تستخدم صيغ وأدوات استثمارية نوعية تختلف عن أسلوب التمويل بالربا مثل: المشاركة ، المضاربة والمرابحة. وهذه الأدوات تختلف من حيث درجة المخاطرة ومن حيث تحقيق أهداف المجتمع، لذلك على البنك المركزي أن يستخدم أسلوبا رقابيا نوعيا خاصا بالبنوك الإسلامية.

¹ - مخلوفي طارق، مرجع سابق، ص 202-203.

6. أن تعمل البنوك المركزية مع حكوماتها على إيجاد وتطوير أسواق مالية، يتم فيها تداول أدوات مالية إسلامية خاصة سندات المضاربة مما ساعد البنوك المركزية في استخدام عمليات السوق المفتوحة لتحقيق أهدافها فيما يتعلق بالرقابة على البنوك الإسلامية.

7. السعي إلى عقد المزيد من المؤتمرات والندوات والملتقيات والأيام الدراسية وحلقات البحث حول القضايا المستجدة في الصيرفة الإسلامية (معاملات المصارف الإسلامية)، ومناقشة العلماء لبعضهم والخروج بأقل قدر ممكن من الاختلاف.

8. من الجدير بالذكر في هذا المقام أن أحكام الشريعة الإسلامية هي الحاكمة المهيمنة على معاملات المصارف الإسلامية وليس العكس

المطلب الثالث: المعايير الخاصة بتحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي والمقارنة بين المصرفين

الفرع الأول: المعايير الخاصة بتحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي

تتعلق المرحلة الأولى تحويل مصرف ربوي إلى مصرف إسلامي بأسس تحويل النظام نفسه، والتي تتمثل في الأمور القانونية والشرعية والإدارية:

أولاً: المعيار القانوني للتحويل

يقصد بالمتطلبات القانونية كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية التحويل وفق الإطار القانوني، ويتجنب بذلك المساءلة. وتتمثل المتطلبات القانونية فيما يلي¹:

¹ - عفاف حروزي، ثيزيري مخلوفي، الخدمات المالية الإسلامية كآلية لتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2018، ص17

- صدور قرار من الجمعية العامة للبنك التقليدي من خلال اجتماع يعقد لضمان الموافقة على التحول المصرفي الإسلامي، يراعى فيه كافة المتطلبات القانونية لمن القرار الصادر عن الجمعية الصفة القانونية.
- وفي حال حصول المشروع على أغلبية الأصوات اللازمة لاتخاذ قرار التحول ينبغي على مجلس الإدارة إجراء التعديلات التالية في عقد التأسيس ونظامه الأساسي¹:
- ينص صراحة على أن تكون جميع أعمال المصرف موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية و عدم التعامل بالربا بجميع أشكاله وصوره، أو بأية معاملة محرمة شرعا في سائر أنواع التعامل مع الآخرين.
- تعديل اسم المصرف في عقد التأسيس بما يدل على طبيعة أنشطته المصرفية المعدلة أو الجديدة وعلى أهدافه وأسلوب تعامله مع الآخرين.
- ضرورة قيام البنك الراغب في التحول بإجراء دراسة جدوى لعملية التحول.
- وضع خطة زمنية للتحول تتضمن الإجراءات التي سيتم إتباعها.
- إعداد لجنة من الإدارة لمتابعة خطوات التحول.
- تهيئة عملاء البنك من خلال حملة إعلانية.
- إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي للبنك، وتدريب الموظفين على طبيعة العمل الجديد.
- تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التقليدي بدراسة كافة النواحي القانونية المتعلقة بتحول البنك والآثار المترتبة عليه من خلال تسوية الالتزامات.

ثانياً: المعيار الشرعي للتحول

ويقصد بها "كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ التحول، كي يصح تحوله من الناحية الشرعية، ويحقق مراد الله سبحانه وتعالى، من

¹- موسى أحمد عبيد عمر، متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا، رسالة الماجستير منشورة، الاقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج، جمهورية إندونيسيا، 2016، ص 91-92.

الالتزام بالأوامر والنواهي التي فرضها الله سبحانه وتعالى لتنظيم المعاملات المالية. تتمثل المتطلبات الشرعية للتحويل في تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكون من علماء يتمتعون بمصداقية عالية في المجتمع، ولهم خبرة طويلة في مجالات المعاملات المالية بحيث يتم تنفيذ تحول البنك التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تحت إشرافهم وإطلاعهم لضمان نجاح المسيرة الشرعية للبنك التقليدي أثناء وبعد التحول¹، وامتنالا لقوله تعالى (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)².

- تعيين مدققين شرعيين داخليين للقيام بالمهام المنوطة بهم خلال التحول وبعده، طبقا لما هو وارد في معيار الضبط رقم 3 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والذي يتضمن أهم الآليات اللازمة لتحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية أو ما يعرف بالتدقيق الشرعي³.

استبعاد التعامل المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية بجميع صوره وأشكاله وخاصة المتعلق بالربا، وإحلال التعامل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويتم ذلك من خلال :
أ - إلغاء أو تعديل الموارد المالية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية والتي تتمثل في:
- الودائع النقدية في البنوك الربوية بمختلف أنواعها، والقروض التي يتلقاها المصرف التقليدي إما من المصارف التقليدية الأخرى، وإما من المصرف المركزي أو غيره من المؤسسات.

ب - إلغاء أو تعديل أساليب التعامل المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية مع المصارف التقليدية الأخرى أو المصرف المركزي، ومن أبرز الأمثلة على هذا التعامل: تنفيذ وتمويل المصرف لعمليات الاعتماد المستندي على أساس القرض بفائدة، وعمليات السحب على

¹ - يزن خلف الله ومنير سليمان الحكيم، أثر التحول للصيرفة الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا، 2009، ص14-15.

² - القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 42.

³ - موسى أحمد عبيد عمر، مرجع سابق، ص97-98،

المكشوف التي يتم التعامل معها على أساس القرض بفائدة وترصد الفائدة بناء على مدة انكشاف الحساب وقيمتة.

ثالثاً: المتطلبات الإدارية للتحويل

تتمثل في الإجراءات التي تمس النظام الإداري في البنك وتطلبها عملية التحويل نظراً لأهميتها بالنسبة لباقي الإجراءات الأخرى، وامتداد أثرها لتشمل أغلب إجراءات التحويل الأخرى، من خلال إعادة تهيئة وتطوير الموارد البشرية للبنك بما يتناسب مع وضعه الجديد نذكر منها:¹

- التهيئة المبدئية من خلال تعريف القوى العاملة في البنك بطبيعة العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتزويد العامل بالبيانات اللازمة عن كل ما يتعلق بهدف البنك ورسالته ومراحل تحوله.
- تخطيط الموارد البشرية: تتمثل في الجوانب التنظيمية لوظيفة الموارد البشرية من خلال توفير الموارد البشرية للقيام بالأعمال لتحقيق أهداف البنك، وذلك لتسهيل عملية التحويل وتنظيمها وجعلها أكثر فاعلية.
- التقصي المستمر والمتواصل للاحتياجات التدريبية لكافة الموظفين بسبب طبيعة العمل المصرفي الجديد، لذا يجب على إدارة البنك بعد التحويل مراعاة حاجة الموظفين والخبرات الخاصة بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

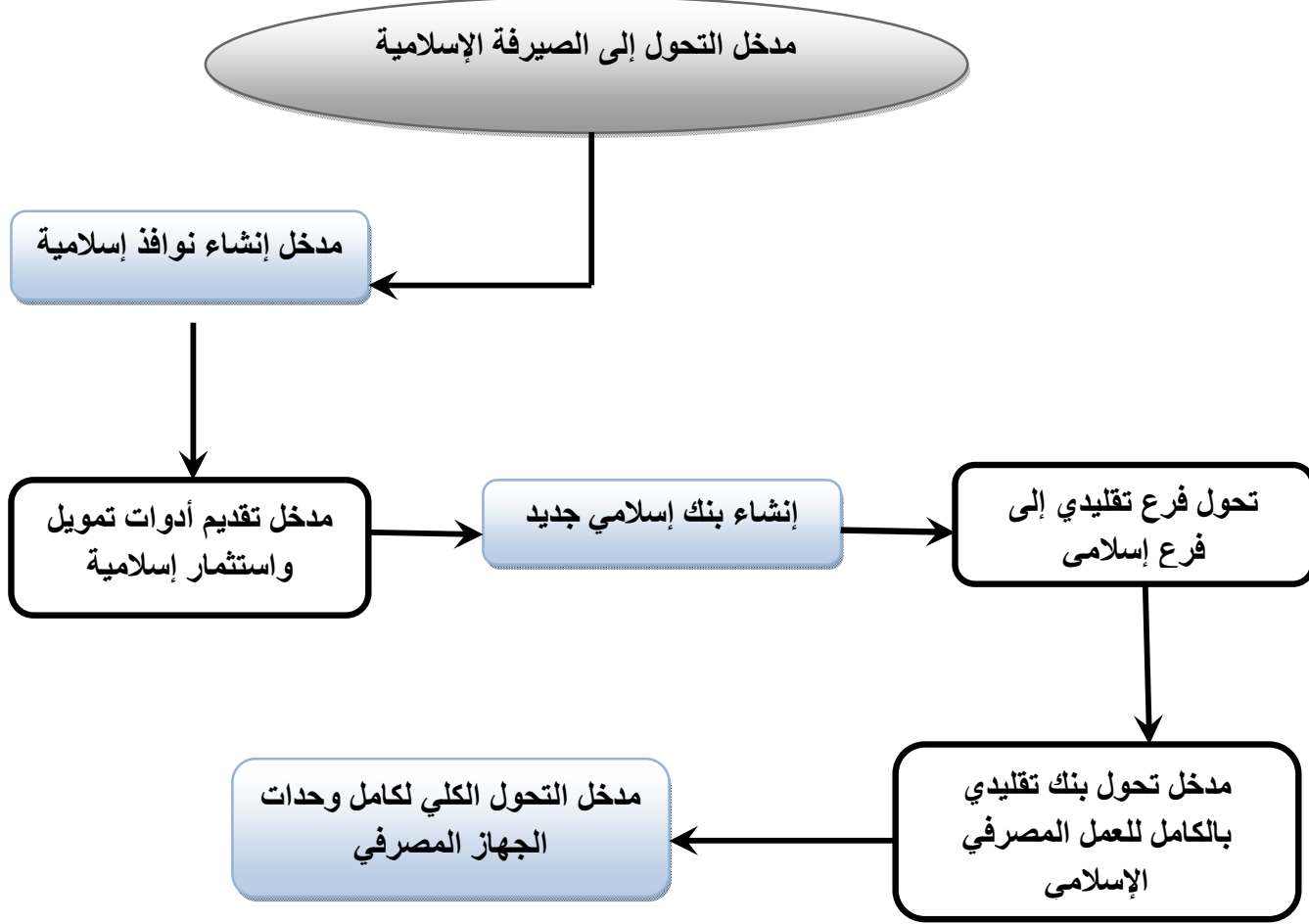
¹ - عفاف حروزي، ثيزيري مخلوفي، مرجع سابق، ص 19.

جدول رقم 02 تغيير بعض مسميات المعاملات عند التحويل إلى مصرف إسلامي

المصرف التقليدي	المصرف الإسلامي
1- الودائع	
- ودائع تحت الطلب	- حساب جاري أو تحت الطلب
- ودائع لأجل	- حساب استثماري لأجل
- ودائع أجنبية	- حساب جاري أو استثماري بالعملة الأجنبية
- ودائع حكومية	- حسابات حكومية جارية أو حكومية استثمارية
2- القروض وما يتعلق بها	
- الائتمان الاستهلاكي	- البيع بالأجل
- الائتمان المصرفي	- تمويل المضاربة ، تمويل المشاركة
- أداة الائتمان	- أداة المشاركة والاستثمار
- الفائدة المتوقعة	- العائد المتوقع
- إعادة الخصم	- يلغى مطلقاً من النظام المصرفي الإسلامي
- استهلاك القرض	- المشاركة المتناقصة
- بطاقة الائتمان	- تلغى (إلا إذا تم تطوير التعامل بها حسب النهج الإسلامي)
- تجديد التسهيلات	- تجديد عمليات المشاركة
3- بنود أخرى	
- تخصيص السندات	- تلغى وتصبح تخصيص الأسهم
- تحويل السند	- يلغى
- التأمين النقدي	- التأمين الإسلامي النقدي
- حساب تخصص استهلاك السندات	- يلغى
- الفائدة	- العائد
- الكمبيالة المعاد خصمها	- تلغى
- مخاطر الائتمان	- مخاطر المشاركات

المصدر: صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، 2011، دار البازوري، عمان، الأردن، 2010، ص 458.

الشكل رقم 01: مداخل التحول إلى الصيرفة الإسلامية



المصدر: من أعداد الطالبين اعتمادا المعلومات المذكورة أعلاه

الفرع الثاني: المقارنة بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي

1) أوجه الاختلاف بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية:

هناك العديد من الفروقات والاختلافات بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، نذكر أبرزها فيما يأتي¹:

✓ لدى المصارف الإسلامية مفهوم مختلف للوساطة المالية عن المصارف التقليدية، حيث أن المودع للأموال يتعرض لنفس المخاطر التي يتعرض لها المستثمر بحيث يتشارك في النتائج المرتبطة بالمشروع الذي قام بتمويله عن طريق المصرف الإسلامي، بالإضافة إلى ذلك لا يستفيد المودع من أي ضمانات لأنه يعامل كمستثمر حقيقي، مثل هذا الوضع يختلف تماما عن حالة المودع في المصارف التقليدية الذي يتمتع بمكافأة في شكل فائدة ولا يعرف وجهة الأموال التي أودعها.

✓ المال في المصارف التقليدية هو سلعة يتم الاتجار فيها، أما المال في المصارف الإسلامية فهو وسيلة يتم الاتجار بها.

✓ يقوم النظام المصرفي التقليدي بشكل أساسي على التعامل بسعر الفائدة الذي يعتبر المصدر الرئيسي لمكافأة المدخرات التي جمعها، في حين يحظر على المصارف الإسلامية التعامل بالفائدة، حيث تستخدم آلية الشراكة في نتائج الاستثمارات.

✓ بند المشاركات والمضاربات والمربحات في ميزانية المصارف الإسلامية باعتبارها بدائل للقروض في ميزانية المصارف التقليدية، ظهور بند ودائع الاستثمار أو حسابات الاستثمار في ميزانية المصارف الإسلامية.

¹ - حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2021، ص120.

إن طبيعة وطريقة العمل المتبعة في كلا النظامين التقليدي والإسلامي تفرض وجود أوجه اختلاف بينهما، وقد لخص الدكتور عبد الحميد البعلي أهم أوجه الاختلاف بين النظامين من خلال مقارنة واضحة ومبسطة تبرز أهم أوجه الاختلاف، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 03 : أوجه الاختلاف بين البنك التقليدي والمصرف الإسلامي

رقم	عنصر المقارنة	الصيرفة التقليدية	الصيرفة الإسلامية
1	الربح	- الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة.	- الربح ناتج عن الاستثمار الفعلي لأموال المودعين.
2	النشاط الأساسي	- يتلقى القروض ويقرض (تاجر ديون).	- يساهم مباشرة في تمويل المشروعات بتأمين حاجاتها من السلع والخدمات (اقتصاد حقيقي).
3	الودائع	يقبل الودائع لأجل ويتعهد بردها مع فوائدها.	- يقبل الودائع الاستثمارية على أساس بعض عقود فقه المعاملات المالية، ويوزع الربح أو الخسارة الناتج عن التوظيف.
4	الضوابط	قانونية	- شرعية وقانونية
5	الآلية	سعر الفائدة	- المشاركة في الربح والخسارة.
6	النظرة إلى النقود	سلعة (تاجر قروض أو نقود).	- وسيلة للحصول على السلع والخدمات.
7	الرقابة الشرعية	لا توجد هيئة للرقابة الشرعية.	- ضرورة وجود هيئة للرقابة الشرعية، تصدر الفتاوى في المسائل الجديدة وتراقب التطبيق.
8	صينغ توظيف الأموال	قروض ربوية (محرمة)	- توظف وفقاً لعقود التمويل الإسلامية (بيع- مشاركات- اجارات...)
9	أساس العمل	تجاري قائم على فائدة. تحقيق أقصى ربح ممكن. مجال المعاملات في جميع المجالات .	- إسلامي عقائدي. - أساس اجتماعي يسعى لتحقيق التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والربحية. - مجال المعاملات التي تتميز بالحلال.

المصدر: حسن محمد الرفاعي، مبادئ العمل المصرفي الإسلامي، ملتقى الفقه المصرفي الإسلامي الأول، مركز الشارقة

الإسلامي للدراسات والبحوث المالية الإسلامية، جامعة الشارقة، الاردن، 05جانفي2016، ص28.

2/ أوجه التشابه بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية:

هناك عدة جوانب ونقاط تتشابه وتتقاطع فيها البنوك التقليدية مع البنوك الإسلامية والتي يمكن سردها في النقاط التالية¹:

- أ - تتشابه البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الاسم ، فكلاهما بنوك.
- ب - تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الوظيفة، إذ أن كلا منهما يعمل كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.
- ت - تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في مجموعة من الخدمات المصرفية مثل تحويل الأموال والصرافة وتحصيل الديون بالإئابة عن الدائن وتأجير الخزائن الحديدية وإصدار الشيكات السياحية وعمليات الاكتتاب بالأسهم.
- ث - تتشابه البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في الودائع الجارية المبنية على أساس القرض بدون فائدة، حيث يتعهد البنك بردها دون زيادة أو نقصان مع ما يرافق هذه السلعة من خدمات.

ج - تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في الاستثمار بأسهم الشركات دون السندات.

المبحث الثاني : مسائل متعلقة بالنوافذ الإسلامية

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على مفهوم النوافذ المصرفية، وأهم أسباب ودوافع إنشائها ومتطلبات وصعوبات فتح النوافذ الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها

الفرع الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية

وردت العديد من التعاريف للنوافذ الإسلامية والتي يسميها البعض بالنظام المزدوج، نذكر منها²:

¹ - بوعبد الله بطاهر، نماذج تحول البنك التقليدي للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2022، ص32.

² - يمينه خنروسي، "النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية"، قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 02، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أكتوبر 2022، ص63.

❖ تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية: "النافذة الإسلامية هي جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة، توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية".

❖ وعرفت أيضا بأنها "قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية¹".

❖ النوافذ الإسلامية هي تخصيص جزء أو حيز في البنك التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا البنك من خدمات التقليدية².

❖ كما جاء في نص المادة 17 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق "بالعمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقاعدة ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات، يقصد بشباك الصيرفة هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية المكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية³".

❖ كمحصلة للتعريف السابقة، يمكن القول أن النوافذ الإسلامية هي بمثابة قسم مستقل في البنوك الربوية التقليدية تعمل فيه هذه الأخيرة على تقديم منتجات وخدمات مالية إسلامية أي لا يترتب عنها تحميل أو تسديد الفوائد، وذلك إلى جانب المنتجات التقليدية التي تقدمها للعملاء⁴.

¹ - خضير عقبة، "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي"، المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، أكتوبر 2021، ص 451.

² - العجاج فاطمة الزهراء، "النوافذ الإسلامية كآلية جديدة لجذب المودعين نحو البنوك التقليدية"، الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد 09، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ديسمبر 2022، ص 1266.

³ - قنوش مولود، "فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين عوامل نجاح والقيود"، القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد 01، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2023، ص 95.

⁴ - بن زارع حياة، "النوافذ الإسلامية كمدخل للصيرفة الإسلامية في الجزائر"، الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مجلد 12، العدد 01، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، أبريل 2023، ص 125.

الفرع الثاني: أسباب ودوافع إنشاء النوافذ الإسلامية

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرون بروز ظاهرة اتجاه عدد من المصارف التقليدية لإنشاء النوافذ والفروع التابعة لها لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وانتشرت هذه النوافذ بشكل كبير جداً، وكان أول ظهور لها في مصر عام 1980م حيث افتتح بنك مصر أول فرع له، وازدادت فروعها حتى بلغت 29 فرعاً عام 2004م، وتبعته بنوك عدة، فبلغ عدد النوافذ الإسلامية في البنوك المصرية في العام نفسه 58 فرعاً وتوالى فتح النوافذ في البلاد الإسلامية فافتتح البنك العربي نافذة له في الأردن باسم البنك العربي الإسلامي عام 1998م وافتتح بنك القاهرة عمان نوافذ إسلامية في عدد من المدن الفلسطينية عام 1996م، وانتقلت هذه الظاهرة من كونها محلية لتصبح ظاهرة عالمية، يقدم عليها أكبر المصارف والمؤسسات المالية التقليدية في الغرب¹.

لقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من المصارف التقليدية لإنشاء فروع تخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية إذا كان الدافع وراء إنشاء البنوك الإسلامية التخلص من الربا وإقامة نظام اقتصادي إسلامي، فإن الدافع لفتح النوافذ الإسلامية لا يعدو أكثر من انتهاز فرصة دخول سوق جديد وأرباح محتملة، وهذه الأسباب وإن اختلفت من مصرف لآخر، إلا أن وبشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي²:

- رغبة المصارف التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.
- الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.
- وبالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي، إذ أن بعض المصارف

¹ عبد الرحمان روان، "واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة، العدد 09، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أبريل 2021، ص 204.

² خضير عقبة، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، أكتوبر 2021، ص 452-453.

التقليدية يحركها في إنشاء النوافذ الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

- بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فإن التزايد الكبير والمستمر في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك المصارف لنوافذ تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين.

المطلب الثاني: خصائص النوافذ الإسلامية وأهدافها

الفرع الأول: خصائص النوافذ الإسلامية

تمتاز النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية بمجموعة خصائص تتفرد بها عن غيرها من وسائل الصيرفة الأخرى من مصارف مستقلة أو فروع تابعة لمصارف تقليدية ويمكن تلخيص هذه الخصائص فيما يأتي¹:

- ✓ طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ يخضع العديد من النوافذ الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية وهذا غير وارد بالنسبة للبنوك التقليدية.
- ✓ تمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإيجار، ويقتصر الأمر في الفروع التقليدية على منح القروض الربوية.
- ✓ حسابات الاستثمار في النوافذ الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة مع الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة مع الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين.

¹ - خيضر عقبة، مرجع سابق، ص451.

- ✓ تكوين النافذة لقسم أو وحدة تابعة إداريا لبنك أو لفرعه التقليدي بحيث لا تصل لمستوى الفرع أو البنك المستقل وهذا العنصر يبرز الناحية المكانية في النافذة إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانيا بالبنك التقليدي أو فرعه التقليدي¹.
- ✓ تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال للنافذة أو لمجموعة من النوافذ في البنك التقليدي بحيث تستطيع هذه الأخيرة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأس المال البنك التقليدي، وتكون أنشطة النوافذ الإسلامية المتعلقة بإدارة الأموال والاستثمار منفصلة تماما عن أنشطة البنك التقليدي.
- ✓ عند حاجة النوافذ الإسلامية إلى التمويل يقوم البنك التقليدي بإيداع وديعة استثمارية على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.
- ✓ المعاملات المالية الإسلامية تتمثل بالخصوص في المراجعة ، المشاركة، المضاربة الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار².
- ✓ لاستقلالية المالية للنافذة الإسلامية عن الهياكل الأخرى للمصرف التقليدي أو المؤسسة المالية.

الفرع الثاني: أهداف النوافذ الإسلامية

- يمكن إجمال أهم أهداف النوافذ الإسلامية كما بينها الكثير من الباحثين فيما يلي³:
- جذب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- العناية بمقاصد الشريعة من اعمار الأرض، واستبدال الحلال بالحرام في المعاملات.
- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة وفق التوجه الإسلامي⁴.

¹ - يمينة خنروسي، مرجع سابق، ص66.

² - قنوش مولود، مرجع سابق، ص97.

³ - العجاج فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص1268.

⁴ - خيضر عقبة، مرجع سابق، ص452.

- القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا ومنع الاستغلال.
- تهدف النوافذ الإسلامية إلى إدخال التصور الإسلامي على النظام البنكي العالمي للتصرف في المال¹.
- كما تهدف النوافذ الإسلامية إلى تحقيق الربح الأمثل وهو مفهوم إنساني يقوم على الكم والكيف معا.
- ضرورة الإسراع بإصدار قانون ينظم المعاملات المالية الإسلامية ضمن ما هو متاح ومتوافر، بحيث يتم إدراج هذه المعاملات في صلب بنود قانون النقد والقرض حتى يسمح بتوسع البنوك الإسلامية والترخيص للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية².
- السماح ضمن هذا القانون بتوسيع أدوات الممارسة المالية الإسلامية كالصكوك ومؤسسات التأمين الإسلامي (التأمين التكافلي) وإيجاد آليات لإدارة أموال الوقف وتوظيف أرباحها وإدارة أموال صندوق الزكاة بنجاحة في ظل توافر بيئة للتمويل الإسلامي.

المطلب الثالث: متطلبات وصعوبات فتح النوافذ الإسلامية

الفرع الأول: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية

1. متطلبات قانونية: تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي³:
 - صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس.
 - الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها.

¹ - قنوش مولود، مرجع سابق، ص 96.

² - عبد الرحمان روان، "واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات"، مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعقدة، العدد 09، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أفريل 2017، ص 205-206.

³ - صالح مفتاح، معارف فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، العلوم الانسانية، العدد 35/34، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2014، ص 153.

- تكليف إدارة الشؤون القانونية بالدراسة القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة.

2. متطلبات شرعية: تتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي¹:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية.

- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.

- إلغاء المعاملات المخالفة للشرعية الإسلامية في جميع صورها وأشكالها.

- الفصل بين الموارد المالية المشروعة وغير المشروعة.

3. متطلبات إدارية: تتمثل في² :

- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعاً.

- تعيين لجنة لإدارة عملية التحول.

- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية وصيغ التمويل

الإسلامي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الفرع الثاني: صعوبات فتح النوافذ الإسلامية

يعترض فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية العديد من الصعوبات تختلف من بنك إلى

أخرى وهي نفس الصعوبات التي تعترض فتح فروع إسلامية نذكر منها ما يلي³:

1- صعوبات إدارية:

عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على

تقديم الصيرفة الإسلامية، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه

¹ منير خطوي، مبارك لسلوس، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 927.

² طهراوي أسماء، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات، دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، نوفمبر 2022، ص 646.

³ أتسعديت بوسبعين، تحول بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي من خلال إنشاء فروع ونوافذ، العدد 11، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ديسمبر 2011، ص 250-251.

مستقبلا. الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه.

2- صعوبات ذات صلة بالنظم والسياسات:

تشير التجربة إلى أن الكثير من المصارف التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التقليدية لا تعطى انتباها كافيا الأمرين الآتين:

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.

- التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

3- معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات:

عانى العمل المصرفي الإسلامي في بداياته من نقص كغيره من كل جديد، هنا أو هناك. ولقد كانت محدودية المنتجات الإسلامية من الأمور التي كثر الحديث عنها خلال هذه المرحلة الأولية. و قد تجلّى هذا النقص أكثر ما يكون في مجال أعمال الخزينة وأدواتها.

4- صعوبات ذات صلة بتطوير الأسواق:

تتجلّى هذه المعوقات في الأمور التالية:

- محاولة خدمة . جميع القطاعات والشرائح السوقية دون التركيز على قطاعات أو شرائح بعينها ، خاصة في تلك المصارف التي استهدفت خدمة قطاع الأفراد في أسواقها.

- تحفظ بعض العملاء على التعامل مع بنك يقدم خدمات مزدوجة.

5- صعوبات في الموارد البشرية:

هذه النوعية من المعوقات تزداد ظهورا في حالة تحويل النوافذ وكلما زادت ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الإسلامي في البنك، فبالإضافة إلى محدودية

الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل، نجد أن هذه الضبابية في الرؤية قد تؤدي إلى حالة من عدم التأكد لدى العاملين في المصرف وشيوع "الإشاعات" وتدنى الروح المعنوية بينهم.¹

6- صعوبات تمويلية:

اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنك الرئيسي نتيجة تحويل فوائض السيولة المحقق في النافذة الإسلامية إلى المصرف الرئيسي الذي يستخدمها في الاستثمارات الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليها، كما تواجه النوافذ الإسلامية صعوبة في الحصول على السيولة نتيجة استحالة طلبها من البنك المركزي لتعمله بسعر الفائدة.²

المبحث الثالث: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية

المطلب الأول: الضوابط الشرعية ومصادر الأموال في النوافذ الإسلامية

الفرع الأول: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية

الالتزام بتطبيق الرقابة الشرعية يعتبر من المبادئ الأساسية التي يتم العمل بها في الممارسات اليومية فلا بد من إثبات هذه العمليات وفق أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها وهي كالآتي³:

✓ تطوير وحدة داخلية للرقابة الشرعية ومتابعة مدى التزام الوحدات الأخرى في الإدارة وفروعها بالإجراءات الشرعية عند تنفيذها لعملياتها حيث يمكن من حيث المبدأ بيع الخدمات الإسلامية من خلال الفروع التقليدية هو الأمر الذي يجرى الآن الإعداد له مع بداية الدخول في مرحلة التوسع في تقديم الخدمات الإسلامية من خلال فروع البنك تمهيدا لتحويل البنك إلى بنك إسلامي متكامل.

✓ إنشاء فروع إسلامية مستقلة تقوم على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مع إعطاء العملاء فرصة الاختيار للاستمرار في التعامل مع هذه الفروع الإسلامية.

¹ - عبد الرحمان روان، مرجع سابق، ص208.

² - قنوش مولود، مرجع سابق، ص103.

³ - حفصي عباس، مرجع سابق، ص196.

✓ يعتبر الضابط الشرعي أكثر أهمية والمعياري الأساسي لضمان البنك التقليدي الذي يمتلك نافذة إسلامية لتطوير منهج الشرع الإسلامي في جميع النشاطات، حتى نستطيع القول أن عمليات النوافذ الإسلامية منضبطة شرعا يتطلب الأمر في البداية تشكيل هيئة رقابة شرعية تتألف من فقهاء مختصين في العمل المصرفي الإسلامي من أجل التأكد من صحة تطبيق العقود والسياسات المتبعة والسير على خطوات بشكل دقيق ومدرّس¹.

✓ أن يكون هناك فصل مالي ومحاسبي مع ضمان استقلالية إدارة النوافذ الإسلامية عن باقي الإدارات والفروع البنك التقليدي وهذا ضابط أساسي لتحقيق هدف عدم اختلاط الأموال حتى يتم التمويل وفقا لمنهج الشرع الإسلامي.

✓ الفصل بين مصادر الأموال التابعة لعملية النوافذ الإسلامية وعمليات البنك التقليدية، وتخصيص رأس مال للنوافذ الإسلامية حتى تتمكن من التأسيس لأصولها الثابتة من أثاث ومستلزمات، ويكون هناك قسم متخصص ضمن النافذة الإسلامية يعمل على إعداد الميزانية والأصول والخصوم وإعداد القوائم المالية والإشراف على عملياتها بشكل دقيق.

الفرع الثاني: مصادر الأموال في النوافذ الإسلامية

تستخدم المصارف الإسلامية الكثير من الأموال التي تجلبها من مصادر مختلفة من أجل تمويل عملياتها المصرفية الإسلامية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية حيث تختلف مصادر الأموال في المصارف الإسلامية بعض الشيء عن مصادر الأموال في البنوك التجارية، حيث إن الاستثمار في المصارف الإسلامية لا يتم بالفائدة، بل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما أن جميع المعاملات التي يتم استثمارها في المصارف الإسلامية هي معاملات ذات صفة شرعية، مثل المرابحة والمضاربة والإجارة والمشاركة وبيع السلم ...، لكن في البنوك التقليدية

¹ -Suha Mufid Abu Hafiza, Ahmad Sufyan che Abdullah, **Islamic windows in traditional banks**, academy of Islamic studies, vol06, no01, university Malaya, Kuala Lumpur, 2019, P11.

يتم الاستثمار بالنقد بفائدة ربوية وهذا هو سبب الاختلاف، ويمكن أن نجمع هذه المصادر في مجموعتين: مصادر داخلية (ذاتية) ومصادر خارجية للمصرف الإسلامي¹:

1- مصادر الأموال الداخلية للنوافذ الإسلامية:

وتمثل المصادر الداخلية من حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة والمخصصات) وبعد المصادر الأخرى².

1.1- رأس المال:

إن رأس المال المساهمين هو ما يدفعه المؤسسون والمساهمون عند إنشاءه مقابل قيمة اسمية للأسهم المصدرة وحسب النسبة التي يحددها قانون البنك المركزي، ويستخدم جزء كبير منه في شراء موجودات ثابتة (كالأبنية والأجهزة والمعدات الأخرى لبداية عمل المصرف)³.

1.2- الاحتياطيات: وتنقسم إلى⁴:

أ- الاحتياطي القانوني: هو عبارة عن نسبة من الأرباح السنوية يفرضها القانون لتبقى داخل المصرف ولا توزع بأي شكل من الأشكال وتبعا لقانون الدولة التي يوجد بها المصرف الإسلامي فإنه جزء من الأرباح يحول إلى حساب الاحتياطي القانوني.

ب- الاحتياطي الاختياري: هذا النوع من الاحتياطيات لا يكون قانونيا أي غير إجباري ولا تعاقدية، بل يقترح من قبل مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك ويستعمل في الأغراض المقترحة من طرف المجلس.

ت- الاحتياطيات الخاصة: تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح الصافية السنوية لمواجهة أية التزامات قد تطرأ على المصرف بهدف التوسع في النشاط أو لتقوية مركز المصرف المالي ومواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها.

¹ - عتروس صبرينة، اطار مقترح لتفعيل دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تطوير نشاط المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم الاقتصادية، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص49.

² - صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص193.

³ - جعوتي سمير، تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ودائع والتمويلات، أطروحة دكتوراه، منشورة، علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020، ص5.

⁴ - عتروس صبرينة، مرجع سابق، ص49-50.

1.3- الأرباح المرحلة:

تمثل الأرباح المحتجزة يتم توزيعها للسنوات المالية التالية بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، وذلك لأغراض مالية واقتصادية.¹

1.4- المخصصات:

هي مبالغ تقطع من مجمل الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة كخطر عدم السداد أو خيانة أو عدم كفاية ضمانات والتزامات لدى البنك.

2- مصادر الأموال الخارجية للنوافذ الإسلامية:

تتشابه المصادر الخارجية للبنوك الإسلامية مع المصادر الخارجية للبنوك التقليدية إلى حد كبير من ناحية الشكل لكنها تختلف عنها من حيث طريقة معاملتها وتتمثل في المصادر التالية²:

أ- ودائع تحت الطلب (الجارية):

لا تختلف الودائع تحت الطلب في المصارف الإسلامية عنها في البنوك التقليدية، فهي دين في ذمة المصرف، يحق له التصرف فيها ويجب عليه ردها لأصحابها عند طلبها، ويضمنها ولا يجوز أن يعطى أصحابها فائدة أو أي منفعة مقابل الوديعة وإلا كانت ربا، وهي لا تأخذ شكل الوديعة التي تكلم عنها الفقهاء، لأن الوديعة في الفقه الإسلامي لا يجوز التصرف فيها ولا خلطها بغيرها بل تأخذ حكم القرض من حيث الضمان وردها وكذلك من حيث حق التصرف فيها.³

¹ - سامية هايف، أميرة بولفراد، واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة ماستر، العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد صديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2020، ص33.

² - بو عبد الله بطاهر، مرجع سابق، ص26.

³ - أسلم سفيان، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، منشورة، علوم مالية مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص8-9.

ب - الحسابات الاستثمارية:

وتعرف على أنها الأموال التي يضعها أصحابها بغرض تحقيق الربح عن طريق قيام البنك بتوظيفها واستثمارها سواء بصورة منفردة أو مشتركة أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتعتبر الوديعة الاستثمارية في البنك الإسلامي عقد مضاربة بين البنك والمودع فلا يضمن البنك الوديعة ولا أرباحها إلا إذا قصّر أو تعدى أو خالف شروط العقد، والقاعدة الفقهية المطبقة في هذا النوع هي قاعدة الغنم والغرم¹.

ونميز بين نوعين من الحسابات الاستثمارية:²

1. حسابات الاستثمار العامة: حيث يقوم المودع بتفويض المصرف الإسلامي باستثمار أمواله في أي مشروع من مشاريعه الاستثمارية، ويشارك في نتائج جميع الاستثمارات المتعددة التي يقوم بها المصرف.

2. الحسابات الاستثمارية المخصصة: وتتمثل في الحسابات التي يقوم بها العملاء بفتحها لدى المصرف الإسلامي وإيداع الأموال فيها لغرض استثمارها في مشاريع محددة وبناء على رغبتهم الخاصة أو باقتراح من المصرف بعد قيامه بدراسة الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع، كما يتميز هذا النوع من الحسابات بعدم إمكانية العملاء سحب أموالهم إلا بعد نهاية المشروع أو في الحالات الطارئة.

ت - الحسابات الادخارية:

تشارك الودائع الادخارية في النوافذ الإسلامية في الاستثمار وتستحق الأرباح كما تتحمل الخسائر مثل الودائع الاستثمارية، غير أنها تختلف في أمرين³:

- إمكانية السحب منها في أي وقت، فهي ودائع تحت الطلب من هذا الوجه.

¹ - بو عبد الله بطاهر، مرجع سابق، ص 26-27.

² - أسعد سفيان، مرجع سابق، ص 123.

³ - جعوتي سمير، مرجع سابق، ص 122.

- أن المصرف الإسلامي لا يقوم باستثمار كل المبلغ المودع، بل يقتطع نسبة يعتبرها قرضا حسنا، ويحتفظ بها بمثابة سيولة نقدية، ولا يدخلها في نطاق استثماراته، أما الجزء المشارك في الاستثمار فإنه يحسب له الربح اعتمادا على مدة ونسبة مشاركته في إجمالي التمويل والاستثمار .

تتميز الحسابات الادخارية بصغر حجمها مقارنة بالأنواع الأخرى، ويمكن أن نميز بين نوعين:¹

✓ حسابات ادخارية مع التفويض بالاستثمار: ويستحق هذا النوع نصيبا من الربح، ويحسب العائد من الربح أو الخسائر على الأقل رصيد شهري، ويحق للمتعامل الإيداع أو السحب في أي وقت شاء، فهي تجمع بين خصائص الوديعة تحت الطلب وخصائص الوديعة الاستثمارية.

✓ حسابات ادخارية دون التفويض بالاستثمار: لا يستحق هذا النوع عائدا حتى ولو طال مدة إيداعها لأنها غير قابلة للاستثمار من طرف المصرف الإسلامي على عكس البنوك التقليدية.

المطلب الثاني: الرقابة والمخاطر التي تواجه النوافذ الإسلامية

الفرع الأول: هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للنوافذ الإسلامية

1- مفهوم هيئة الفتوى للنوافذ الإسلامية:

❖ عرفت هيئة المحاسبة للرقابة الشرعية بأنها "عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل الفحص العقود والاتفاقيات والسياسات

¹ - هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم التجارية، دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص22-23.

والمنتجات والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير تقارير المراجعة الداخلية، وتقارير التفتيش والتعالميم وإجراءات العمل¹."

❖ وعرفها **المجيد صلاحين**: "مراجعة النشاطات المصرفية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية، للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، ومتابعة العمليات المصرفية وبيان المخالفات إن وجدت واقتراح الحلول المناسبة لتصويبها، ومراجعة العقود التي تبرمها هذه المؤسسات مع عملائها، وصياغة العقود المناسبة التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية."

❖ وفي مفهوم مختصر موجز وشامل تعرف الرقابة الشرعية ، بأنها التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية، حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى، أي أن الأساس الذي قامت عليه هذه المصارف هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية².

2- أهمية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية: تكمن أهميتها في:³

✓ تعتبر الرقابة الشرعية من أهم الأجهزة الرقابية المستحدثة في مؤسسات هذه الصناعة، فهي تدخل في أكثر من نوع من أنواع الرقابة في الشرع الإسلامي، وهي الأساس الذي يعتمد عليه الكثير من المتعاملين مع هذه المؤسسات لمعرفة مدى التزام تلك المؤسسات بالأحكام الشرعية.

✓ تهدف الرقابة الشرعية ببيان المعاملات والأنشطة الحلال التي يقوم بها المصرف وإقرارها وبيان المعاملات والأنشطة الحرام أو التي فيها شبه شرعية مانعة من تداولها.

¹ - محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، "الرقابة الشرعية وواقعها في المصارف الإسلامية الفلسطينية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية"، مجلد10، العدد04، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، فيفري2012، ص298.

² - محمد سليم مهبه، كامل حسين كلاش، المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت الحمراء، لبنان، 2011، ص98.

³ - فيان عبد الرحمان ياسين وآخرين، "دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي في مكافحة عملية غسل الأموال في المصارف الإسلامية"، البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد05، العدد02، الجامعة التقنية الوسطى، العراق، جوان2020، ص11.

- ✓ إن تطبيق الأسس والأدوات الحديثة في التدقيق والمراقبة الشرعية يحقق التأثير الإيجابي والفعال باتجاه تقويم وتطوير الجوانب الإجرائية فيما ينبغي أن يكون عليه عمل هيئة الفتوى والمراقبة الشرعية داخل المؤسسة المالية الإسلامية بقسميها الإفتائي والرقابي¹.
- ✓ لأن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية المعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية غير المشروعة، ولا يخفى على أحد أن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية للمصارف الإسلامية.
- ✓ للتحقق من أن العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل تجري وفق الشريعة الإسلامية بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى نظراً لتمييز هذه العمليات بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع ممول من المصرف الإسلامي.

3- مجال عمل هيئة الفتوى والمراقبة الشرعية للنواظ الإسلامية:

لهيئة الفتوى والمراقبة الشرعية مهام وواجبات منوطة بها كي تؤدي دورها على أكمل وجه، ولا بد من النص على هذه الواجبات والمهام عند إعداد الوصف الوظيفي في أي مؤسسة مالية إسلامية، وفيما يلي أهم هذه الواجبات والأعمال الأساسية لهيئات الفتوى والمراقبة الشرعية²:

1. إيجاد البديل الإسلامي الحلال للمعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية، واستحداث صيغ استثمارية شرعية جديدة.
2. تجميع الفتاوى ليسهل الرجوع إليها ووضع منهجية للإفتاء والرد على التساؤلات، وإذا تعلق الأمر بالمسألة أو هناك محاذير أخرى ولم يسأل عنها المستفتي يحسن بيانها.
3. تمثيل البنك الإسلامي في المجالات الشرعية، من مؤتمرات، وندوات، والمشاركة في اللقاءات المالية الإسلامية، وتقديم التصور الشرعي للموضوعات المطروحة.

¹ عبد الحق حميش، "تفعيل دور هيئات الفتوى والمراقبة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 4، العدد 1، فبراير 200، ص 108.

² حسام صبحي المغربي، الرقابة الشرعية ورقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية دراسة مقارنة، مذكرة الماجستير، القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2005، ص 108.

4. دراسة ما يقدم لها من أسئلة للاستفادة، وبيان الرأي الشرعي فيها، كذلك دراسة مشروعية العقود قبل التوقيع عليها للتأكد من عدم وجود أي بند يتعارض مع أحكام فقه المعاملات.

5. الزيارات الميدانية على المستوى الداخلي والخارجي، وتقديم المبادرات المستمدة من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية .

6. الإفتاء في كل ما يعرض عليها من قضايا في العمل البنكي ومستجدياته وخاصة الأعمال التي لم يسبق صدور فتاوى بشأنها لبيان حكمها الشرعي قبل قيام المؤسسة بتنفيذها.

7. وضع خطة لتدقيق المستندات والنماذج والإجراءات اللازمة للتدقيق والتنفيذ بشكل يتلائم مع المتطلبات الشرعية ، بحيث يشمل كافة الأنشطة بنسبة 100 %¹.

8. دراسة تقارير المراقب الشرعي المتفرغ على الممارسات التنفيذية في الجوانب الشرعية لمسيرة الأعمال اليومية والتوصية بما يلزم بشأنها.²

الفرع الثاني: المخاطر التي تواجه النوافذ الإسلامية

يواجه العمل المصرفي العديد من المخاطر عند ممارسته للأنشطة المصرفية، ويتزايد مستوى هذه المخاطر مع تزايد حجم المصارف وانتشارها الجغرافي، حيث تشكل المخاطر عنصرا هاما في قرارات الاستثمار حيث تعتبر مقياسا نسبيا لمدى تقلب العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا، مما أدى إلى الاهتمام بالأساليب والطرق التي تمكنها من تجاوزها والتغلب على آثارها السلبية³.

¹ - محمد أمين علي القطان، "الرقابة الشرعية الفعالة في البنوك الإسلامية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ص 24.

² - عبد الحق حميش، مرجع سابق، ص 123.

³ - محمد سليم وهبه، كامل حسين كلاش، مرجع سابق، ص 55.

➤ المخاطر التي تنفرد بها المصارف الإسلامية:

بالإضافة إلى المخاطر السابقة التي تواجه المصارف الإسلامية بصفة خاصة نجد أن هناك عدة أنواع مخاطر أخرى تنفرد المصارف الإسلامية في مواجهتها، وهي كالاتي:¹

1- المخاطر القانونية:

وبما أن هناك اختلافاً في طبيعة العقود المالية الإسلامية، فإن هناك مخاطر تواجه المصارف الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها. وكذلك بما أنه لا تتوفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة، فقد طورت المصارف الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعاليم الشرعية والقوانين المحلية وفق احتياجات الرهنة.

2- المخاطر الإزاحة التجارية:

وهذا النوع من المخاطر هو تحويل مخاطر الودائع إلى المساهمين ويحدث ذلك عندما تقوم المصارف وبسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية ودعم عائدات الودائع من أرباح المساهمين لأجل أن تمنع أو تقلل من لجوء المودعين إلى سحب أموالهم نتيجة العوائد المنخفضة عليها ومخاطر الإزاحة التجارية تعني أنه قد يعجز المصرف الإسلامي، رغم أنه يعمل وفق الضوابط الشرعية تماماً عن إعطاء عائد منافس على الودائع مقارنةً بالمصارف الإسلامية أو التقليدية المنافسة.

3- مخاطر السمعة أو الثقة:

تتعرض المصارف الإسلامية لهذا النوع من المخاطر بسبب فقدان ثقة عملائها، ويعود ذلك إما لغياب الفهم الصحيح للصيرفة الإسلامية والاعتقاد بأنه لا يوجد فرق بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي، أو بسبب الشك في شرعية المعاملات المصرفية

¹ طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة الإسلامية، عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 66-67.

الإسلامية، وقد يكون بسبب ظن المودعين والمستثمرين بأن انخفاض العائد مرده تقصير وإهمال المصرف في أداء عمله¹.

الجدول رقم 04: يوضح مخاطر التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية

المخاطر	مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية
مخاطر الائتمان	تتعلق بنوع صيغ التمويل (المضاربة، المشاركة، المرابحة...) يتجلى الخطر فيها في إمكانية عدم القدرة على تحصيل العائد منها، وبشكل عام يتمثل الخطر فيها عدم سداد العميل للالتزامات المترتبة عليها اتجاه المصرف أو التأخير فيها.
مخاطر السيولة	تعني عدم توفر السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها اتجاه عملائها ونجدها في المصارف الإسلامية تحدث من صعوبة الحصول على سيولة نقدية بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض أو عدم القدرة تسيير الأصول.
مخاطر السوق	ويندرج تحت هذا النوع مخاطر أسعار الأسهم وأسعار الصرف وأسعار السلع وأسعار الفائدة، وتتأثر المصارف بهذا النوع من المخاطر نظرا لعدم استقرار عوامل السوق. على الرغم من أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بسعر الفائدة فهي تحدد هامش الربح في البيوع الآجلة بالاستناد إلى الليبور 'LIBOR' كسعر أساس، في حالة التغير في الليبور تدفع المصارف الإسلامية أرباحا أكثر للمودعين القادمين مقارنة بما ستستلمه من إيرادات استثماراتها طويلة الأجل.
مخاطر التشغيل	تواجه المصارف الإسلامية مخاطر التشغيل نظرا للاحتياجات الخاصة على صعيد الكفاءات البشرية أي عدم توافر الموارد البشرية الكافية والمدرية تدريباً كافياً للقيام بالعمليات المصرفية الإسلامية.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه

¹ - حدو علي، اتجاهات تكييف إدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر لمواجهة تهديدات العولمة المالية، اطروحة دكتوراه، منشورة، علوم تجارية، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص18.

المطلب الثالث: آراء الاقتصاديين والشرعيين حول النوافذ الإسلامية وعوامل نجاحها

الفرع الأول: آراء الاقتصاديين والشرعيين حول التعامل مع النوافذ الإسلامية

على الرغم من أن فكرة إنشاء فروع أو نوافذ إسلامية للمصارف التقليدية قد لاقت قدراً كبيراً من التأييد بين القائمين والمشجعين على العمل المصرفي الإسلامي، بجدل واسع بين المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي وبتتبع آراء العديد من علماء الشريعة والاقتصاد المهتمين بهذا المجال بين لنا أن هناك اختلاف في آراء ووجهات النظر بين مؤيد بشروط ومعارض، وسنحاول في هذا المطلب التحدث عن تلك الآراء الثلاثة بإيجاز¹.

1- المؤيدون للتعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

أقام المؤيدون لإنشاء النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية وجهات نظرهم على ما يلي²:

✓ النوافذ الإسلامية تعد من وسائل محاربة الربا، وهي خطوة لتطبيق النظام المصرفي الإسلامي، وهذا يتماشى مع منهج الإسلام في تطبيق بعض الأحكام الشرعية.

✓ وجود فروع أو نوافذ إسلامية للبنوك التقليدية الربوية يساهم في التشجيع على التعايش المشترك بين النظامية المصرفيين الإسلامي والتقليدي بدلا من المواجهة بينهما.

✓ تعتبر النوافذ الإسلامية البديل الممكن حالياً في بعض الدول لصعوبة الحصول على تراخيص لإنشاء بنوك إسلامية في الوقت الحاضر³.

✓ أن هذه النوافذ الإسلامية تعمل ضمن إطار قانوني وصريح من الدولة وتخضع للمعايير الرقابية والمحاسبية الإسلامية، ويخضع جميع معاملاتها لرقابة هيئات شرعية وتفضل نتائج أعمال النوافذ الإسلامية عن باقي فروع البنك التقليدي.

¹ - سالم علي سالم صبران البريكي، مرجع سابق، ص146.

² - بن زارع حياة، مرجع سابق، ص126.

³ - قومية سفيان، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل للمصرفية الإسلامية، أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص74.

❖ بالنسبة للجزائر فالمجلس الإسلامي الأعلى الذي يرأسه الدكتور أبو عبد الله غلام الله يؤيد وبيارك فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية والتعامل معها حيث قال إن الجهات التي تدعي عن سوء فهم، بأن هذا النشاط غير مطابق حقا لتعاليم الشريعة الإسلامية تُعطل إطلاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مضيفا بأن القول بعدم جواز هذه الصيرفة خطأ مناف للأخلاق، لاسيما وأن المطلعين على الفقه أكدوا جوازه، مبرزاً أن رؤساء المجالس العلمية حلفاء في هذا الجانب وأن آرائهم موحدة.

2- المانعين أو غير المؤيدين:

يرى المعارضون أن هاته الفروع هي وسيلة لخداع المسلمين واستنزاف أموالهم وتعتبر بنوك ربوية هي مجرد واجهة لجذب رؤوس الأموال واستعمالها في المشاريع الربوية ودليلهم في ذلك¹:

قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ

(278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ (279)".²

وجه الدلالة في الآيات الكريمة أن الله تعالى لم يترك مجالا للمسلم الذي يتعامل بالربا أما أن يتركه كله وأما يدخل في حربا مع الله ورسوله.

قوله تعالى: "أَفَنُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ۚ لَكَ

مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَيَّ ۚ أَشَدَّ الْعَذَابِ

وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ".³

وجه الدلالة في الآية الكريمة أن على المسلم أن يأخذ الدين كله جملة واحدة فهو كل لا يتجزأ وهذا ينطبق على المصارف التقليدية فلا يقبل منها أن تطبق حكم الله تعالى في

¹- حفصي عباس، مرجع سابق، ص194.

²- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 278-279.

³- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 85.

جانب وهو الفروع والنوافذ الإسلامية وتتركه في الجانب الآخر والمتمثل في النظام التقليدي للمصرف الأم.

- أن النوافذ الإسلامية في حقيقة الأمر تابعة للبنوك الربوية، والقاعدة الفقهية تقوم " التابع تابع " وبناءً على ذلك فإنه يحكم على الفرع بما يحكم على الأصل¹.
- التعامل مع النوافذ الإسلامية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالحرام إذ يتعذر الفصل بين أموال النوافذ الإسلامية وأموال المصرف الأم بمعظم الأحيان وخاصة استخدام أموال الحسابات الجارية².
- فائض السيولة لدى النافذة الإسلامية يحول إلى البنك الربوي الرئيسي الذي يخلطه بأمواله ويمول به استثماراته لحين احتياج النافذة الإسلامية إليه فهي بذلك تعين البنك التقليدي على الربا.

❖ بالنسبة للجزائر فمن الراضين للنوافذ الإسلامية الشيخ محمد علي فركوس فهو لا يرفض النوافذ الإسلامية فقط بل هو معارض للصيرفة الإسلامية إجمالاً، قائلاً بأن الصفات والأسماء التي تُعطى للبنوك لا يلزم مطابقتها للمواصفات وللمسميات، فالعبرة بالمسميات لا بالأسماء، فالبنوك الإسلامية لا تختلف في جوهرها وحقيقتها عن البنوك الربوية، حيث تتعامل تحايلاً على الشرع³.

3- المؤيدون عند الضرورة :

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية قد يؤدي إلى دعم تلك المصارف فيكون من قبيل الدعم للباطل والفساد وإعانتها على الاستمرار إلا أنه في حال عدم وجود البديل الشرعي فيكون التعامل معها للضرورة ومن أدلتهم الأتي⁴:

¹ - قمومية سفيان، مرجع سابق، ص75.

² - بن زارع حياة، مرجع سابق، ص127.

³ - يمينة ختروسي، مرجع سابق، ص75.

⁴ - سالم علي سالم صبران البريكي، مرجع سابق، ص148-149.

قول الله تعالى: (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)¹

ووجه الدلالة أن المسلم إذا احتاج إلى خدمة من خدمات المصرف الإسلامي ولم يجده في البلد الذي يقيم فيه فإنه يجوز له التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية من باب الضرورة.

➤ أن التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية أفضل من التعامل مع المصارف التقليدية عند الضرورة.

الفرع الثاني: عوامل نجاح النوافذ الإسلامية

إن نجاح العمل المصرفي الإسلامي في أي شكل من أشكاله يتوقف على مبدأ أساسي ورئيسي هو مدى التقيد بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية إضافة إلى مبادئ أخرى منها:

1. التخطيط العلمي: مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل مصرفي أو غير مصرفي، تجاري أو خيري يتوقف في الدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة وفي هذا الخصوص نشير إلى التجربة المشهورة لأحد أكبر المصارف العربية وهو بنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية حيث لم يقتصر في الأصل على إدخال الصيرفة الإسلامية في البنك وإنما كانت النية مبنية على أسلمة مجمل البنك تحت خطة دعمتها الدراسات والأبحاث والاستشارات ولذلك قام البنك بإنشاء إدارة مستقلة للخدمات المصرفية الإسلامية عام 1993م بحيث كان التخطيط العلمي هو أسلوب العمل فيها مدعوماً.²

2. إعداد المناسب للكوادر البشرية: يعتبر أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان والعمل المصرفي الإسلامي ليس استثناء من ذلك فبالعودة إلى تجارب دول في نفس المجال، نقول إن توفير وتدريب الكوادر البشرية المناسبة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي

¹ - القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 115.

² - بن سعد المرطان سعيد ، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، طبعة تمهيدية، مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2005، ص8.

كان يمثل أحد العوائق الرئيسية للإدارة خاصة وأن العاملين في النواذ التي كان يتم تحويلها إلى العمل المصرفي الإسلامي كانوا معظمهم غير مؤهلين لذلك. الأمر الذي تطلب جهداً ووقتاً كبيرين لأعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة والفروع على مراحل ودورات مختلفة¹.

3. الالتزام الشرعي: لعل الالتزام الشرعي التام في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية يعتبر من أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضماناً لاستمرارية البنك وتشير المعلومات إلى تقيد معظم البنوك الكبيرة التي أقدمت على فتح النواذ الإسلامية بضوابط الشريعة الإسلامية، حيث قامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية اسند إليها مسؤولية التأكد من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية من أي شبهة في أسلوب تصميمها وتقديمها وصياغة عقودها وبالإشارة إلى تجارب الدول العربية².

4. تطوير النظم والسياسات الملائمة: نظراً للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليد الخاصة بعمل المصرف الإسلامي فإن الأمر يقتضي تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي وتحقيق هذا العنصر ليس بالأمر السهل وإنما هو الكثير من الجهد والوقت خاصة في ظل نظام مصرفي مزدوج³.

5. تنظيم العلاقة مع البنك المركزي: إن الاختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة أيضاً مع هذه البنوك، دون أن ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها⁴.

¹ - السرحي لطف محمد، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، اليمن، 2010، ص23.

² - بن سعد المرطان سعيد، مرجع سابق، ص19.

³ - السرحي لطف محمد، مرجع سابق، ص24.

⁴ - رمضان لعلا، البرود أم الخير، تحديات فتح النواذ الإسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد02، ديسمبر 2017، ص161.

خلاصة الفصل الأول:

ترجع فكرة إنشاء نوافذ المعاملات الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية، حيث تكاد تكون النموذج الوحيد من نماذج الاقتصاد الإسلامي الذي وجد طريقه للتطبيق، وتمكنت بسرعة مذهلة من بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها والتفاعل مع بيئتها بتقديم خدمات ومنتجات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ونظرا لانتساع ونمو حجم السوق المصرفي الإسلامي هناك عوامل أسهمت في زيادة ودائع المصارف الإسلامية هو الوعي السائد بين مختلف أفراد المجتمع بخطورة التعاملات الربوية، حيث تزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل كبير ومتنامي من قبل شرائح لمختلف المجتمعات والنجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية جذب البنوك التقليدية لتطبيق الصيرفة الإسلامية.

الفصل الثاني:

المنتجات المالية الإسلامية

تمهيد الفصل الثاني:

إن نجاح المصرفية الإسلامية في إثبات وجودها وتقديم الرؤية الإسلامية للمعاملات المالية والاقتصادية، تعتمد على تزايد أعداد المتعاملين مع تعدد قاعدة الخدمات والمنتجات والأدوات المالية الإسلامية من جهة ومن جهة أخرى تطور الإطار الفقهي والشرعي عمليا وعلميا للمعاملات المصرفية الإسلامية، حيث يعد موضوع المنتجات المالية الإسلامية من الموضوعات التي تحتاج لتناول عميق لارتباطه بشكل مباشر بوجود المؤسسة المصرفية الإسلامية فبدون وجود حزمة متكاملة من المنتجات والخدمات التي يتم تطويرها على أساس الحاجات الفعلية للسوق لا يمكن لهذه المؤسسات أن تواصل تقديم منتجاتها بفعالية.

سوف نتناول في هذا الفصل استعراضا نظريا للمنتجات المالية من حيث خصائصها وكذلك مختلف أنواعها ومناهج تطويرها وعدة نقاط أخرى، باعتبارها مصدرا من مصادر تطوير البنوك الإسلامية، وبناءا على ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

0 المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المنتجات المالية الإسلامية.

0 المبحث الثاني: صيغ ومبادئ المنتجات المالية الإسلامية.

0 المبحث الثالث: تطوير المنتجات المالية الإسلامية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المنتجات المالية الإسلامية

تشهد المنتجات المالية الإسلامية اهتماماً متزايداً في العديد من البلدان، وتتوسع نطاقها في الأسواق المالية العالمية. يعزى هذا الاهتمام إلى الطلب المتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والرغبة في تبني نظام مالي يتوافق مع القيم الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف المنتجات المالية الإسلامية

1. **التعريف الأول:** المنتجات المالية الإسلامية هي الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لعملائها وهي في الحقيقة عقود معاوضة تهدف للربح بالنسبة للمؤسسة المالية، وأنها تمتاز بالمبادئ والمميزات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي، من الملكية والمشاركة وأن الغنم بالغرم والخراج بالضمان¹.

2. **التعريف الثاني:** يعرف المنتج المالي بأنه تصرف اختياري لحل مشكلة محددة أو الوصول لهدف معين بوسيلة مالية وقد يقتصر على عقد واحد، وقد يتضمن عدة عقود، وهو يشمل أنواع التصرفات المختلفة كالمعاوضات والمشاركات والتوثيق والتبرعات، فالمنتج المالي من حيث المبدأ يشمل العقود المسماة (كالسلم، الإجارة، المشاركة) كما يشمل التطبيقات المختلفة التي تنفرع عنها كالمرابحة للأمر بالشراء والتي تهدف لحل مشكلة أو معالجة قضية مالية خاصة، ويترجم ذلك عادة في شكل عقد أو منظومة من العقود والشروط والترتيبات التي تكفل تحقيق هذا الغرض².

¹ - هاجر سعدي، لامية لعلام، "دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات-العقود المالية المركبة نموذجاً"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة سطيف، يومي 05 و06 ماي 2014، ص06.

² - البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي، المرحلة الأولى، الطبعة الأولى، جدة، يناير 2008، ص12.

3. **التعريف الثالث:** من حيث كونها أداة إسلامية تعرف بأنها تمثل المنتجات المالية الإسلامية مجموعة الصيغ والعقود والآليات المالية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وتختلف عن نظيرتها التجارية من حيث المعاملة وتركيبية المنتج واحتساب الربحية وتتنوع المنتجات لتشمل المشتقات المالية الإسلامية والصكوك¹.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن المنتجات المالية الإسلامية هي تلك المنتجات متعددة الأشكال التي تنتج وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات وتطلعات المتعاملين بشكل عام والمسلمين منهم بشكل خاص بما لا يخالف أهداف المؤسسات المقدمة المتمثلة أساساً في الحصول على عائد².

المطلب الثاني: خصائص المنتجات المالية الإسلامية

يمكن تلخيص أهم خصائص المنتجات المالية الإسلامية فيما يلي:

المصادقية الشرعية:

ويقصد بالمصادقية الشرعية أن تكون المنتجات المالية الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع ، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع³.
ومنه فإن أسس السلامة الشرعية تتمثل في⁴:

¹ - محمد فوزي، تصنيف المنتجات والأدوات المالية الإسلامية المعاصرة، -<https://al-sharq.com/opinion>، 2024/03/25، الساعة 23:40.

² - زهار مريم، بن منصور موسى، واقع المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة في المصارف العربية على ضوء تجربة مصرف قطر الإسلامي، مجلة الآفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جامعة برج بوعرييج، جانفي 2022، ص 390.

³ - سعيدي بن شهرة، نماذج الابتكار في المنتجات الإسلامية الواقع والرهانات تحقيق تجربة الجزائر، مجلة التنويع الاقتصادي، العدد 02، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 52.

⁴ - بويريمة عائشة، استراتيجية ابتكار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية وسبل إدماجها في الأسواق المالية-دراسة حالة السوق المالي الجزائري-، أطروحة دكتوراه، منشورة، علوم اقتصادية، مالية واقتصاد اسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2020، ص 68.

- تحقيق القيم الأخلاقية الإسلامية.
- الابتعاد عن العقود الصورية.
- مراجعة المنتجات المباحة على أساس العرف والمصلحة.
- إيقاف العمل بالمنتجات المثيرة للجدل.
- الأخذ بالقول الراجح وقرارات المجامع الفقهية.

✍ الكفاءة الاقتصادية:

يقصد بالكفاءة الاقتصادية تحقيق مقاصد المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية أو التعاقدية، وهذا يستلزم أن يكون المنتج المالي سهل التنفيذ، بعيد عن التعقيد، محققا لحاجات المتعاملين بأقل قدر من التكاليف.

✍ الابتكار الحقيقي:

يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا وليس صوريا كما في منتجات الهندسة المالية التقليدية، حيث أن كل منتج من منتجات الهندسة المالية الإسلامية له طبيعة تعاقدية وخصائص تميزه عن غيره من المنتجات الأخرى، سواءا تعلق الأمر بمخاطر الضمانات أو التسعير¹.

✍ الإدراك:

يجب أن يكون المتعاملون على دراية وعلم بشروط العقد المبرم، ويتم الاتفاق بينهما أو بينهم طوعاً بدون احتكار أو تعسف أو حجر على رغبة أحد أطراف العقد، أي أن تكون العقود خالية من الإكراه والتعسف والاستغلال².

¹- محمد الأمين خنيوة، حنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية الواقع والتحديات ومناهج التطوير، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 642.

²- زهار مريم، بن منصور موسى، مرجع سابق، ص 391.

الوضوح:

يجب أن يكون بين طرفي أو أطراف العقد وضوح حول ما يتضمنه العقد من شروط أو بنود، فأى اشتباه في بنود العقد أو ما يحتويه من شروط قد يجعل العقد غير نافذ.

المطلب الثالث: أهمية المنتجات المالية الإسلامية

تجاوز الاقتصاد الإسلامي مرحلة الاعتراف وإثبات الوجود إلى مرحلة الممارسة والتطبيق، وهذا يعني أن الاقتصاد الإسلامي انتقل من مرحلة المبادئ والأسس إلى مرحلة الأدوات والمنتجات المالية، التي تترجم تلك المبادئ إلى واقع ملموس، وقد نجحت المؤسسات الإسلامية في تطوير عدد من المنتجات المالية، لكن تنوع الاحتياجات المالية من جهة، وواقع المنافسة من جهة أخرى.

لا يمكن للبنوك الإسلامية أن تكون قادرة على المنافسة إلا إذا قامت بتهيئة الظروف اللازمة لذلك، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تقديم أدوات مالية مبتكرة ومعاصرة وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية¹.

كما تبرز أهميتها أيضاً بأن تكون بديلاً للمنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية، وتحقيق في نفس الوقت مزيتين للنظام المالي الإسلامي هم² :

➤ الميزة الأولى: توسيع قاعدة المخاطرة باشتراك الممول مع المستثمر في المغام والمغرم.

➤ الميزة الثانية: إرساء المخاطرة وعدم ترحيلها إلى الغير وهو ما يستفاد من استقرار أحكام المعاملات.

¹ - بن الحاج جلول عبد الإله، بوحوص عبد المجيد، تسويق المنتجات المالية الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، مذكرة ماستر، علوم التسيير، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021، ص56.

² - بن سعدية زهرة، محمد زيدان، واقع المنتجات المالية الإسلامية ومتطلبات تطويرها، مجلة الريادة للأعمال الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جوان 2018، ص224.

بالإضافة إلى حاجة المؤسسات المالية الإسلامية لهذه المنتجات من أجل تحقيق ما يلي:

- ✓ تنويع مصادر الربحية للمؤسسة المالية.
- ✓ تجنب تقادم المنتجات الحالية للمحافظة على النمو وكما هو معلوم أن لكل منتج دورة حياة، وفي مرحلة تشبع السوق يتوقف الطلب على المنتج ويستقر عند أدنى مستوياته.
- ✓ تقليل مخاطر الاستثمار بتنويع صيغه وقطاعاته.
- ✓ دعم المركز التنافسي للمؤسسة المالية في السوق.
- ✓ التطوير المستمر للمنتجات يزيد من خبرة المؤسسة ويبقيها في حيوية مستمرة.

المبحث الثاني: صيغ ومبادئ المنتجات المالية الإسلامية

المطلب الأول: تصنيف المنتجات المالية الإسلامية

من خلال هذا المبحث سنحاول إبراز المنتجات المالية في البنوك الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة والمتمثلة في المشاركة والمضاربة وعقود التمويل الزراعي، حيث نعرض فيه مفهومها، وأهميتها، مشروعيتها، وكيفية توظيفها في هذه البنوك، وبهذا فقد تم تقسيم المطلب إلى الفروع التالية:

- ✓ الفرع الأول: المنتجات المالية القائمة على مبدأ عقود المشاركات.
- ✓ الفرع الثاني: المنتجات المالية القائمة على مبدأ عقود المعاوضات.
- ✓ الفرع الثالث: منتجات مالية أخرى.

وسنتطرق إلى كل فرع على حدة كما سيأتي:

الفرع الأول: المنتجات المالية القائمة على مبدأ عقود المشاركات

1- المضاربة:

أ. تعريف المضاربة:

لغة: المضاربة وهي الضرب، والسعي في الأرض، تقول: قارضه قرضا دفع إليه مالا ليتجر فيه، ويكون الربح بينهما على ما شرطاً، والوضيعة على المال¹.
اصطلاحاً: وتعني دخول المصرف في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر حيث يقدم المصرف المال اللازم للصفقة ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكان في الغنم والخسران. ويكون المصرف هو الشريك صاحب رأس المال، ويكون المتعامل هو شريك المضارب².

ب. شروط المضاربة: فيما يلي الشروط الواجب إتباعها لإقامة شراكة في إطار المضاربة حسب الشريعة³:

- ✓ يجب أن يكون هناك اتفاق متبادل بين رب المال والمضارب.
- ✓ لا يمكن للمضارب سحب أي مبلغ من الأعمال باسم الراتب، أي نفقات شخصية أو تجارية تتكبدها أنشطة الأعمال يتم تعويضها.
- ✓ يتم توزيع الأرباح على حد سواء حسب النسبة المتفق عليها، لا يسمح لرب المال بالحصول على الربح.

¹- بوعزة يحي، قسمي مبروك، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2021، ص19.

²- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص156.

³- سلمان هناء، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وفق مقررات بازل 03، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص137-138.

✓ من حيث نسبة رأس المال، يجب توزيع الربح من حيث النسبة بين رب المال والمضارب.

✓ في حالة الخسارة في المضاربة فإن رب المال يتحمل جميع الخسائر، وستكون مشاركة الخسارة للمضارب في أنه لن يتلقى أي تعويض عن خدماته المقدمة في المضاربة.

ت. مشروعية المضاربة:

المضاربة مشروعة، ودليل مشروعيتها ورد في القرآن والسنة والإجماع.

✍ الأدلة من القرآن الكريم على مشروعية المضاربة :

جاءت في قوله تعالى: {وآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ¹}.
وفي قوله أيضا: {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ
وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ²}

✍ الأدلة من السنة النبوية على مشروعية المضاربة:

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (ثم كان العباس بن عبد المطلب إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحرا أو ينزل به واديا ولا يشتري به ذات كبد رطبة، فإن فعل فهو ضامن، فرفع شرطه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه³).

¹ - القرآن الكريم، سورة المزمّل، الآية 20.

² - القرآن الكريم، سورة الجمعة، الآية 10.

³ - خالد العشنانى، فرص الاستفادة من التمويل الإسلامي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2007-2008، مذكرة ماجستير، دراسات مالية، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر، 2015، ص 56.

مشروعية المضاربة من الإجماع:

المضاربة تم التعامل بها من قبل الصحابة رضي الله عنهم ولم يكن فيهم مخالف لذلك، وعملهم بها يدل على المشروعية والجواز، فقد روي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أنهم دفعوا مال اليتيم مضاربة، منهم عثمان وعمر وعبد الله بن مسعود وعلى وعائشة رضوان الله عليهم جميعا، ولم ينقل إنكار أحد من أقرانهم، وبهذا يحصل الإجماع¹.

ج. أهمية التمويل بالمضاربة: من مزايا التمويل بالمضاربة ما يلي²:

- ينظر إلى التمويل بالمضاربة على أنه صيغة شرعية، أي أنه بديلا للتعامل المصرفي الربوي، لأن التمويل بواسطتها يكون خالي من الفائدة المحرمة.
- المضاربة صيغة استثمارية تجمع بين من يملكون المال ولا يملكون الخبرة الكافية لاستثماره، وبين من يملكون الخبرة ولا يملكون المال. مما ينتج عنه تشغيل هذه الأموال بدلا من كنزها.
- عديمة التكلفة بالنسبة للمشروع لكنها عالية المخاطرة بالنسبة للبنك الممول.

ح. أنواع المضاربة: وتنقسم إلى نوعين³:

1. **المضاربة المطلقة:** هي مضاربة مفتوحة لا يقيد فيها المصرف العميل بقيود، مثل ممارسة المضاربة في نشاط اقتصادي بعينه أو ممارسته مع أشخاص محددين يتعامل معهم، والاتفاق على مكان بذاته لممارسة نشاط المضاربة فيه، وفترة زمنية محددة يتم ممارسة المضاربة فيها، أي يترك للعميل حرية التصرف في المضاربة

¹ عثمان ثامري، دور التسويق المصرفي في الترويج لخدمة صيغة المضاربة لدى المصارف الإسلامية (دراسة حالة)، أطروحة دكتوراه في العلوم

اقتصادية، الصيرفة الإسلامية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2021، ص 81-82.

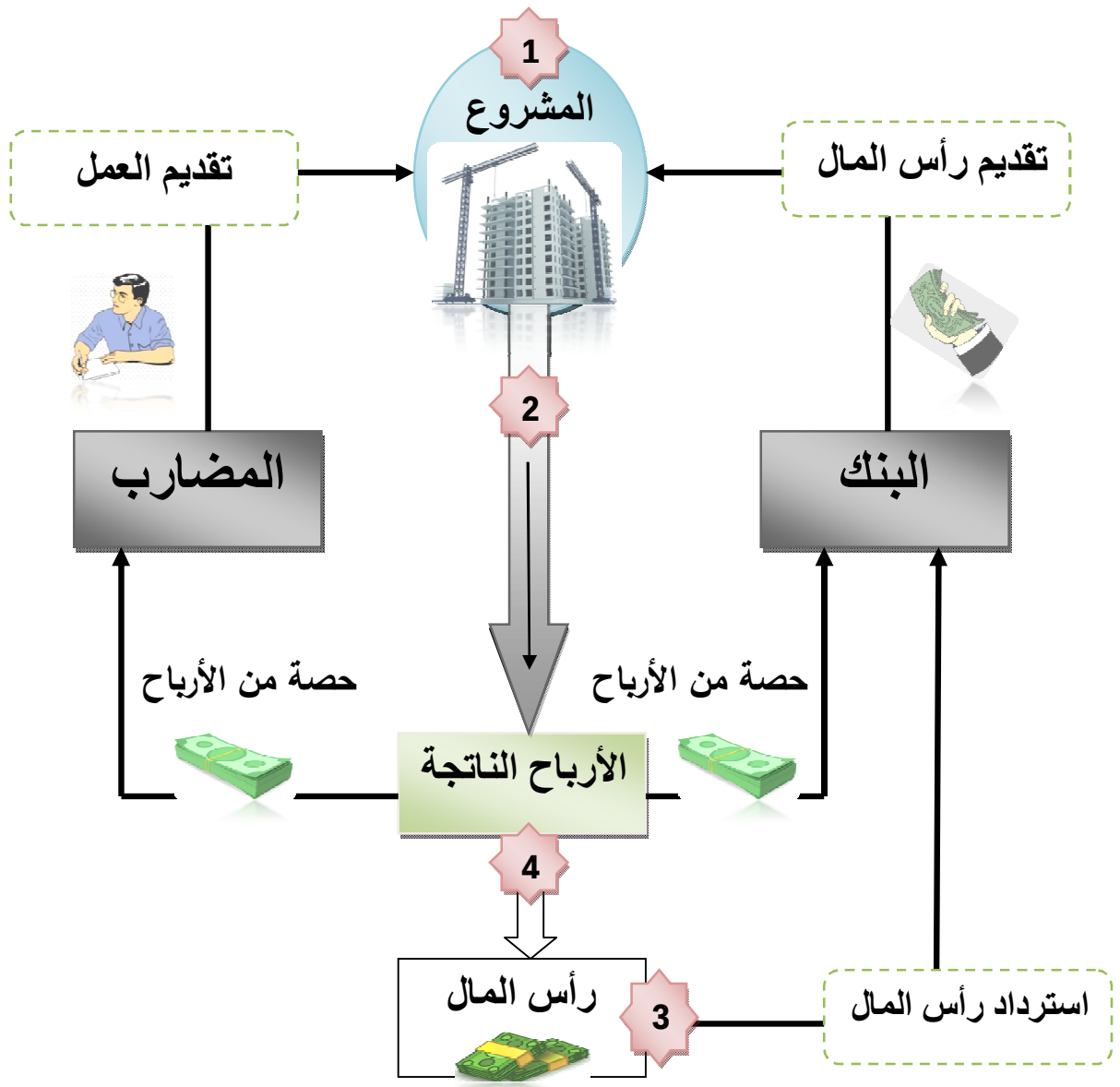
² أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 135.

³ رباب علي عبد الحميد علي النحلة، مرجع سابق، ص 95-95.

المطلقة حيث يمارس نشاطه وفقا لإرادته بدون أي قيود أو تدخل من جانب المصرف، وهو النوع الغالب على أنواع المضاربة في المصارف.

2. المضاربة المقيدة: في هذا النوع من المضاربات يضع المصرف قيودا وشروطا تقيد حركة العميل في إجراء عملية المضاربة سواءا كانت قيودا تتصل بالنشاط الاقتصادي الممارس فيه عملية المضاربة أو المكان أو الأفراد الذين سوف تتصل أو تتعلق بهم عملية المضاربة.

شكل رقم (02) يوضح خطوات العملية للتمويل بالمضاربة



المصدر: خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق

المحاسبية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص. 160

خ. الخطوات العملية للمضاربة: يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

1- تكوين مشروع المضاربة:

- البنك: يقدم رأس مال المضاربة بصفته رب المال.
- المضارب: يقدم جهده وخبرته لاستثمار المال مقابل حصة من الربح متفق عليها.

2- نتائج المضاربة:

- يحتسب الطرفان النتائج ويقتسمان الأرباح في نهاية مدة المضاربة ويمكن أن يكون ذلك دورياً حسب الاتفاق مع مراعاة الشروط الشرعية.

3- تسديد رأس المال المضاربة:

- 4- البنك: يستعيد رأس مال المضاربة الذي قدمه قبل أي توزيع للأرباح بين الطرفين لأن الربح يجب أن يكون وقاية لرأس المال وفي حالة الاتفاق على توزيع الأرباح دورياً قبل المفاصلة.

5- توزيع الثروة الناتجة من المضاربة:

- في حالة حدوث خسارة فإن رب المال (البنك) يتحملها ما لم تكن ناشئة عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط فيتحملها عندئذ المضارب.
- في حالة حدوث أرباح فهي توزع بين الطرفين حسب الاتفاق مع مراعاة مبدأ (الربح وقاية لرأس المال).

¹ - خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص159.

2 - المشاركة:

أ. تعريف المشاركة:

لغة: هي اختلاط أو مخالطة الشريكين فهي اختلاط النصيبين فصاعدا بحيث لا يتميز أيهما. وهي خلط الملكين ويطلق عليها المشاركة.

ووفقا للفقهاء الإسلامي هي اتفاق اثنين أو أكثر على أن يدفع كل واحد منهم مبلغا من المال لاستثماره للعمل فيه على أن يكون لكل من الشركاء نصيب معين من الربح¹.

اصطلاحا: هي تقديم المصرف والشريك المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكا لحصة بنسبة معلومة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ويكون بموجبها مستحقا للحقوق ومتحملا للالتزامات مع توقيع عقد شرعي وقانوني بين الطرفين حاويا كل الشروط والحقوق والواجبات².

ب. مشروعية المشاركة:

المشاركة جائزة بالكتاب والسنة والإجماع.

دلِيلها من الكتاب حيث قال عز وجل (وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ...³)

ومن السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان شريكا للسائب ابن السائب. وقوله صلى الله عليه وسلم " أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما¹ ".

¹ - أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010، ص104.

² - سالم علي سالم صبران البريكي، مرجع سابق، ص95.

³ - القرآن الكريم، سورة ص، الآية 24.

من السنة أيضا حديث البراء ابن عازب رضي الله عنه: "انه اشترى وشريكه زيد ابن أرقم رضي الله عنه شيئا يدا بيد و نسيئة"، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "ما كان يدا بيد فخذوه وما كان نسيئة فذروه". واستدل بهذا الحديث على جواز الشركة في الدراهم والدنانير وأجمع المسلمون على جوازه في الجملة، وإنما اختلفوا في أنواع منها².

ت. شروط صحة عقد المشاركة :

1. شروط خاصة برأس المال:

- أن يكون رأس المال نقدياً فلا يكون من العروض إلا إذا تم تقويم هذه العروض بالنقود عند المشاركة.

- ألا يكون رأس المال ديناً، وأن يكون حاضراً.

2. شروط توزيع الربح والخسارة:

- يوزع الربح كحصة شائعة بين الشركاء بحسب الاتفاق.

- تقسم الخسارة حسب نسبة حصة الشريك في رأس المال.

- يتم احتساب نسبة من صافي الربح على شكل مكافأة لمن يتولى مهام الإدارة والإشراف.

- عدم بيع حصة الشريك إلا بعد حيازتها عيناً أو حكماً.

- عدم اشتراط ضمان أحد الشركاء لمال الشركة أو لنصيب شريك آخر، ويكون الضمان ضد التعدي والتقصير وسوء الأمانة من جانب الشريك المكلف بالإدارة.

¹- رواه أبو هريرة، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم.

²- زيد أيمن، أثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وفقاً لمقررات لجنة بازل، العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، منشورة، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020، ص 110-111.

ولا يشترط تساوي حصة الشركاء في رأس مال الشركة، كما لا يجوز منع أي من الشركاء عن العمل، ولكن من الممكن أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل بتفويض من باقي الشركاء، ويد الشريك يد أمانة على مال الشركة، فهو لا يضمن إلا إذا أتلّف أو قصر في حفظه¹.

ث. أهمية التمويل بالمشاركة: هو الأسلوب المناسب والصحيح لكافة عمليات الاستثمار الجماعية الناشئة التي تعاني من صعوبات في الحصول على الأموال وذلك للمزايا التي ينطوي عليها حيث أنه²:

- خلو التمويل من أسعار الفائدة المحددة والذي من شأنه تخفيض تكلفة السلعة المنتجة مما يؤدي إلى انخفاض سعرها عند بيعها للمستهلك وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية.

- لا يحمي أسلوب التمويل بالمشاركة في طياته أي آثار تضخمية كما هو الحال في التمويل بالقروض.

- يتميز أسلوب التمويل بالمشاركة بالمرونة وملائمة كافة أوجه التمويل في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

من خلال ما تقدم فيما يخص أسلوب التمويل بالمشاركة فإن الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ترى في أسلوب التمويل بالمشاركة مقارنة مع باقي الأساليب أنه أكثر ضماناً لتحقيق النجاح للمشروعات الجديدة وخاصة منها الصغيرة.

ج. أنواع المشاركة:

1. المشاركة الثابتة (الدائمة):

¹ - محمد قاسم عبد المجيد سويكر، مرجع سابق، ص 139.

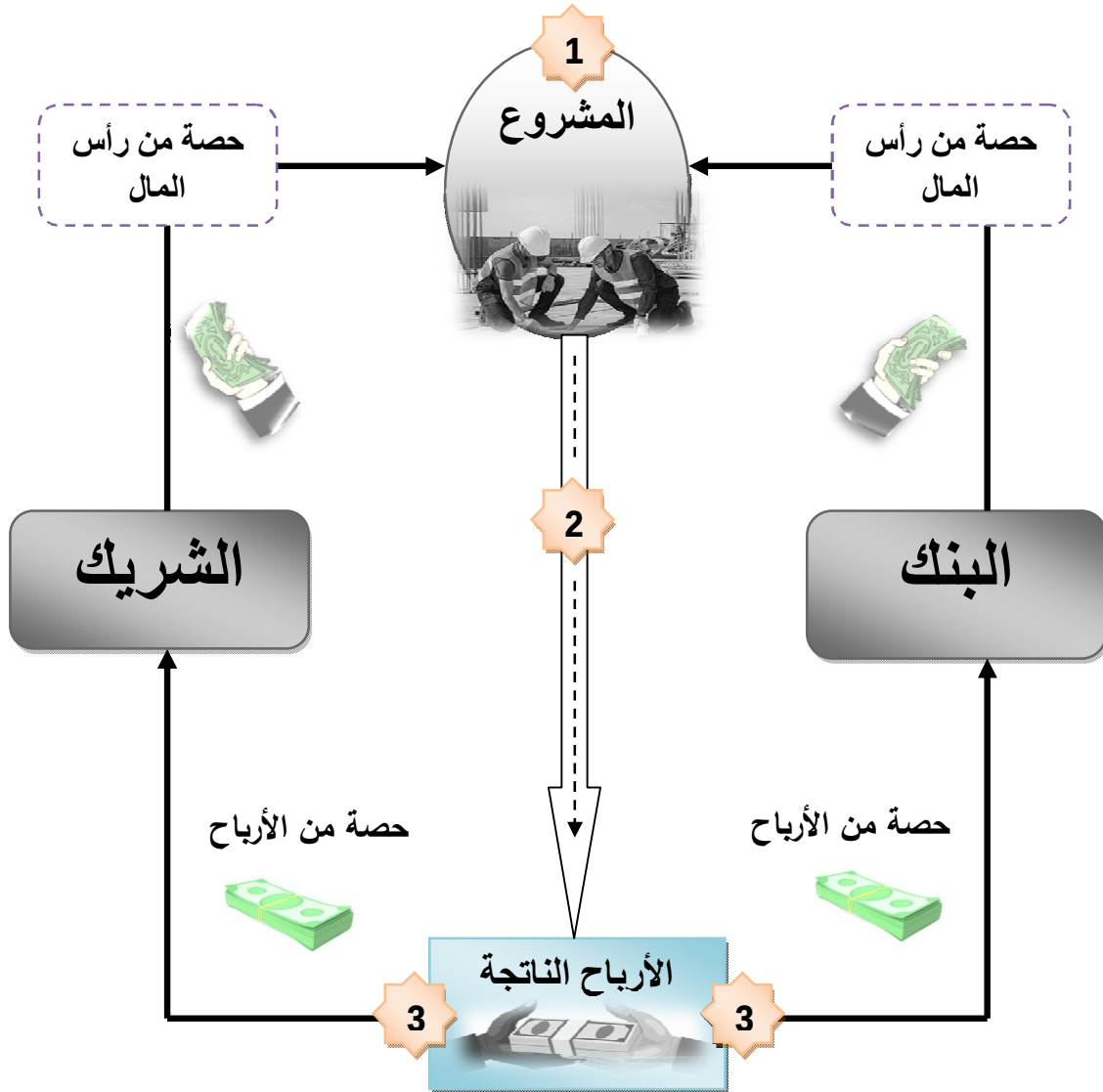
² - أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 139-140.

في هذا النوع من المشاركة يقوم البنك الإسلامي بالاشتراك مع شخص أو أكثر في مشروع صناعي أو زراعي أو تجاري، من خلال التمويل المشترك ويأخذ كل شريك من الشركاء نصيبه من الأرباح. حسب الاتفاق، والمحاسبة تكون بعد نهاية كل سنة مالية. يمكن تقسيم المشاركة الثابتة إلى النوعين الآتيين:

- المشاركة الثابتة المستمرة: هي المشاركة التي ترتبط بالمشروع نفسه المعني بالتمويل، وطالما أن المشروع موجود ويعمل تظل المشاركة قائمة في البنك.
- المشاركة الثابتة المنتهية بالتمليك: وهي ملكية ثابتة في ملكية المشروع وما يترتب عليها من حقوق، ولكن الاتفاق الذي يكون بين الشركاء والبنك يكون في أجل محدود لإنهاء العلاقة بينهما¹.

¹ - شرافة نسيبة، المنتجات المالية في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2020، ص28.

الشكل رقم (03) يوضح خطوات العملية للتمويل بالمشاركة الدائمة (الثابتة)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، مرجع سابق، ص178

1.1. الخطوات العملية للمشاركة الدائمة: وهي كالآتي¹:

1. الاشتراك في رأس المال:

- البنك: يقدم جزءا من رأس المال المطلوب بصفته مشاركا ويفوض العميل (الشريك) بإدارة المشروع.
- الشريك: يقدم جزءا من رأس المال المطلوب للمشروع، ويكون أمينا على ما في يده من أموال البنك.

2. نتائج المشروع:

- يتم العمل في المشروع من أجل تنمية المال، وقد يحقق المشروع نتائج ايجابية أو سلبية.

3. توزيع الثروة الناتجة من المشروع:

- في حالة حدوث خسارة، فإنها تقسم على قدر حصة كل شريك في رأس المال.
- في حالة تحقق الأرباح، فإنها توزع بين الطرفين البنك والشريك بحسب الاتفاق.

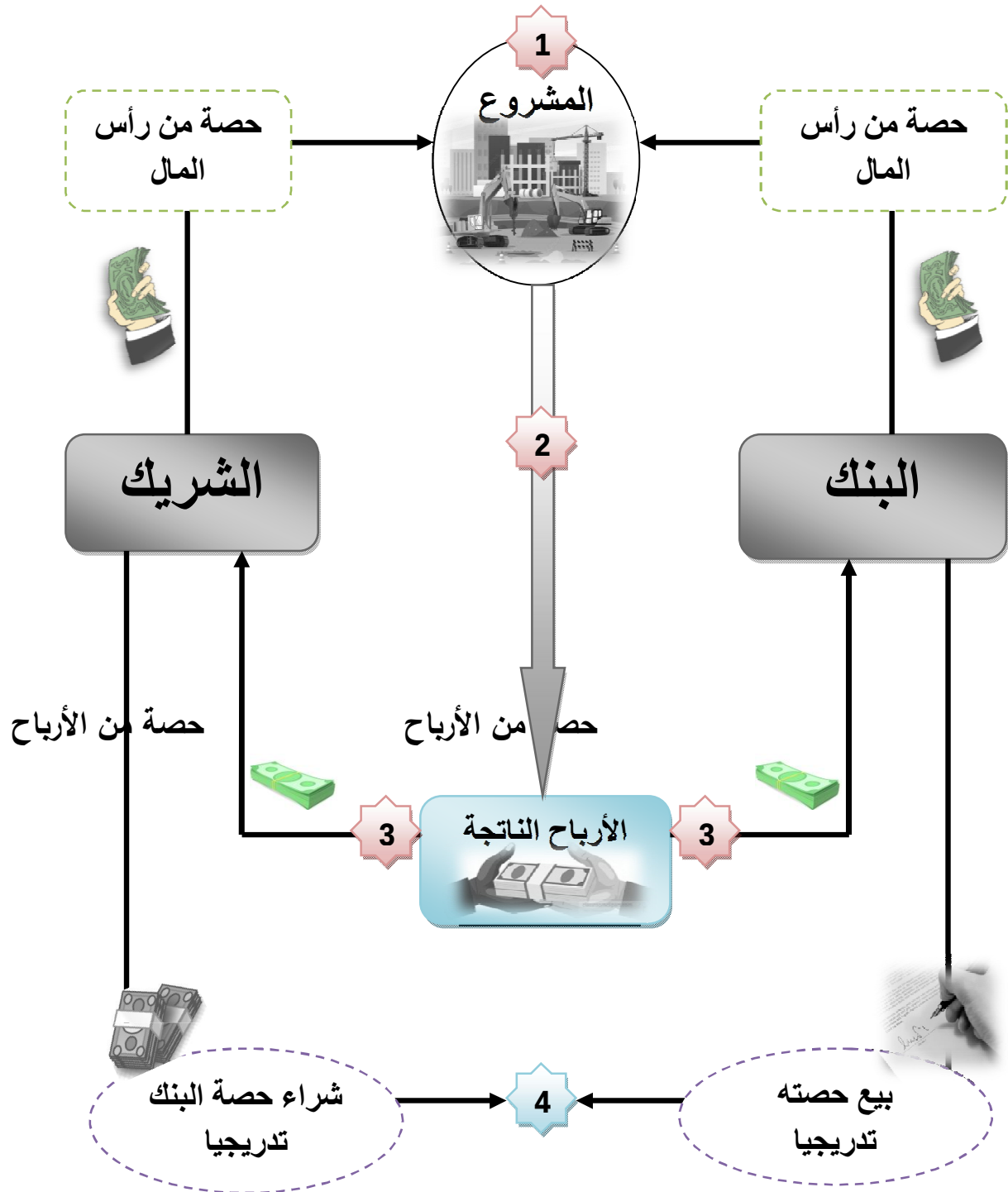
2. المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك):

هي التي يعطي فيها المصرف الحق للشريك الآخر في شراء حصة المصرف تدريجيا بحيث تتناقص حصة المصرف وتزيد حصة الشريك الآخر إلى أن ينفرد بملكية جميع رأس المال.²

¹- خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيديان، مرجع سابق، ص177.

²- صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص295.

الشكل رقم (04) يوضح خطوات العملية للتمويل بالمشاركة المتناقصة



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيغان، مرجع سابق، ص 180.

الخطوات العملية للمشاركة المتناقصة: وتتمثل فيما يلي¹:

1. الاشتراك في رأس المال:

- البنك: يقدم جزءا من رأس المال المطلوب للمشروع بصفته مشاركا ويتفق مع العميل (الشريك) على طريقة معينة لبيع حصته في رأس المال تدريجيا.
- الشريك: يقدم جزءا من رأس المال المطلوب للمشروع، ويكون أمينا على ما في يده من أموال البنك.

2. نتائج المشروع:

- يتم العمل في المشروع من أجل تنمية المال، وقد يحقق المشروع نتائج ايجابية أو سلبية.

3. توزيع نتائج المشروع:

- في حالة تحقق الأرباح، فإنها توزع بين الطرفين البنك والشريك حسب الاتفاق.
- في حالة حدوث خسارة، فإنها تقسم على قدر حصة كل شريك.

4. بيع البنك حصته في رأس المال:

- البنك: يعبر عن استعداداه حسب الاتفاق لبيع جزء معين من حصته في رأس المال.
- الشريك: يدفع ثمن الجزء المبيع من حصة البنك بالقيمة السوقية أو ما يتفق عليه في حينه وتنتقل إليه ملكية ذلك الجزء.

¹ - خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيغان، مرجع سابق، ص179.

3. المزارعة:

أ. تعريف المزارعة:

لغة: المزارعة على وزن مفاعلة من الزرع وهو الإنبات.¹ والمزارعة: هي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، ويكون البذر من مالكها.²

اصطلاحاً: هي عقد شركة على زراعة أرض زراعية (صالحة لزراعة) وفيها طرفان: صاحب الأرض وهو شريك بالأرض أساساً وصاحب العمل وهو المزارع الذي يقوم بالعمل في الأرض بجهد وخبرته. وقد يتفق الطرفان على أن يقدم أي منهما ما تبقى من عناصر الزراعة الأخرى، ويوزع الخارج من الأرض (المحاصيل الناتجة) بينهما حسب الاتفاق.³

ب. شروط المزارعة: يمكن حصرها في النقاط التالية:⁴

✓ أهلية المتعاقدين.

✓ صلاحية الأرض للزراعة، وبيان المدة بأن يقول إلى السنة أو سنتين.

✓ أن يكون الناتج بينهما مشاعاً وبالنسبة التي يتفق عليها.

✓ أن يخلى صاحب الأرض بينهما وبين الزارع وأن يكون ما يزرع فيها معلوماً.

✓ أن تكون الأرض عند أحدهما وعلى الآخر العمل بالبذور والمستلزمات الأخرى

بينهما).

¹ - أيمن عبد الرحمان فتاحي، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2009، ص101.

² - جعوتي سمير، مرجع سابق، ص22.

³ - أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص111.

⁴ - سلمان هناء، مرجع سابق، ص143.

✓ بيان من يقدم البذر ومن لم يقدم لأن المعقود عليه يختلف باختلاف البذر فإذا كان من قبل صاحب الأرض كان المعقود عليه منفعة الأرض، وإذا كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة العمل.

ت. مشروعية المزارعة:

وهي جائزة في قول كثير من العلماء، وذلك بالسنة والإجماع فقد روى عن ابن عمر رضي الله عنه "أن رسول الله صل الله عليه وسلم دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم، ولرسول الله صلى الله عليه وسلم شطر ثمنها"¹.

ث. كيفية دخول المصرف الإسلامي في عقد المزارعة: يمكن أن يدخل المصرف الإسلامي في عقد المزارعة من خلال ما يلي²:

(1) **المصرف الإسلامي هو العامل:** في هذه الحالة يقوم المصرف الإسلامي بإنشاء قسم خاص يتولى عملية الإشراف على زراعة الأراضي التي يملكها العملاء الذين لا يملكون التمويل الكافي لزراعتها، ويتفق المصرف الإسلامي (الذي يكون في دور العامل مع العميل (الذي يكون في دور صاحب الأرض) على زراعة الأرض وخدمتها على أن يتم اقتسام الناتج الزراعي بنسب معينة بينهما.

(2) **المصرف الإسلامي هو صاحب الأرض:** عندما يمتلك المصرف الإسلامي أراضي لكنه لا يجد الوقت الكافي لاستغلالها أو لعدم خبرته في هذا المجال يمكنه أن يقوم بالاتفاق مع أحد العملاء (أفراد أو مؤسسات) على زراعة تلك الأراضي على أن يتم اقتسام الناتج بنسبة متفق عليها بين الطرفين.

¹ إكرام مهدي، صلاح الدين لكل، المنتجات المالية الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، العلوم المالية والمحاسبة، مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018، ص24.

² عبد الغني محلق، الصيرفة الإسلامية كبدل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، منشورة، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2021، ص36.

الفرع الثاني: المنتجات المالية القائمة على مبدأ عقود المعاوضات

1- عقد بيع المربحة:

تعتبر المربحة من بين المنتجات التمويلية الأكثر استخداما من طرف البنوك الإسلامية.

أ. تعريف عقد بيع المربحة:

المربحة بيع السلعة بتكلفتها مضاف إليها ربح محدد بشرط أن كل من البائع والمشتري يعرفان سعر التكلفة. المربحة هو أن يبيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم يتفقان عليه، وهي عقد بيع لها ما للبيع وعليها ما على البيع من شروط وضوابط¹.

وصيغة المربحة أن يذكر المصرف للعميل المشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا ما، فالمربحة هي أحد أهم صيغ التمويل الإسلامي في المصارف، وهي عبارة عن أحد أشكال البيوع التي تبنى على البيع بمثل الثمن الأول ما زيادة ربح يتفق عليه الطرفان بشرط أن يكون معلوما لهما².

ب. مشروعية المربحة:

بيع المربحة مشروع بالكتاب والسنة والإجماع.

من الكتاب: كما أن المربحة هي إحدى صور البيوع، والبيع جائز شرعا لقوله تعالى: {...وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا...} ³

¹- إكرام مهدي، صلاح الدين لكل، المنتجات المالية الإسلامية وأفاق تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماستر، العلوم المالية والمحاسبة، مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2017، ص 27-28.

²- رباب علي عيد الحميد علي النحلة، مرجع سابق، ص 97.

³- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

أما في السنة المطهرة فقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف ما شئتم". وقوله صلى الله عليه وسلم ، عندما سئل عن أفضل الكسب قال: "كل بيع مبرور، وعمل الرجل بيده."

وقد أجمع الفقهاء على جواز بيع المربحة. حيث يرى أئمة الفقه أن الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يرد نص في القرآن أو السنة النبوية بالتحريم.¹

ت. شروط صحة عقد بيع المربحة: هناك شروط لا يصح عقد المربحة إلا بها وهي²:

✓ يجب أن يكون ثمن السلعة معلوماً للمشتري، ومعلومية الربح للبائع والمشتري.

✓ ضرورة امتلاك وحياسة السلعة قبل بيعها بالمربحة.

✓ جواز الأخذ بالزام الوعد وعدم إلزامه.

✓ أن يكون عقد البيع الأول صحيحاً ، فلو كان فاسداً لم تجز ،المربحة، كأن

يكون العقد على بيع محرم، كالخنزير أو الخمر، أو يكون قد شاب العقد ما

يفسده كوجود جهالة أو غرر.

✓ أن يكون رأس المال من المثليات كالنقود أو الموزونات، فإن كان قيمياً

كالعروض لا يجوز بيع بالمربحة.

يلزم لصحة المربحة بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بالعقد (الأهلية، المحل، الصيغة)

بعض الشروط متمثلة في³:

¹ - أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص112.

² - محمد قاسم عبد المجيد سويكر، دور التمويل الإسلامي في دعم زتويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر، 2022، ص127.

³ - سليم موساوي، مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص117.

- أن يكون الثمن معلوم للمشتري الثاني (العميل)، لأن المربحة بيع بالثمن الأول مع زيادة (ربح)، والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع. فإذا لم يكن معلوما فهو بيع فاسد.
- أن يكون عقد البيع الأول صحيحا، فإن كان فاسدا لم تجر المربحة لأن المربحة بيع الثمن الأول مع زيادة الربح.
- أن يكون المبيع مملوكا للبائع، وحاضراً عند إبرام عقد المربحة، وأن لا يكون للمبيع حق في غير البائع، وأن يخلو البيع من الخيارات خيار الرؤية، وخيار العيب وغير الشرط، وخيار التعيين.
- ث. أهمية عقد بيع المربحة: يحقق بيع المربحة مزايا عديدة لكل من البائع الممول والمشتري ومن أهمها ما يلي¹:
- إتاحة تيسيرات للعملاء بتوفير احتياجاتهم لمستلزمات الإنتاج إن كانوا من الصناع، واحتياجات التجار من البضائع المختلفة.
- في حالة المربحة الأمر بالشراء فإنه بجانب توفير التمويل للمشتري يقدم له خدمات أخرى منها خبرة الشراء، حيث أنه يشتري السلعة لحسابه أولا ثم يقدمها للمشتري المتعاقد.
- يتميز هذا الأسلوب بالبساطة حيث يمكن تطبيقه بين الأفراد والمؤسسات الغير رسمية التي لا تتوفر لديها دفاتر محاسبية أو سجل رسمي أو ترخيص حكومي.
- هذا الأسلوب يناسب البنك لأنه يحصل على عائد مع ضمان استرداد ماله.
- ج. أنواع عقد بيع المربحة:

ويتضح مما سبق أن التمويل بالمربحة ينقسم إلى قسمين:¹

¹ - أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 136-137.

لبيع المرابحة العادية:

وهي التي تكون بين طرفين هما البائع والمشتري، ويمتنع فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وريح يتفق عليه.

2. بيع المرابحة الأمر بالشراء (المركبة):

وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف البائع المشتري والبنك باعتباره وسيطا بين البائع والمشتري، والبنك لا يشتري السلع هنا إلا بعد تحديد المشتري لطلباته ووجود وعد مسبق بالشراء، ويستخدم أسلوب المرابحة المقترنة بالوعد في البنوك الإسلامية التي تقوم بشراء السلع حسب المواصفات التي يطلبها العميل، ثم إعادة بيعها مرابحة للواعد بالشراء أي بثمنها الأول، مع التكلفة المعتبرة شرعاً بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه مسبقاً بين الطرفين.

وبهذا فإن البيع المرابحة للأمر بالشراء تتم على مراحل²:

(1) المرحلة الأولى: وعد من الأمر بالشراء للمأمور بأن يشتري منه السلعة التي أمره بشرائها بعد أن يمتلكها.

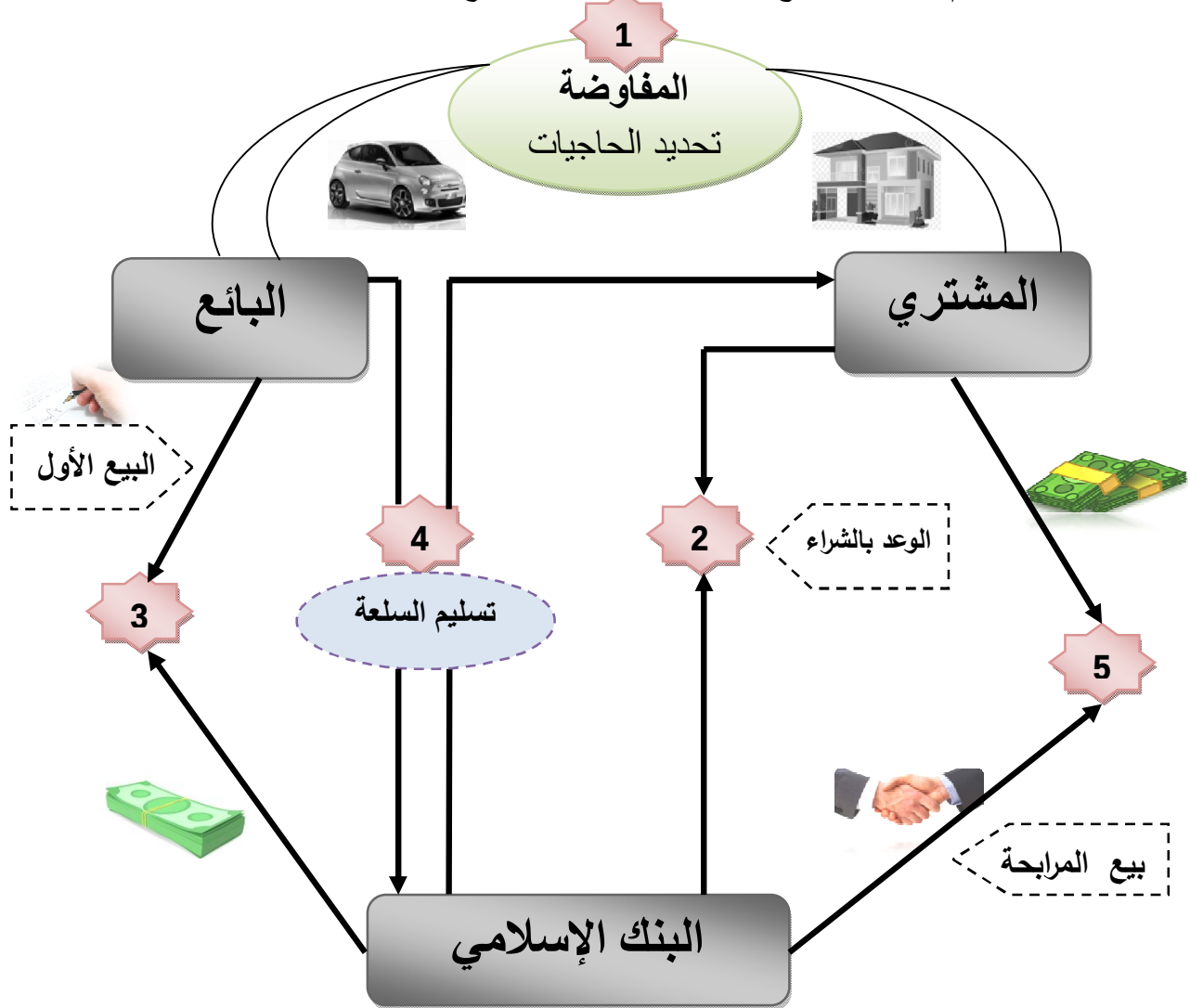
(2) المرحلة الثانية: إبرام عقد البيع الأول بين المأمور بالشراء والبائع الأول.

(3) المرحلة الثالثة: إبرام عقد البيع الثاني بين الأمر بالشراء والمأمور بالشراء.

¹ - سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص309.

² - صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص207-208.

الشكل رقم (05) يوضح خطوات العملية لعقد بيع المراجعة للآمر بالشراء



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيغان، مرجع سابق، ص 131.

ح. الخطوات العملية لبيع المrabحة: تتمثل فيما يلي¹:

1. تحديد المشتري لحاجياته:

- المشتري: يحدد مواصفات السلعة التي يريدّها ويطلب من البائع أن يحدد ثمنها.
- البائع: يرسل فاتورة عرض أسعار محددة بأجل معين.

2. توقيع الوعد بالشراء:

- المشتري: يعد بشراء السلعة من البنك مرابحة بتكلفتها زائداً الربح المتفق عليه.
- البنك: يدرس الطلب ويحدد الشروط والضمانات للموافقة.

3. عقد البيع الأول:

- البنك: يعبر للبائع عن موافقته على شراء السلعة ويدفع الثمن حالا أو حسب الاتفاق.

- البائع: يعبر عن موافقته على البيع ويرسل فاتورة البيع.

4. تسليم وتسلم السلعة:

- البنك: يوكل للمستفيد بتسلم السلعة.
- البائع: يرسل السلعة إلى مكان التسليم المتفق عليه.
- المشتري: يتولى تسليم السلعة بصفته وكيلًا ويشعر البنك بتنفيذه الوكالة.

5. عقد بيع المrabحة:

- يوقع الطرفان (البنك، المشتري) عقد بيع المrabحة حسب الاتفاق في وعد الشراء.

¹ - خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيّفان، مرجع سابق، ص130.

2- عقد بيع السلم:

أ. تعريف عقد بيع السلم:

لغة: هو التقديم التسليم، وأسلم بمعنى أسلف، أي قدم وسلم.¹

اصطلاحاً: التمويل بالسلم، السِّلْمُ في تعريف الفقهاء هو بيع أجل بعاجل، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقداً إلى البائع، الذي يلتزم تسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة، والعاجل هو الثمن.²

هو شراء سلعة مؤجلة بثمن مدفوع حالا أو أنه بيع أجل في الذمة بثمن عاجل، بمعنى أن يتم تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة 'لى وقت محدد في المستقبل'.³

ب. مشروعية بيع السلم:

جاءت مشروعية بيع السلم بالكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب آية الدين، في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ)⁴ قال ابن عباس رضي الله عنهما: "أشهد أن السلف المضمون إلى أجل قد أحله الله في كتابه وأذن فيه".

وأما من السنة فما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قدم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين والثلاث، فقال (صلى الله

¹ - أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص115.

² - سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، مرجع سابق، ص309.

³ - أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص169.

⁴ - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 282.

عليه وسلم): "من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم إلى أجل معلوم"

وأما من الإجماع فقد قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز، لأن الناس بحاجة إليه، فأرياب الزروع والثمار والتجارات يحتاجون إلى النفقة على أنفسهم، أو على الزروع ونحوها حتى تتضج، فجواز السلم دفعا للحاجة.¹

ت. شروط صحة عقد بيع السلم:

لعقد السلم عدة شروط منها ما يتعلق برأس المال، ومنها ما يتعلق بالسلعة وهذه الشروط هي:²

1. أن يكون رأس المال معلوم الجنس مثل القمح، أو ثمار الأشجار.
 2. أن يكون رأس المال معلوم المقدار ، كأن يكون معلوم الوزن، أو الكيل، أو العدد.
 3. أن يتم تسليم رأس المال في وقت التعاقد، أن تكون السلعة في الذمة، والأجل معلوم، أن يتم تحديد مكان التسليم.
 4. أن تكون السلعة ذات صفة معينة، حيث لا يختلف الثمن باختلافها.
 5. أن تكون السلعة مما يمكن تسليمها عند حلول الأجل.
- ❖ ويحرر عقد السلم بين الطرفين، وهما مؤسسة التمويل الإسلامي أو المشتري، والطرف الآخر هو المنتج، ويجب أن يتضمن عقد السلم وصفاً دقيقاً للسلعة من حيث

¹ - سمير هربان، إشكالية تطوير آليات صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، منشورة، إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022، ص95.

² - محمد قاسم عبد المجيد سويكر، مرجع سابق، ص130-131.

وزنها أو عددها وشكلها إلى غير ذلك بشكل يضمن تسليم نفس السلعة المتعاقد عليها في المستقبل بدون جهالة تفسد العقد.

❖ ولا يجوز عقد السلم في العقارات والأراضي، وذلك لأن المسلم فيه يجب أن يكون ديناً في الذمة.

ث. أهمية عقد بيع السلم: يعتبر السلم أداة ذات كفاءة عالية من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة وذلك من حيث¹:

- يمكن استخدام عقد السلم في النشاط الزراعي والصناعي والتجاري لاسيما تمويل المراحل السابقة للإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي.
- التقليل من آثار التضخم والسيولة الزائدة بتوجيهها إلى الاستثمار للإنتاج أو الاستثمار الإنعاشي للمؤسسات الوطنية.
- ترشيد تكاليف الإنتاج من خلال حسن استخدام الموارد والتقليل الفاقد والتالف.

ج. أنواع عقد بيع السلم: يوجد في البنوك الإسلامية نوعان من صيغة التمويل بالسلم:²

• السلم العادي:

حيث يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت آجل

• السلم الموازي:

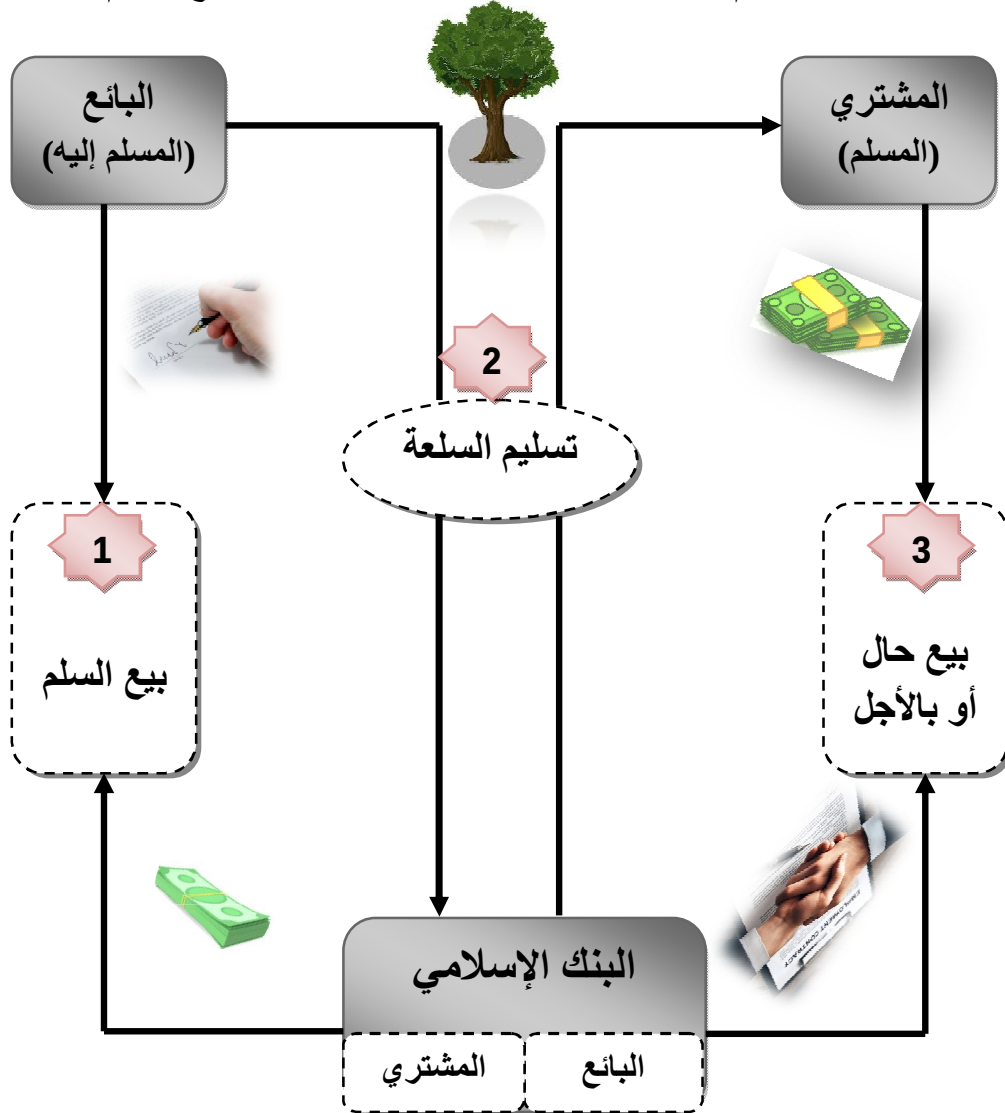
يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلاً ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول وعند حلول الأجل يقوم البنك بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في

¹ - عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013، ص406.

² - سميرة حليتي، آفاق فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص37.

عقدين منفصلين تمام الانفصال فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم.

الشكل رقم (06) يوضح الخطوات العملية لعقد بيع السلم



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص169.

ح. الخطوات العملية لبيع السلم: وهي كالتالي¹:

1. عقد بيع السلم:

- البنك: يدفع الثمن في مجلس العقد ليستفيد به البائع ويغطي به حاجاته المالية.
- البائع: يلتزم بالوفاء بالسلعة في الأجل المحدد.

2. تسليم السلعة في الأجل المحدد:

- البنك: هناك حالات متعددة أمام البنك، ويمكن اختيار إحداها:
 - أ) يتسلم البنك السلعة في الأجل المحدد ويتولى تصريفها بمعرفته ببيع حال أو مؤجل.

- ب) يوكل البنك البائع ببيع السلعة نيابة عنه نظير أجر متفق عليه (أو بدون أجر).
- ت) توجيه البائع لتسلم السلعة إلى طرف ثالث (المشتري) بمقتضى وعد مسبق منه بشرائها أي عند وجود طلب مؤكد بالشراء.

3. عقد البيع:

- البنك: يوافق على بيع السلعة حال أو بالأجل بثمن أعلى من ثمن شرائها سلماً.
- المشتري: يوافق على الشراء ويدفع الثمن حسب الاتفاق.

3- عقد بيع الاستصناع:

الاستصناع هو عقد أو صيغة من صيغ التمويل الإسلامية التي تعتمد على الصنع ويشترط فيه طرفان، وهو جائز شرعاً.

أ. تعريف عقد بيع الاستصناع:

لغة: وهو طلب الصنعة، حيث جاء في لسان العرب "واستصنع شيئاً دعا إلى صنعه"¹.

¹ - أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص 170.

اصطلاحاً: الاستصناع هو عقد بيع بين الصانع الذي يقوم بالصناعة وبين المستصنع (طالب السلعة) الذي يطلب هذه الصناعة ، وهذه الصناعة على الأخص ليست موجودة فعلاً ولم يتم تصنيعها بعد، وعلى أن يتم صناعتها مستقبلاً وفق مواصفات محددة ومعينة يحددها المشتري النهائي لهذه الصناعة على أن يقوم بتسليمها في أجل محدد وبثمن محدد إما أن يتم دفعه سلفاً أو مؤجلاً أو على دفعات وذلك حسب الاتفاق².

وأيضاً هو عقد يتعهد بموجبه البنك بإنتاج شيء معين وفقاً للاتفاق عليها ويشمل هذا التعهد كل خطوات التصنيع وكذلك سعر وتاريخ التسليم، ويمكن للبنك أن يعهد ذلك العمل أو جزء منه لجهة أخرى تتخذه تحت إشرافه ومسؤوليته³.

ب. مشروعية عقد بيع الاستصناع:

✓ من الكتاب: قوله تعالى: " قَالُوا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِنِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا * قَالَ مَا مَكْنِي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا "4. الله تعالى ذكر أنهم طأبوا من ذي القَرِّ ضَيْقَ أَنْ لَهُمُ السَّدُّ مٌ قَابِلٍ مَالٍ يُخْرِجُونَهُ لَهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وهذا هو الاستصناع بعينه.

✓ من السنة: عن نافع، أن الله بن عمر رضي الله عنهما حدثه: ((الذبي يصوِّطُ للصُّطَّعِ خاتماً من ذهبٍ، وجعل فصه في بطن كفه إذا

¹ - زيد أيمن، مرجع سابق، ص128.

² - سياخن مريم، متطلبات انتهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد03، العدد02، جامعة البليدة، الجزائر، جانفي 2020، ص115-116.

³ - آيت قاسي عزو رضوان، وآخرون، صيغ التمويل الإسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدية، مجلة التنويع الاقتصادي، العدد01، جامعة مستغانم، الجزائر، ص12.

⁴ - القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية 94-95.

لَيْسَ لِبَيْسَ لَصِبًا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ قَوْلٌ مِّنْهُ يَخْتَصِمُ لَهُ¹.

✓ أما الإجماع فقد اجمع الناس على ممارسة الاستصناع منذ أن فعله الرسول صلى الله عليه وسلم و لم ينكر عليهم ذلك كما ورد في الكثير من كتب الفقه.

يرى المذهب المالكي جواز عقد الاستصناع مثل السلم بشرطه فإذا تحققت شروط السلم في عقد الاستصناع فيعتبر العقد جائزاً، أما الشافعية فإن عقد الاستصناع يلحق بعقد السلم².

ت. أهمية عقد بيع الاستصناع: إن التمويل بالاستصناع للمؤسسات يحقق عدة مزايا سواء بالنسبة للبنك أو للمؤسسة أو للاقتصاد ككل وذلك من خلال³:

- خلق التكامل بين المؤسسات التي تكون منتجاتها مكملة لبعضها البعض.
- يقضي الاستصناع على ركود السلع وحسن تصريفها، حيث لا يتم صناعة سوى السلع التي يتم طلبها أو يوجد طلب فعال عليها.
- يعتبر الاستصناع وسيلة لحث صغار المنتجين والصناع على الإنتاج.

ث. أنواع عقد بيع الاستصناع:

يوجد أسلوبان لتطبيق بيع الاستصناع في بنوك المشاركة هما⁴:

➤ يقوم البنك بنفسه بصناعة السلعة التي التزم ببيعها وتسليمها في موعد مستقبلي.

¹- علوي بن عبد القادر السقاف، " حكم الاستصناع "، <https://dorar.net/feghia/7174>، 2024/04/27، 12:15.

²- أيمن زيد، مرجع سابق، ص129.

³- سحيم سهيلة، يحيوي شيماء، أهمية منتجات الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2021، ص22-23.

⁴- عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص467.

➤ يستطيع البنك أن يعهد بأمر صناعتها لطرف آخر بعقد استصناع آخر، تذكر فيه أوصاف السلعة نفسها وموعد تسليمها ؛ الأمر الذي يمكن بنك المشاركة من اتخاذ أسلوب عقد الاستصناع والاستصناع الموازي، فيكون البنك مستصنعاً في عقد مع زبونه، ومستصنعاً في عقد آخر مع الصانع الفعلي، ويكون كسبه هو الفارق بين الثمنين.

يوضح ذلك الشكل التالي:

شكل رقم (07) الخطوات العملية لعقد بيع الاستصناع والاستصناع الموازي



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص 244.

ج. الخطوات العملية لعقد بيع الاستصناع والاستصناع الموازي: تتمثل فيما يلي¹:

1) عقد بيع الاستصناع:

- المشتري: يعبر عن رغبته لشراء سلعة، ويتقدم للبنك بطلب استصناعها بسعر معين يتفق على طريقة دفعه معجلاً أو مؤجلاً أو مقسطاً حسب الاتفاق (ويحسب البنك في هذا السعر عادة ما سوف يدفعه حقيقة في عقد الاستصناع الموازي مضافاً إليه الربح الذي يراه مناسباً).

- البنك: يلتزم بتصنيع السلعة وتسليمها في أجل محدد يتفق عليه (ويراعي البنك أن يكون هذا الأجل مثل أو أبعد من الأجل الذي سيتسلم فيه السلعة بعقد الموازي)

2) عقد الاستصناع الموازي:

- البائع: يسلم المبيع المستصنع إلى البنك مباشرة أو إلى أي شخص أو جهة في أي مكان يحدده البنك في العقد.
- البنك: يسلم المبيع المستصنع إلى المشتري بنفسه مباشرة أو عن طريق أي جهة يفوضها بالتسليم بما في ذلك تفويض البائع لتسليم السلعة إلى المشتري الذي يكون من حقه التأكد من مطابقة المبيع للمواصفات التي طلبها في عقد الاستصناع الأول، ولكن يظل كل طرف مسؤولاً اتجاه الطرف الذي تعاقد معه.

4- عقد الإجارة:

أ. تعريف عقد الإجارة:

لغة: الإجارة في اللسان العربي مأخوذة من الأجر وهو الجزاء والثواب على العمل يرادفها الكراء².

¹ - أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص245-246.

² - سالم ياسين، الإجارة التمويلية والإجارة المنتهية بالتمليك - دراسة مقارنة بين العقود التقليدية والإسلامية -، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد08، العدد01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ماي 2022، ص259.

اصطلاحاً أنها عقد على منفعة مقصودة مباحة بعوض معلوم يدفع شيئاً فشيئاً¹. أو أنها اتفاق تعاقدى بين طرفين يمنح بمقتضاها المستأجر الحق في استخدام أصل مملوك للمؤجر، وذلك خلال فترة زمنية معينة مقابل أجر معلومة تدفع حسب الاتفاق¹.

ويعرفها الباحث بأنها عبارة عن اتفاق يقوم على أساس منفعة معلومة و مباحة، و ذلك باستغلال تلك المنفعة مقابل نقدي معلوم ومحدد ليتم بعد ذلك تملك تلك المنفعة دون الأخذ في الحساب تحقيق ربح أو خسارة من استغلالها².

الإجارة هو عقد إيجار أصول مقرون بوعدها بالبيع لفائدة المستأجر ويتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبياً، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم³:

✓ المورد: (الصانع أو البائع) الأصل.

✓ المؤجر: البنك أو المؤسسة إلى تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله.

✓ المستأجر: الذي يؤجر الأصل والذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

ب. مشروعية عقد الإجارة:

اتفق الفقهاء على مشروعية عقد الإجارة، بما ورد فيها من نصوص صريحة تدل عليها سواء من الكتاب، أو السنة، أو الإجماع⁴:

فمن الكتاب قوله تعالى: (فَإِنْ أَرْضَعْنَا لَكُمْ فَتَاتُوهُمْ أُجُورَهُمْ)⁵. هذه الآية فيها دلالة واضحة صريحة على مشروعية هذا العقد.

¹ - سميرة حليتم، مرجع سابق، ص39.

² - زيد أيمن، مرجع سابق، ص119.

³ - بنك البركة، صيغ التمويل، <https://www.albaraka-bank.dz>، 2024/05/27، 14:44.

⁴ - أيمن عبد الرحمان فتاحي، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2008، ص104.

⁵ - القرآن الكريم، سورة الطلاق، الآية 06.

ومن السنة: يقول النبي صلى الله عليه وسلم: يقول الله تعالى: " ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومن كنت خصمه خصمته، رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرّاً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه، ولم يعطه أجره".

فورد النص من الرسول صلى الله عليه وسلم على وجوب إعطاء الأجير أجره عمله، بالقول والفعل الصريح منه عليه السلام دليل على مشروعية عقد الإجارة.

وأما من الإجماع: فقد أجمعت الأمة منذ زمن الصحابة إلى يومنا هذا على جواز الإيجار لحاجة الناس إلى المنافع للأعيان المحسوسة.

ت. أهمية عقد الإجارة: ونبين إيجابيات هذا النوع من التمويل فيما يلي¹:

- يوفر التمويل التأجيري للبنك مجالا خصباً لاستثمار أمواله بعوائد مجزية.
- حل مشكلة التجديد والإحلال والاهتلاكات دون أي إرهاب وتوفير السيولة اللازمة.
- حيازة وسائل الإنتاج الضرورية دون اكتساب ملكيتها وتحمل مسؤولية هذه الملكية أي الفصل بين الملكية والاستخدام.
- زيادة المنافسة بين مصادر التمويل المختلفة وانخفاض تكلفتها والتأجيل بإقامة صناعات متقدمة أكثر إنتاجية.

ث. أنواع عقد الإجارة:

تنقسم الإجارة حسب مال الأصل عند انتهاء العقد إلى إجارة تشغيلية يبقى الأصل فيها ملكاً للمؤجر، وإجارة منتهية بالتملك يؤول فيها ملك الأصل للمستأجر².

¹ - عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص 443.

² - سميرة حليتي، مرجع سابق، ص 39.

1) الإجارة التشغيلية:

يعني قيام المؤسسة باقتناء أصول أو موجودات تتمشى مع احتياجات عدد كبير من الجمهور وتتمتع بقابليتها للتسويق، حيث تقوم المؤسسة المالية بتأجير هذه الموجودات إلى أحد المستأجرين لمدة محدودة يتفق عليها، وبانتهاء تلك المدة تعود الموجودات إلى حيازة المؤسسة المالية الإسلامية لتبحث عن مستأجر جديد، وحتى يحين الوقت الذي يأتي فيه المستأجر الجديد فإن الموجودات تظل بدون استعمال مع المؤجر وبدون إنتاج أو إيراد إيجاري¹.

2) الإجارة المنتهية بالتمليك "التأجير التمويلي":

أسلوب من أساليب التمويل المباشر وبه يتم تأجير أصل مملوك للمصرف لشخص ما للانتفاع به مقابل إيجار محدد يدفع على أقساط محددة وفي هذا الأسلوب أيضا قد يكون المصرف غير مالك للأصول فيقوم بشراء أصل من الأصول بناء على طلب العميل الذي سيقوم باستئجاره خلال فترة محددة على أن يملكها العميل في نهاية العقد ويكون العميل مسؤولا عن نفقات الصيانة العادية والنفقات التي تتوقف عليها منفعة الأصل يتحملها المؤجر وتنتقل الملكية في نهاية العقد للمستأجر بموجب عقد بيع².

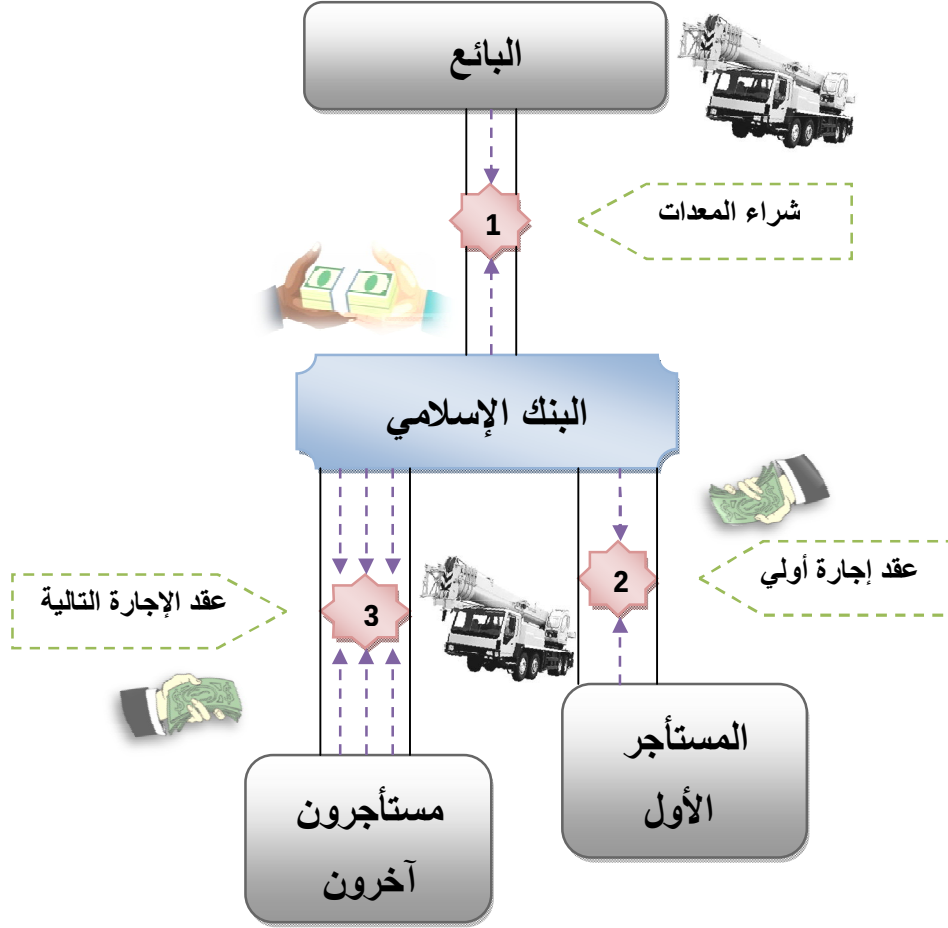
ويتميز بما يلي:

- يوفر حولا للأفراد لتملك المساكن والشقق وبتكاليف معقولة.
- يوفر حولا للشركات وأصحاب الأعمال لتملك الآلات والمعدات اللازمة لنشاطاته مع فترات سداد طويلة تتناسب مع دخل الأفراد والتدفقات النقدية للشركات.

¹ - أيمن عبد الرحمان فتاحي، مرجع سابق، ص 105- 106 .

² - بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 30، العدد 03، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 80-81.

شكل رقم (08) يوضح الخطوات العملية للإجارة التشغيلية



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق،

ج. الخطوات العملية للإجارة التشغيلية: تتمثل فيما يلي¹:

(1) عقد شراء المعدات:

- البنك: يقوم البنك بشراء المعدات انطلاقاً من دراسته وتقييمه للسوق، ويدفع الثمن حالاً أو مؤجلاً للبائع.
- البائع: يوافق على البيع ويسلم المعدات المباعة للبنك.

(2) عقد الإجارة الأولى:

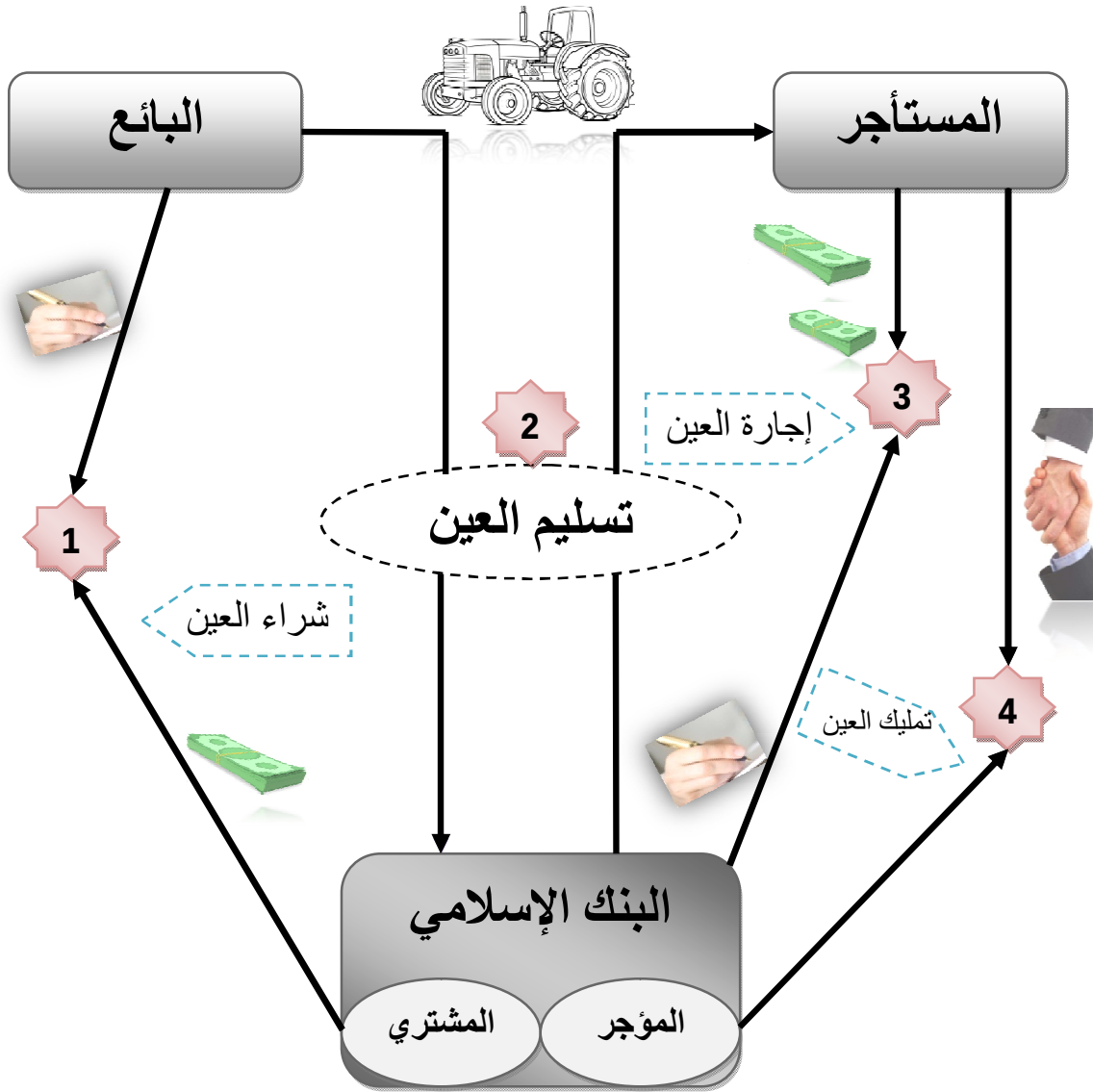
- البنك: يبحث البنك عن مستأجر ويسلم إليه المعدات على سبيل الإجارة بعوض عن المنفعة.
- المستأجر: يدفع الأجرة المتفق عليها في الآجال المحددة ثم يعيد المعدات إلى البنك في نهاية مدة الإجارة.

(3) عقد الإجارة التالية:

- البنك: بعد استعادته للمعدات يبحث البنك عن جهة أخرى ترغب في استخدام المعدات ليؤجرها إياها لمدة جديدة معلومة.
- المستأجر الجديد: يدفع الأجرة المتفق عليها في الآجال المحددة ثم يعيد المعدات إلى البنك في نهاية مدة الإجارة.

¹ - أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص224.

شكل رقم (09) يوضح الخطوات العملية لإجارة المنتهية بالتمليك



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المرجع

أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص224.

ح. الخطوات العملية للإجارة المنتهية بالتمليك (التمليكية): وهي كالآتي¹:

(1) عقد شراء الموجودات:

- البنك: بناء على رغبة العميل لعقد إجارة منتهية بالتمليك، يقوم البنك بشراء العين من البائع وتملكها ويدفع الثمن المطلوب.
- البائع: يوافق على البيع ويوقع الفاتورة ويتفق مع البنك على مكان التسليم.

(2) تسليم وتسليم السلعة:

- البائع: يسلم العين المباعة إلى البنك مباشرة أو إلى أي جهة أو مكان يتفق عليه في العقد.
- البنك: يوكل البنك عميله لتسلم المبيع ويطلب منه إشعاره بوصول المبيع مطابقاً للمواصفات المطلوبة.

(3) عقد الإجارة:

- البنك: يؤجر البنك العين لعميله بصفته مستأجراً ويعده بتمليكه العين إذا وفي بجميع الأقساط الإيجازية (وعد بالهبة أو وعد بالبيع بسعر رمزي أو حقيقي).
- المستأجر: يدفع أقساط الإيجار في الآجال المحددة المتفق عليها.

(4) تمليك العين:

- البنك: عند انتهاء مدة الإجارة ووفاء المستأجر بجميع الأقساط المستحقة، يتنازل البنك عن ملكيته للعين لصالح المستأجر على سبيل الهبة أو البيع حسب الوعد.
- المستأجر: تنتقل ملكية المبيع إليه.

¹ - أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص225.

الفرع الثالث: منتجات مالية أخرى

1- القرض الحسن:

أ. تعريف القرض الحسن:

اللغة: هو القطع، وذلك لأن الإنسان يقطع جزء من ماله ليعطيه للآخر، وهو ما تعطيه لغيرك من مال على أن يرده إليك، وهو دفع المال لمن ينتفع به ويرد بدله¹.

اصطلاحاً: هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر مقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما.

وفي البنوك الإسلامية القرض الحسن هو: "قيام البنك بتقديم مبلغ محدد لفرد من الأفراد أو لأحد عملائه، حيث يضمن سداد القرض الحسن دون مطالبتة بأي زيادة من أي نوع"².

ب. مشروعية القرض الحسن:

دليل مشروعيته: جاءت الآيات والأحاديث الدالة على مشروعيته والحث عليه من ذلك³:

✓ من القرآن الكريم:

قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)¹. قال الإمام الشوكاني في كتابه فتح القدير أصل

¹ - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية - أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص341.

² - عباس نوال، دور صناديق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 21، العدد 01، 2022، ص04.

³ - علي بلموشي، دور القرض الحسن في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة رؤى اقتصادي، العدد 10، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2016، ص147-148.

القرض بأنه اسم لكل ما يلتمس عليه الجزاء، يقال: أقرض فلان فلانا : أي أعطاه ما يتجازاه واستدعاء القرض في الآية إنما هو يأنيس وتقريب للناس بما يفهمونه، والله الذي هو الغني الحميد شبه عطاء المؤمن ما يرجو ثوابه بالآخرة بالقرض، كما شبه إعطاء النفوس والأموال في أخذ الجنة بالبيع والشراء.

✓ من السنة:

وقوله صلى الله عليه وسلم: من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه".

✓ من الإجماع:

فقد أجمع المسلمون على جواز القرض، فقد اقترض الصحابة رضي الله عنهم وهذا دليل على فعلهم للخير ويعد أيضا من أبواب البر والرفق والرحمة والإحسان بالناس والتخفيف عن كاهل المسلم بشتى الطرق ومن الأساليب التي اكتسبوها من هدي النبي صلى الله عليه وسلم كل هذا تقربا إلى الله سبحانه.

ت. مصادر تمويل القروض الحسنة: يمكن الحصول على القروض الحسنة من عدة مصادر وهي²:

- رجال الأعمال والقادرون: خاصة أولئك الذين لديهم الوعي بأهمية القروض الحسنة ولديهم دوافع ذاتية للتبرع المحض.

¹ - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 245.

² - محمد قاسم عبد المجيد سويكر، دور التمويل الإسلامي في دعم زتويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2022، ص149.

- المصارف: وذلك من خلال توجيه جزء من الحسابات الجارية لديها للقروض الحسنة.
- الجمعيات الخيرية: وذلك من خلال جمع الأموال من المتبرعين وتوجيهها للإقراض الحسن.
- المنح الأجنبية والتي تقدمها وكالات متخصصة لإقراض المشاريع المتناهية في الصغر.

ث. استخدام القرض الحسن في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يقدم القرض الحسن التمويل اللازم لبدء النشاط الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المشروعات المتناهية في الصغر ، حيث يُقدم القروض للحرفيين والفنيين من خريجي المعاهد الفنية وخريجي الجامعات، وتعتبر القروض الحسنة مهمة لرواد الأعمال الذين يحتاجون لمنح انطلاقية للبدء في تنفيذ أفكارهم وتحويلها إلى مشروعات على أرض الواقع.

بالإضافة إلى أن المصارف الإسلامية تستخدم هذا النوع من القروض لتمويل أنشطة عملائها في حالة الإعسار، وذلك لإقالة عثرتهم ليتمكنوا من سداد ما عليهم من التزامات¹.

2- الصكوك الإسلامية:

أ. تعريف الصكوك الإسلامية:

لقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية أو صكوك الاستثمار الإسلامية على أنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري

¹ - مرجع سابق، ص 150

خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت لأجله".

كما عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال و يتحول إليه بحسب نسبة ملكية كل منهم فيه".¹

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الصكوك الإسلامية على أنها أوراق مالية تمثل شهادات متساوية القيمة وحصصاً شائعة في حصة ملكية الموجودات أو الأصول على اختلافها موجودة أو سيتم تجسيدها، تدر دخلاً دورياً وتصدر وفق أحكام عقد شرعي استناداً إلى صيغ التمويل الإسلامية، ويراعي في ذلك عملية الاكتتاب وتحصيل الصكوك وبدأ تجسيد المشروع الاستثماري.²

ب. أهمية الصكوك الإسلامية: لقد ازدادت أهمية إصدار الصكوك الإسلامية نتيجة العديد من العوامل و من أبرزها ما يلي:³

✓ إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي بما يساهم في امتصاص السيولة و من ثم خفض معدلات التضخم و إتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.

¹ - يوسف تبزي، الصكوك الإسلامية - مخاطرها وآليات معالجتها، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 13، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 318.

² - عبد القادر مطاي، مناهج وتحديات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، أوت 2020، ص 1383.

³ - بدروني هدى، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم الاقتصادية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017، ص 60.

✓ تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية و لا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها.

✓ الصكوك أداة تساعد على الشفافية وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات و دخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق .

✓ المساعدة في تطوير سوق المال من خلال طرح أوراق مالية قابلة للتداول.

المطلب الثاني: المبادئ والضوابط التي تقوم عليها المنتجات المالية الإسلامية

الفرع الأول: المبادئ التي تقوم عليها المنتجات المالية الإسلامية

يمكن حصر المبادئ الأساسية التي تحكم العقود المالية حسب الشريعة الإسلامية في رزمتين:¹

1- الرزمة الأولى من المبادئ العامة في التعاقد: تتضمن:

- مبدأ الأهلية والتراضي: وتتمثل في القدرة القانونية والشرعية على إجراء العقد كالعقل والبلوغ والتمييز وضرورة هذه الأهلية من أجل التراضي الذي هو الجزء الثاني من هذه القاعدة.

2- الرزمة الثانية من المبادئ فهي هامة: وتتميز بالخصوصية في المعاملات المالية الإسلامية وتشمل:

¹ - سارة بكوش، وحيدة لعدولي، تسويق المنتجات الإسلامية في البنوك التجارية ودوره في زيادة القدرة التنافسية، مذكرة ماستر، العلوم المالية والمحاسبة، تسويق مصرفي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2019، ص22.

- المبدأ الأول: التوازن: التوازن بين المصالح الشخصية والاجتماعية من الربح والأعمال الخيرية فعملت الشريعة الإسلامية على تخفيف التوازن بين مختلف الرغبات ويتطلب ذلك العدالة في تحمل كل طرفي العقد لالتزاماته مقابل الحصول على حقوقه مع مراعاة الالتزام بالشروط.
- المبدأ الثاني: الالتزام الأخلاقي: التزام القيم والأخلاق حتى يكون المنتج مقبولا من وجهة نظر الشريعة الإسلامية فلا بد أن يكون أخلاقيا.
- المبدأ الثالث: الإباحة الشرعية شرعية المعاملات وإباحتها فالأصل في البيوع الإباحة ويكون شرعيا ما لم يتصادم مع دليل شرعي وكان مما اقتضت مصالح الناس العامة ولم يشتمل على مفسد.
- المبدأ الرابع: الواقعية الصلاحية أن لا يمول إلا ما هو سلعة حقيقية أو عمل حقيقي، وأن يستبعد تمويل النشاطات التي لا تستند إلى الحقيقة الواقعية، ويقتضي هذا المعيار ألا تستعمل الموارد في أصول متخيلة ليس لها حقائق على الأرض.

الفرع الثاني: ضوابط المنتجات المالية الإسلامية

إن الشريعة الإسلامية قادرة على النهوض بحاجة المتعاملين الاقتصاديين إلى منتجات مالية أطرها عقود مستحدثة ضمن حدود المباح من قواعد المعاملات. وتنقسم الضوابط الشرعية للمنتج المالي الإسلامي إلى ثلاثة أنواع: إيجابية وسلبية واحترافية.

1- الضوابط الشرعية التي يجب توافرها في المنتج المالي تتمثل في الأمور التالية:¹

¹ - جمال لعمارة، المنتجات المالية كتطبيقات للعقود في الصناعة المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول "منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية"، 05-06 ماي 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 07.

- تعلق المنتج بغرض مشروع نافع للمجتمع وتحقيق مصلحة معتبرة لأصحابه.
 - تحقيق التراضي الذي ليس فيه شوائب للإرادة، وأن لا يؤدي إلى ضرر بالآخرين.
 - مشروعية الآلية والعقود المستخدمة في المنتج.
 - تحمل الضمان وأعباء الملكية، والمشاركة في الربح والخسارة.
 - مراعاة ضوابط الاجتهاد والقواعد العامة في الشريعة.
 - عدم التأثير بالمنهج غير الإسلامي سواء في تطبيقاته التفصيلية أو في روحه العامة.
- 2- الضوابط الشرعية السلبية التي يجب أن يخلو منها المنتج المالي تتمثل في الأمور التي يجب تجنبها وأهمها:
- الجهالة، والغرر الفاحش والربا بأنواعه وصوره وشبهته.
 - التدليس والاحتيال والصورية، واشتراط ما ينافي مقتضى العقد.
 - اشتغال المنتج على ما فيه عون على محرم، وأكل المال بالباطل وبالاشرط دون مبادلة مشروعة.
 - انتفاء الضمان، أو تداخل الضمانين، أو تحميل الضمان للغير، وما يؤدي إليه من صور (بيع ما لا يملك، البيع قبل القبض).
- 3- الأمور الإجرائية التي يجب تحقيقها لنفاذ المنتج مع أمور أخرى تتعلق بهذه الجوانب الأساسية، ومنها:
- عدم التعارض مع القوانين، أو النظام العام وتعليمات الجهات الرقابية والإشرافية.
 - حماية المنتج من خلال آليات مشروعة لتوقي المخاطر أو تخفيفها.

- الحصول على الضمانات في مجال المديونيات والمنتجات القائمة على أساس المشاركة إذا كان الضمان من طرف ثالث، أو المدير، أو الشريك، ولكن لتغطية حالات التعدي أو التقصير أو مخالفة القيود أو الشروط.

المطلب الثالث: محددات ومعايير شرعية المنتجات المالية الإسلامية

تستند الصناعة المصرفية الإسلامية على مجموعة من المبادئ التي تحكم ابتكار أو تطوير أي منتج مالي وآلية التعامل به، و قد أوجدت مجموعة من المعايير لمعرفة مدى التزام المنتج جديداً كان أو مطوراً، بتلك المبادئ وإن كان بعيداً عن شبهة الربا أم أنه صورة من صور التحايل.

الفرع الأول: محددات المنتجات المالية الإسلامية

تهدف الهندسة المالية الإسلامية إلى ابتكار وتطوير منتجات وأدوات مالية بديلة للمنتجات التقليدية وتحقيق للمؤسسات المالية الإسلامية التميز عن نظيرتها التقليدية وتمكنها من منافستها، لكن دون الخروج عن ضوابط الشرع الإسلامي، وعليه لا يمكن اعتبار المنتجات التي يتم ابتكارها أو تطويرها من خلال الهندسة المالية الإسلامية ذات طبيعة إسلامية إلا إذا كانت تخضع للمحددات الثلاثة الآتية:¹

1. المحدد الأول :

الالتزام بشرط المشاركة في الربح أو الخسارة في نص واضح كامل لا يقبل التأويل، وذلك على أساس القواعد الشرعية المعمول بها في عقود المضاربة والمشاركات، وهذا الشرط يعتبر ضرورياً ولكن غير كاف بمعنى أن الالتزام به ضرورة إسلامية فعلا في مجال التطبيق.

¹ - بن سعديّة زهرة، واقع المنتجات المالية الإسلامية ومتطلبات تطويرها، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 63-64.

2. المحدد الثاني:

أن لا يعاد دفع الموارد المعبأة عن طريق الأوراق والأدوات المالية-التي أصدرت على أساس التخلي عن شرط الفائدة الربوية إلى مؤسسات وشركات تتعامل بنظام الفائدة في كل تعاملاتها، كما لا يجب استثمار الموارد النقدية للأوراق والأدوات المالية الإسلامية في مشروعات تدر عوائد متفق عليها مقدما على سبيل التأكيد، مع عدم المشاركة في مخاطرة النشاط الذي يدر هذه العوائد، فمثل هذه العوائد لا تختلف عن الفوائد وإن سميت أرباحاً .

3. المحدد الثالث:

ضرورة استثمار الموارد التمويلية للأوراق في مشروعات لها أولويات واضحة في مجال المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي.

الفرع الثاني: معايير شرعية المنتجات المالية الإسلامية

هناك خمسة معايير ومؤشرات موضوع بين مدى سلامة المنتج المالي في البنوك الإسلامية من الربا، نستعرضها فيما يلي:¹

1. معيار المديونية: يؤكد هذا المعيار أن النتيجة الطبيعية لآلية الفوائد المسبقة هي أن ينمو الاقتصاد المالي بمتتالية هندسية بينما ينمو الاقتصاد الحقيقي بمتتالية حسابية، وهو ما يؤدي إلى التقلبات الاقتصادية الدورية من خلال الانهيار أو الإفلاس.

2. معيار ارتباط التمويل بالحركة التجارية الحقيقية: يؤكد هذا المعيار أن التمويل يكون تابعاً للحركة التجارية وليس العكس حيث إن التمويل أياً كان شكله وصيغته

¹ - صالح صالح، عبد الحليم غربي، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المالي الإسلامي نموذجاً"، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 05-06 ماي، 2009، ص08-09.

فهو وسيلة لتحقيق الحركية التجارية ومن ثم المنافع التي تنتج عنها وعائد التمويل سواء كان الفائدة الربوية أو هامش الربح في البيع المؤجل لا يمكن سداده إلا من خلال التبادل الحقيقي للسلع والخدمات.

3. معيار المصالح الحقيقية: يتطلب هذا المعيار ارتباط حركية التمويل بحركية النشاط الاقتصادي الحقيقي في دائرة الأولويات المجتمعية الاقتصادية التي تضمن تحقيق المصلحة بدءاً من الضروريات والحاجيات، في حين أن التمويل في الاقتصاد الوضعي لا يرتبط بالأولويات، وقد يكون هرم ترتيب الأولويات مقلوباً أو مضطرباً، بحيث هناك مجالات هامة لا تتوسع المؤسسات المصرفية والمالية في تمويلها.

4. معيار القيمة المضافة: يقتضي هذا المعيار أن يكون حاصل القيمة المضافة للتداول موجباً وتنعكس في مجموع الأرباح التي يحققها البائعون. فقد شرع البيع لمصلحة المتبايعين حيث ينتفع البائع بالربح والمشتري بالسلعة، ويسعى الأخير إلى بيع السلعة بثمن أعلى من ثمن الشراء وبذلك يصبح تداول السلعة محققاً لمصالح الأطراف.

5. معيار الوضوح والشفافية: يؤكد هذا المعيار أهمية الشفافية والوضوح التي تعدد الهدف من التعاقد والمقصود منه فالأصل في الأموال الوضوح والشفافية مقصد شرعي بينما الحيل الربوية تنافي هذا المقصد، لأنها تهدف في النهاية إلى نقد حاضر بأكثر منه في الذمة.

المبحث الثالث: المناهج والتحديات المتبعة في تطوير المنتجات المالية الإسلامية

المطلب الأول: المناهج المتبعة في تطوير المنتجات المالية الإسلامية

تتميز المنتجات الإسلامية بمزيجها المميز بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية. وتستمد المصادقية من مبدأ التكامل الذي يحقق مقاصد الشريعة في تحقيق القيمة المضافة، أما الكفاءة فتتحقق من خلال مبدأ الملائمة، تعتبر هذه الخصائص أساسية عند العمل على تطوير المنتجات المالية.

يمكن تصنيف استراتيجيات التنمية على أساس نقطة البداية. البداية قد تنشأ إما من منتج مالي (يمثل جانب العرض)، أو يمكن أن تتبع من احتياجات العميل (يمثل جانب الطلب) علاوة على ذلك، يمكن أن يكون المنتج إما قائماً على المشروع أو غير قائم على المشروع؛ ومن ثم توجد ثلاث منهجيات واسعة النطاق للتنمية بشكل عام، تتمثل فيما يلي:¹

✓ منهج المحاكاة لمنتج غير مشروع.

✓ منهج التحوير.

✓ منهج الأصالة والابتكار.

(1) منهج المحاكاة لمنتج غير مشروع:

تعني أن يتم سلفاً تحديد النتيجة المطلوبة، وهي النتيجة نفسها التي يحققها المنتج الربوي، ثم يتم توسيط سلع معادن أو أسهم أو غيرها)، ليست مقصودة لا للمصرف ولا للعميل، لمجرد الحصول في النهاية على النتيجة المطلوبة، وهي هنا النقد الحاضر مقابل أكثر منه، سواء كان المدين هو العميل أو البنك.

¹ - سامي بن إبراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 127.

فالمحاكاة إذن ما هي إلا هيكلة شرعية للمنتجات التقليدية من خلال إعادة هيكلة القوانين والتشريعات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية التقليدية حتى تصبح متوافقة مع الشريعة، وهذه المنهجية لها مزايا وعيوب¹.

أ- مزايا منهج المحاكاة:

أبرز مزايا هذا المنهج تتمثل في السهولة والسرعة في تطوير المنتجات. فلا يتطلب الأمر الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، بل مجرد متابعة المنتجات الرائجة في السوق وتقليدها من خلال توسيط السلع².

ب- سلبيات منهج المحاكاة:

وبالرغم من الإيجابيات التي يمتاز بها هذا المنهج، إلا أن سلبياته تتعدد إلى³:

1. أن الضوابط الشرعية تصبح مجرد قيود شكلية لا منفعة اقتصادية من ورائها لأن العبرة في المضمون والجوهر تبعا للقاعدة الفقهية، وأما الشكل فهو تابع للمضمون وليس مقدما عليه

2. وحيث أن المنتجات التقليدية تتاسب الصناعة التقليدية وتحاول معالجة مشكلاتها وأمراضها (إن لم تتجح في ذلك)، فإن محاكاة هذه المنتجات تستلزم التعرض للمشكلات والأمراض نفسها، وهذا بدوره يستلزم محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية، مثل تغير معدلات الفائدة والحاجة لجدولة الدين وتداوله.

¹ - زهرة بن سعدية، دور الهيئات الدائمة للعمل المصرفي الإسلامي في توحيد المنتجات المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه، منشورة، علوم التسيير، محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2020، ص36.

² - سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سابق، ص127-128.

³ - بوطبة صبرينة، مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية، أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم الاقتصادية، اقتصاديات الوساطة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص165-166.

3. في ظل المحاكاة تصبح الضوابط الشرعية مجرد عائق يمثل تكلفة إضافية على المؤسسات المالية الإسلامية من ثم نقلها إلى العميل لتصبح المنتجات المالية الإسلامية أكثر تكلفة مقارنة بالمنتجات المالية التقليدية الربوية¹.

4. وإذا قررت بعض المؤسسات الإسلامية التوقف عن التقليد في منتصف الطريق، حفاظاً على شخصيتها ومبادئها وقعت في التناقض ووجدت نفسها في طريق مسدود، وأصبحت غير قادرة على المنافسة مع المؤسسات التي تمضي في عملية التقليد إلى نهايتها².

ومما سبق لا يعني أن جميع المنتجات التي تقدمها الصناعة التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها، ولكن فرق بين اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه وبين محاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة الربوية وتجسيد فلسفتها المناقضة للاقتصاد الإسلامي.

(2) منهج التحويل:

يقوم هذا المنهج على إيجاد منتجات مالية جديدة اعتماداً على منتجات مالية شرعية، كما يمكن تطبيق هذا المنهج في اشتقاق منتج جديد من منتجين أو أكثر. المقصود به هو البدء من منتج مشروع لتغيير بعض عناصره أو أجزائه أو اشتقاق منتج آخر منه أو من مجموعة من المنتجات المشروعة، غير أنه لا يمكن الحكم عليه بالحل إلا بعد تمريره عبر مصفاة الضوابط الشرعية³. كما يمكن تطبيق هذه الإستراتيجية في اشتقاق منتج جديد من منتجين أو أكثر، ومن أمثلة ذلك: عقد

¹ - بويريمة عائشة، مرجع سابق، ص 57.

² - سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سابق، ص 130.

³ - بويريمة عائشة، مرجع سابق، ص 58.

الاستصناع، فهو عقد يمكن اعتباره مشتقا من عقدين: الإجارة والسلم، لكنه يمتلك سماته التي ينفرد بها عن كل منهما¹.

منهج الأصالة والابتكار:

لا شك أن الدعوة إلى الابتكار في الاستثمار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية الموجودة، دعوة أصيلة مرغوب فيها تتبناها كل المصارف المركزية والمؤسسات الداعمة للمالية الإسلامية وتتدرج ضمن أولوياتها ذلك لأنها دعوة تستجيب للتحديات العالمية التي تواجه المالية الإسلامية لاسيما تلك المتعلقة بإدارة السيولة، و تنويع الاستثمار وتطوير أدوات استثمارية فعالة تنافس تلك التي تقدمها المؤسسات التقليدية².

تعتمد هذه الإستراتيجية على تحليل الاحتياجات الحقيقية للعملاء من ثم تصميم المنتجات المناسبة لهم، وهذا يتطلب تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لذلك على أن تلبي الاحتياجات الفعلية للعملاء (سلع وخدمات) واعتبار النقود وسيلة لتحقيق ذلك، غير أن هذه الطريقة تعتبر مكلفة لأخذها زمام المبادرة ولأنها تعتبر أكثر جدوى من غيرها لارتباطها بالمعنى الحقيقي للتمويل وهو التبادل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية³.

الأمر الذي يتطلب ما يلي⁴:

¹ - بوطبة صبرينة، مرجع سابق، ص167.
² - بن قايد الشيخ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة الماليزية، أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم الاقتصادية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019، ص165.
³ - بويريمة عائشة، مرجع سابق، ص58.
⁴ - عبد الحليم غربي، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد09، جامعة سطيف، الجزائر، ص235.

- دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية الإسلامية.
- المحافظة على أصالة الصناعة المالية الإسلامية، والسماح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية، مادامت تفي بمتطلبات المصادقية الشرعية.
- لاشك أن هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية (التكلفة تكون غالبا مرتفعة في بداية تطبيق المنتج ثم بعد ذلك تنخفض)، لذلك ينبغي وضع الخطط الجادة التي تحدد مسار الصناعة المالية الإسلامية بعيدا عن منهج التقليد والمحاكاة إلى منهج الأصالة والابتكار، ثم يتم تطبيق هذه الخطة تدريجيا، بحيث يتم تخصيص نسبة 5% مثلا من الميزانية السنوية للبنوك الإسلامية لتطوير المنتجات الجديدة، على أن يتم مراجعة النتائج وتقييم الأداء دوريا¹.

من المهم على المصارف الإسلامية أن تفرق بين الحاجة والوسيلة حيث هذه الأخيرة تعتبر سببا للوصول إلى الحاجة فالسلع والخدمات تعتبر حاجة فيما تمثل النقود وسيلة لتلبيةها².

المطلب الثاني: تحديات وحلول تطوير المنتجات المالية الإسلامية

الفرع الأول: تحديات تطوير المنتجات المالية الإسلامية

بالرغم من النجاح النسبي لصناعة التمويل الإسلامي في كثير من النواحي، إلا أن هناك مناطق عدة تفرض تحديات لتطوير المنتجات المالية الإسلامية في البلدان المسلمة وعلى النطاق العالمي، ومن بين هذه التحديات ما يلي³:

¹ - بوطبة صبرينة، مرجع سابق، ص 167.

² - سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سابق، ص 133.

³ - بن قايد الشيخ، مرجع سابق، ص 170.

0 التوافق الشرعي:

هو الذي يقترح خلاله الكثيرون إيجاد معيار موحد للقرارات الشرعية عبر تأسيس مجلس استشاري شرعي مركزي للصناعة، لكن علماء الشريعة يقولون أن المعيار الموحد قد يخلق الكثير من الصلابة ويكتم مبادرات نمو تطوير المنتجات.

0 تطوير المنتج والابتكار:

توفر الأسواق المالية الناجحة للاعبين في السوق ضمن عوامل أخرى، سلسلة واسعة من المنتجات للاستثمار فيها، الأمر الذي يوفر مرونة ملائمة للمستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية، والأمر ذاته ينطبق على الأسواق المالية الإسلامية لتصبح ناجحة، إذ يجب أن توفر هي الأخرى لاعبي سوق مع سلسلة من المنتجات التي قد تلبي احتياجات المستثمرين، لأن عملية تطوير المنتج في التمويل الإسلامي يجب أن تمر خلال عملية مشددة جداً من المراجعة الشرعية وتأيد علماء الشريعة.¹

0 نظام سوق فعال:

إذ أن البنوك الإسلامية تعمل بالطريقة ذاتها التي تعمل بها البنوك التقليدية وبالتالي تعتمد هي الأخرى على السيولة، والتزامات الاستحقاق ذات الأجل القصير لتمويل نمو الأصول، وهذا ما يجبر البنوك الإسلامية على أن يكون لديها أصول سائلة كبيرة واحتياطات متزايدة، وهذا بدوره يعيق الوساطة المالية وتعميق السوق.

¹ - سحاري فريدة، أهمية تطوير البنوك الإسلامية باستخدام الهندسة المالية الإسلامية دراسة حالة بنك السلام الجزائري، أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، ص114.

0 المصداقية والثقة:

وهذان التحديان في التمويل الإسلامي يبرزان ضمن جملة من القضايا الواقعية المندمجة بمجموعة معتقدات مسيئة لفهم الإسلام، فهناك من يرون في صناعة التمويل الإسلامي قناة لتمويل الإرهاب وموطناً لغسل الأموال وهو أمر عار عن الصحة. إضافة إلى المشاكل المحيطة بعدم وجود شفافية، والصعوبة في قياس القضايا، ومهارات الإدارة الضعيفة التي تعتبر من ضمن القضايا التي سيسعى التمويل الإسلامي لمعالجتها وذلك لتعزيز مصداقيته¹.

0 المنافسة وكفاءة التكلفة:

يمثل هذان العاملان تحدياً مهماً للمؤسسات المالية الإسلامية من حيث الخبرة الكبيرة والشبكات الأوسع والحجم الاقتصادي في السوق العالمي للمؤسسات المالية التقليدية الربوية وهي مميزات تنافسية مهمة تتفوق بها المالية التقليدية على الإسلامية. إضافة إلى هذا، تعاني المؤسسات المالية الربوية التي لديها نوافذ إسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية على حد سواء من مشكلة أخرى، هي تكلفة عمليات التشغيل العالية للمعاملات المالية الإسلامية.

0 الموارد البشرية:

وهي واحدة من أكثر المسائل الإدارية المزعجة لمنتجات التمويل الإسلامي بسبب فقدان الخبرات المدربة والمؤهلة من حيث لمعرفة الضرورية بالصيرفة عموماً. ويمكن النظر للموارد البشرية من جهة كمسألة مخاطر تشغيلية، ومن جهة أخرى،

¹ - بصاشي هدى، تطبيقات الابتكار في الاستثمار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 01، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جوان 2020، الجزائر، ص 127-128.

كمنافسة جوهرية للمصرف. ومما لاشك فيه أن القوة العاملة الضعيفة ستقرض تهديداً من حيث المخاطر التشغيلية، وتعيق في الوقت ذاته إمكانية نمو البنك¹.

0 التسويق:

يعتبر تسويق المنتجات المصرفية الإسلامية تحدياً آخر، خاصة بالنسبة لنمو قاعدة عملاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. ومن غير المستغرب أن تجد إقبال المسلمين على المنتجات المالية الإسلامية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة ضئيلاً، بسبب عدم فهم الصناعة والافتقار لمعرفة المنتجات، ومن دون تثقيف وتعليم العملاء بمبادئ وآلية عمل التمويل الإسلامي، سيبقى العملاء بعيدون عن تناول منتجات الصناعة².

الفرع الثاني: حلول لمشكلات تطوير المنتجات المالية الإسلامية

ومن أجل إيجاد حلول لمشكلات تطوير المنتجات المالية الإسلامية، نظّمت الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل بالتعاون مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عام 2007 حلقة نقاش بأسلوب العصف الذهني حول: "تطوير المنتجات المالية الإسلامية" بمشاركة مجموعة من مديري التطوير بالبنوك والخبراء الشرعيين والاقتصاديين، حيث تمت مناقشة الممارسات المتبعة في سبيل تطوير المنتجات المالية الإسلامية، وآليات تطوير وتحسينها من الناحية الشرعية والفنية، وذلك عبر ست مراحل أساسية هي كالتالي³:

¹ - سحاري فريدة، مرجع سابق، ص 115

² - محمد الأمين خنيوة، حنان علي موسى، مرجع سابق، ص 657.

³ - بن قايد الشيخ، مرجع سابق، ص 172-173.

1. المرحلة الأولى: ثقافة المؤسسة وهي الكيفية التي تنظر فيها المؤسسة ككل إلى عملية تطوير المنتجات والثقافة والبيئة الابتكارية التي تغرسها في نفوس موظفيها وتسعى إلى تعميمها بينهم.
2. المرحلة الثانية: تحديد احتياجات العملاء حيث يتم في هذه المرحلة التواصل مع العملاء الحاليين والمستهدفين من أجل تلمس احتياجاتهم تمهيداً لتلبية تلك الاحتياجات من خلال منتجات مالية إسلامية جديدة.
3. المرحلة الثالثة : إستراتيجية المنتج بوضع رؤية واضحة لما تقتضيه عملية التطوير واحتياجات السوق وذلك من خلال إحداث تفاعل بين معطيات البيئة الخارجية للمؤسسة (التنظيمية والتشريعية والسوقية) مع معطيات البيئة الداخلية للمؤسسة.
4. المرحلة الرابعة : توليد أفكار المنتجات واختيار أفضلها فهي الأساليب والطرق والوسائل التي يتم استخدامها في توليد الأفكار حول المنتجات المالية الجديدة ومن ثم انتخاب أفضلها لتطويرها إلى منتجات حقيقية.
5. المرحلة الخامسة : تصميم المنتج بإيجاد القدرة الكافية على تحديد تفاصيل المنتج والمواد المستخدمة في تصميمه وإجراءات وسياسات تنفيذه وسماته القانونية والشرعية والتكنولوجية.
6. المرحلة السادسة : إطلاق المنتج بدراسة الكيفية التي يتم فيها إطلاق المنتج في السوق والتحضيرات اللازمة قبيل هذه العملية من إجراءات تسويقية وترويجية واختبارات أولية على المنتج.

المطلب الثالث: تسويق المنتجات المالية الإسلامية

✚ الفرع الأول: طرق تسويق المنتجات المالية الإسلامية

يتضمن أربعة مكونات أساسية:¹

- الخدمات: تعتبر الخدمة أو المنتج أساس وجود تسويق بالبنك والتي من خلالها يستطيع تلبية متطلبات العملاء ورغباتهم.
- التسعير: يعتبر السعر من أهم العوامل المساعدة على نجاح العملية التسويقية في البنوك الإسلامية والشبابيك الإسلامية ، حيث أن الإيرادات التي يحصل عليها هذا الأخير تعتمد أساسا على الثمن الذي يدفعه العملاء مقابل حصولهم على الخدمات المالية الإسلامية.
- التوزيع: يعتبر المكان هو الأداة التي يكون فيها توزيع الخدمات، إما يكون توزيع مباشر على مستوى وكالات البنك أو غير مباشر عبر القنوات الإلكترونية والتطبيقات.
- الترويج: يكون ترويج المعاملات والخدمات المصرفية عبر أساليب وطرق توضح وتوقع العميل بمختلف خدماته، وعادة ما يضم الترويج عدة عناصر الإعلان والدعاية البيع الشخصي وتنشيط المبيعات وهذا ما يسميه اختصاصي التسويق والمزيج الترويجي.

✚ الفرع الثاني: ضوابط التسويق بالشبابيك الإسلامية

يعتبر تسويق المنتجات المالية الإسلامية يتماشى في الطريقة مع تسويق المنتجات المالية بالبنوك التقليدية لكن في الأساس يلزم أن يكون تسويق مصرفي إسلامي مبني على إتباع

¹ - بلكرشة رابح، بن يحي فاطمة الزهراء، مساهمة الشبابيك الإسلامية في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المصرفية التقليدية، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، أفريل 2023، ص 30

مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والتي توجهها هيئة الرقابة الشرعية. والجدول التالي يوضح بعض المبادئ والضوابط التي يجب أن تتوفر في طرق تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ونلخص ذلك فيما يلي:¹

❖ **الخدمة:** وتتمثل في:

- عدم التعامل بالمنتجات والخدمات المنهي عنها شرعا، تأسيس البنوك والشبابيك الإسلامية.
- عدم الإنتاج لغاية الترف بل أن تكون الخدمات والمنتجات معبرة عن رغبات وحاجات حقيقية للفئة المستهدفة في المجتمع.

❖ **التسعير:**

- تماشي تقدير هوامش الربح واعتبارات التكاليف مع ربح المصرف ودون ضرر بالعملاء، وعدم رفع الأسعار عن طريق الاحتكار.

❖ **التوزيع:**

- التزام مسؤولي عمليات التوزيع (مندوبي المبيعات) بصحة تقديم فواتير نفقات التنقل والمصرف بأمانة.
- مراعاة جودة الخدمات المقدمة والتي من الواجب أن تكون في الوقت المحدد واللازم لها.

❖ **الترويج:**

- تحقيق مصلحة العملاء باستغلال أدوات الترويج دون تدليس للحقائق أو الدعاية لغير ما هو حلال وعدم المبالغة في التعريف بالمنتج وذكر مزايا غير موجودة.

¹ - حاجي كريمة وآخرون، دور عناصر المزيج التسويقي الخدمي في تحسين جودة الخدمة البنكية-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة بشار، مجلو مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 01، مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ماي 2022، ص 208.

خلاصة الفصل الثاني:

في ختام الفصل يمكننا القول أن المنتجات المالية الإسلامية توفر بديلاً متوافقاً مع الشرعية الإسلامية للأفراد والشركات الذين يرغبون في تجنب الفوائد الربوية والمخاطر غير المشروعة وتتنوع المنتجات المالية الإسلامية وتشمل المربحة والمضاربة والإجارة والمشاركة والسلم والاستصناع، حيث تعتمد هذه المنتجات على مبادئ الشريعة الإسلامية مثل المشاركة في الأرباح والخسائر وتحقيق العدالة والشفافية في المعاملات المالية، وتعزز المبادئ الإسلامية فيما يتعلق بالتمويل والاستثمار والتنمية المالية الشاملة. والجدير بالذكر أن النجاح الفعال للمنتجات المالية الإسلامية يتطلب الامتثال للمعايير الشرعية والمراقبة الشرعية والتزام الشفافية والمسؤولية في تقديم الخدمات المالية، حيث ليتطوّر أيضاً تعاوذاً وتنسيقاً بين المؤسسات المالية والهيئات الرقابية والعلماء الشرعيين لضمان التزام هذه المنتجات بالمبادئ الإسلامية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية

الريفية وكالة - سعيدة -

تمهيد الفصل الثالث:

دعياً لما تم ذكره في الفصلين السابقين من الناحية النظرية، قمنا بإعداد دراسة حالة لعرض الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها البنوك التجارية، وقد اخترنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية كحالة لهذا العرض، لأنه يعتبر من أهم البنوك على المستوى الوطني ومن أهم البنوك النشطة في السوق الجزائرية، نظراً لأهميته الاقتصادية والاجتماعية وهو يواكب كل التطورات التي تشهدها الصيرفة التقليدية والإسلامية في الداخل والخارج من خلال الحفاظ على حضوره الدائم ونشاطه البارز، وتتويع مجالات نشاطه وكذلك تتويع قاعدة الخدمات.

بذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كما يلي:

✓ **المبحث الأول:** تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

✓ **المبحث الثاني:** إنشاء الشبابيك الإسلامية في البنك التقليدي ومصادر الأموال في الشبابيك.

✓ **المبحث الثالث:** الخدمات المالية الإسلامية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سعيدة-

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أبرز البنوك النشطة على الساحة المصرفية الجزائرية، يهتم هذا المبحث بتقديم لمحة موجزة عن الوكالة البنكية محل الدراسة من خلال تعريفها والتعرف على أهدافها و مهامها وهيكلها التنظيمي، وقبل ذلك يجدر بنا التطرق إلى نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم (10) يبين شعار بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR



بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولاً: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم **82- 106** المؤرخ في **13 مارس 1982**، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره **22 مليار دينار جزائري**، مقسم إلى **2200 سهم** بقيمة **1.000.000 دج** للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في **14 أفريل 1990** الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصيص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيتها، أما حالياً فيقدر رأس ماله بحوالي **33 مليار دينار جزائري** موزع على **33.000 سهم** بقيمة اسمية قدرها **1.000.000 دج** للسهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.¹ ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة و 31 مديرية جهوية تشغل حوالي أكثر من 7800 عامل.

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جميع الموارد المالية الفائضة على حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم بحاجة إلى التمويل، ويضرب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه وقد وسعت من مجال نشاطها ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية.

➡️ **ثانياً: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

وقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بمراحل رئيسية وهي²:

(1) مرحلة (1982-1990)

طوال سنوات كان هدف البنك تجسيد حضوره في عالم الريف وذلك بفتح وكالات في المناطق ذات الطابع الفلاحي، واكتسب مكانة وخبرة في تمويل الفلاحة والصناعة

² - وثائق مقدمة من طرف الوكالة، مصلحة الدراسات التقنية بتاريخ 2024/05/02.

الميكانيكية الفلاحية والصناعة الغذائية، وهذا التخصيص يندرج في إطار الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك عمومي في تمويل قطاعات محددة.

(2) مرحلة (1991-1999)

بموجب قانون النقد والقرض 90/10 ألغي من خلاله التخصيص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه، وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجال تدخله نحو قطاعات النشاط وبالأخص نحو المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة PME/PMI مع بقاءه الشريك ذو الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي.

أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدماج التكنولوجيات الآلية وتعميم استخدام الإعلام الآلي، تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك، هذه المرحلة شهدت ما يلي:

- **1991:** تم الانخراط في نظام "Swift" لتنفيذ عمليات التجارة الدولية.
- **1992:** وضع نظام "Sybu" مع مختلف مقاييس معالجة العمليات البنكية (تسيير عمليات الصندوق، تسيير القروض، تسيير توظيف المال، الاستشارة عن بعد، حسابات الزبائن) من خلال ما يسمى "Télétraitement"، حيث أصبحت المعالجة لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة، حيث تم إدخال نظام محاسبي جديد على مستوى كل الوكالات، وكذلك تعميم استخدام الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
- **1993:** تكملة إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك.
- **1994:** وضع في الخدمة بطاقة السحب والدفع BADR.

- **1996:** إدخال نظام المعالجة "Télétraitement" (معالجة وتحقيق العمليات البنكية عن بعد وفي وقت حقيقي).

- **1998:** بدأ العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك CIB (Carte Bancaires de retrait Inter)

(3) مرحلة (2000-2004)

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي، والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيتها لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

(4) 2004 إلى يومنا هذا:

كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبارة الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوم أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر ، كما عمل مسؤولي بنك بدر خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبايك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع (LES GUICHETS AUTOMATIQUES DES BILLETS) بالإضافة إلى تقنيات وجالات جديدة:

- ✓ إنجاز وحدة نمطية لتحصيل الشيكات عن طريق المعالجة عن بعد "SYRAT" ولا تخص إلا بنوك الفلاحة بدر.
- ✓ تنمي وإقامة وحدة نمطية لمعالجة العمولات الثابتة للبنك غير المتمركزة بجميع الوكالات للاستغلال.

✓ المشروع النقدي بين البنوك: ويتمثل في موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر BADR على الانترنت www.Badr-bank.net والذي دخل حيز الخدمة يوم 2004/08/07 لبعض الوكالات.

✓ 2016: بدر تفتتح أول نقطة تداول لها

✓ 2020: يعلن بنك الفلاحة والتنمية الريفية انطلاقه في مجال التمويل الإسلامي.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولاً: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك في المدى القصير والمتوسط ما يلي:

– توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

– تحسين نوعية وجودة الخدمات.

– تحسين العلاقات مع العملاء.

– الحصول على أكبر حصة من السوق.

تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

ولتحقيق الأهداف السابقة الذكر قام البنك بتوفير كافة الشروط انطلاقاً من توسيع قاعدة تواجده من خلال الفروع والوكالات واستخدام وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، إضافة إلى التركيز على العنصر البشري كأحد أهم مفاتيح التميز من خلال تأهيل الموارد البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، وإدخال تغييرات على الهيكل التنظيمي بما يتماشى مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق، كما اهتم البنك برفع حجم موارده وتوسيع نشاطاته لتتماشى ورغبات العملاء.

ثانياً: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال البنكي والمصرفي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل.
- تطوير الموارد و هذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة أو حدود.
- تطوير شبكاته و معاملاته النقدية.
- التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تسيير الموارد النقدية بالدينار و العملة الصعبة بطرق ملائمة.
- يبقى في اتصال مع التطور العالمي للتقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.
- وفي إطار سياسة القروض لتت المردودية يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بـ :
- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

ومن أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية البنك مجموعة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمرکز الاستراتيجي للبنك و إرجاعه إلى تطلعه الأولي ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية وتركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

- قطاع الفلاحة، قطاع الصيد البحري والموارد المائية، تمويل برامج التنمية الريفية.

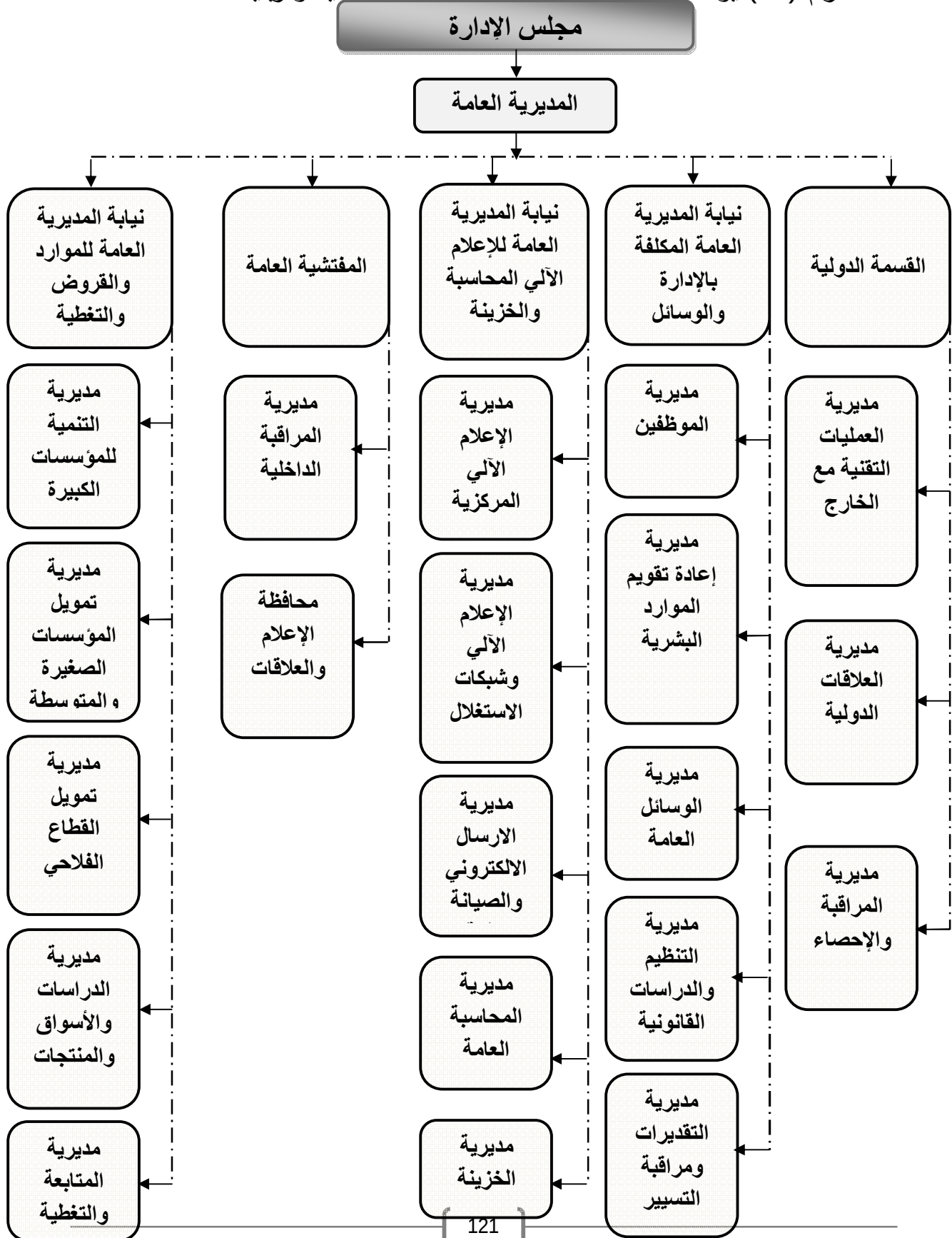
كما يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية والتي من بينها:

- القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك.
- القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.
- القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (FONAL) والصندوق الوطني للسكن (CNL) .
- القروض للمهن الحرة الشباب الحاصل على شهادات في الطب في المناطق الريفية.

المطلب الثالث: أنواع هياكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

أولاً: الهيكل التنظيمي لمديرية العامة

الشكل رقم (11) يوضح الهيكل التنظيمي لبنك التنمية الفلاحية والريفية



يظهر الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بمجلس إدارة يشرف على تسيير الحسن للبنك من خلال القرارات والقوانين التي يتخذها، يتكون هذا المجلس من رئيس، مدير عام، تعيينه وزارة المالية وأعضاء من داخل البنك وعضوين يمثلان الدولة باعتبار البنك شركة مساهمة مملوكة كلياً من قبل الدولة كما تقوم بشؤون البنك مديرية عامة تشرف على خمس مديريات فرعية¹:

1. نيابة المديرية العامة المكلفة بالإدارة والوسائل.
2. نيابة المديرية العامة للإعلام الآلي المحاسبة والخزينة.
3. نيابة المديرية العامة للموارد والقروض والتغطية.
4. القسمة الدولية.
5. المفتشية العامة.

ثانياً: الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية لولاية سعيدة:

تمثل الوكالة البنكية الخلية القاعدية التي يمارس من خلالها البنك نشاطاته، هي الواجهة التي يقدم من خلالها البنك منتجاته ويتعامل مع عملائه ويخدم مصالحهم وكالة سعيدة هي وحدة من ثمانية وكالات تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية موزعة على ثلاثة ولايات سعيدة، البيض، النعامة، مرتبطة بالمجمع الجهوي للاستغلال لولاية سعيدة ومقرها في وسط المدينة، وهي الوكالة الرئيسية إذ هي الممثلة عن الوكالات الأخرى في بعض العمليات كعمليات التجارة الخارجية فوكالة سعيدة رمزها 725 في المنظومة البنكية الجزائرية، الشكل التالي يوضح هيكل الوكالة يأتي على رأسها مدير وهو يسهر على تسيير كل من مصلحة الاستغلال مصلحة الزبون و الخلية الإدارية والأمانة.

¹ - <https://badrbanque.dz> ، 2024/05/04 ، 11h28.

وتتضمن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر الإقليمية **10 وكالات** موزعة كما يلي:

الجدول رقم (05): وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لولاية سعيدة

الرقم	الوكالات	الرمز
01	وكالة سعيدة	725
02	وكالة عين الحجر	733
03	وكالة يوب	734
04	وكالة أولاد إبراهيم	735
05	وكالة الحسانسة	740
06	وكالة البيض	730
07	وكالة بوقطب	732
08	وكالة لبيض سيد الشيخ	738
09	وكالة المشرية	728
10	وكالة عين الصفراء	729

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات من البنك

يعتبر هذا المجمع الجهوي للاستغلال كوسيط بين الإدارة العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر العاصمة وبين الوكالات العشرة المتواجدة في دوائر ولاية سعيدة، باعتبار هذه الأخيرة (الوكالات) مركزا للربح حيث يشكل المجمع الجهوي للاستغلال مع وكالاته العشرة وحدة استغلال.

ثالثاً: مهام وأهداف الوكالة

1. مهام الوكالة:

- لكي تصل الوكالة إلى هدفها المنشود، تحاول تحقيق رغبة الزبائن لإرضائهم، والوكالة هي ممثل البنك فهي تربط هيئة مباشرة بين البنك والمتعاملين معه، وهي المسؤول الأول عن القيام بالوظائف المصرفية مباشرة مع المتعاملين.
- تتمتع الوكالة بقوانين التسيير المحددة والمسموح بها وهي تشكل صورة البنك التي تضمن تطور مردودية رأس مالها التجاري.
- تتميز الوكالة بميزة التفاؤل، حيث تحاول استقطاب عدد من الزبائن إلى صناديقها، وذلك عن طريق وضع إمكانياتها ومنتجاتها مع علاقتها، والأخذ بعين الاعتبار خطورة أو شكوك خزينة المردودية لتحقيق كل العمليات الخاصة للزبائن.

2. أهداف الوكالة:

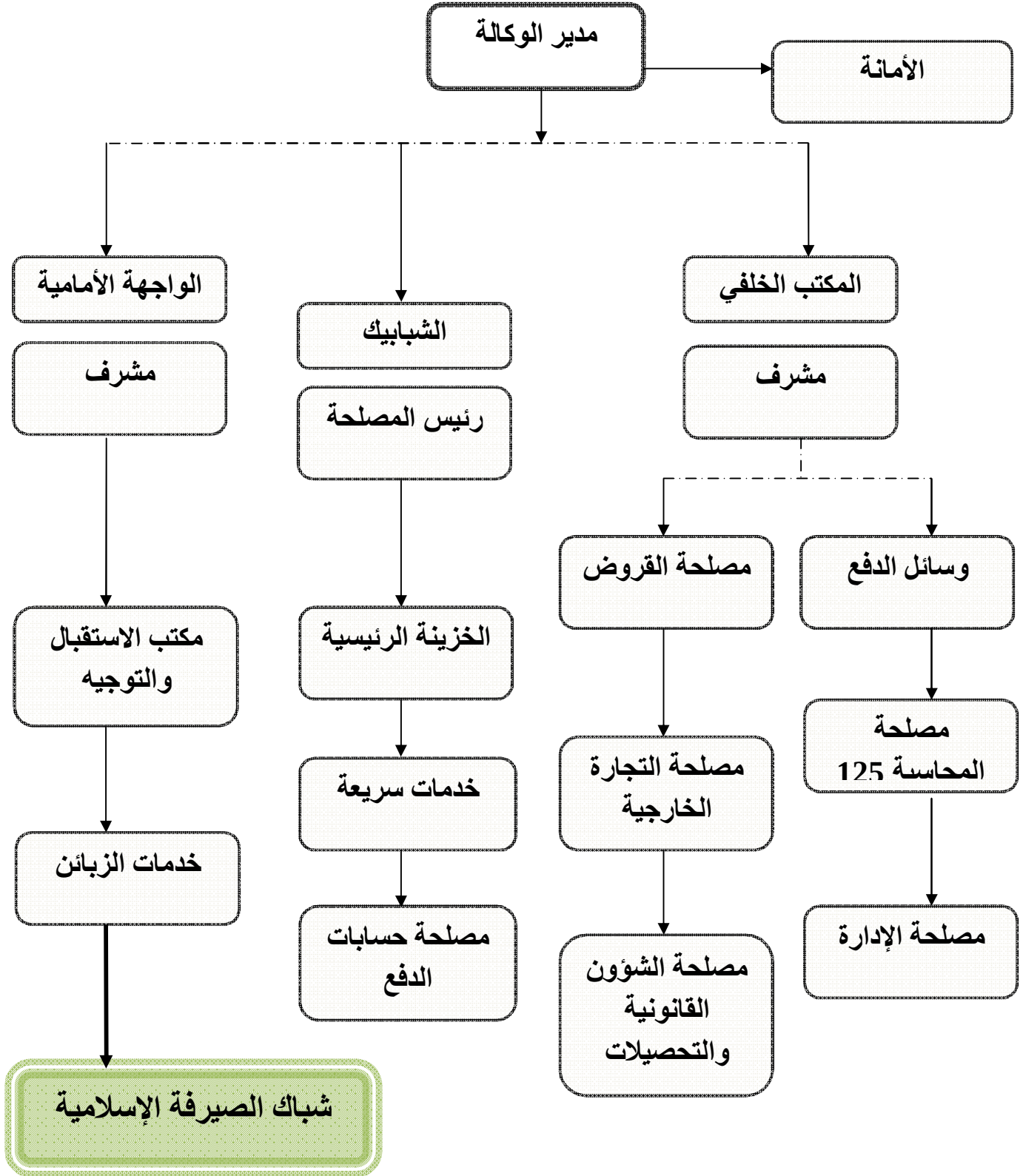
من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها نذكر منها:

- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة للتطور التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق.
- التوسع ونشر الشبكة والاقتراب من الزبائن وكذا العمل على تسيير المحكم للموارد البشرية والأخذ بالمشاركة على الصعيد الوطني والخارجي.
- تحسين أنظمة المعلومات والوسائل التقنية حسب الاحتياجات¹.

¹ - معلومات مقدمة من طرف إدارة المورد البشرية بوكالة بدر سعيدة.

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية لولاية سعيدة في الشكل التالي:

الشكل رقم (12) يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية لوكالة الرئيسية -سعيدة-



يتضح من الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة سعيدة-، أن قسم شباك الصيرفة الإسلامية في الهيكل تابع للأقسام الأخيرة في الوكالة فيما يخص قسم الزبائن قسم التحويلات، وبالتالي الشباك يبقى غير مجهز بالوسائل والأدوات الكافية حتى يحقق مبدأ الاستقلالية المنصوص عنه في النظام 20-02، كما أن الشباك يحتوي على إطار بشري واحد خضع للتدريب والتكوين فيما يخص المعاملات الإسلامية، كما نلاحظ أيضا بأن قسم شباك الصيرفة الإسلامية غير تابع مباشرة للرئيس المدير العام وهو قسم يختص في تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية بالتعاون مع باقي الأقسام.

المبحث الثاني: : إنشاء الشبايك الإسلامية في البنك التقليدي ومصادر الأموال في الشبايك

المطلب الأول: إنشاء النوافذ الإسلامية في أحكام النظام 20-02 في الجزائر

إن إنشاء أقسام مخصصة للصيرفة الإسلامية يعتبر إستراتيجية اعتمدتها البنوك التقليدية في الجزائر كجزء من جهودها للدمج في مجال الصيرفة الإسلامية. فتحت أحكام النظام رقم 20-02 لإنشاء نوافذ إسلامية داخل الفروع والبنوك التقليدية. وتتص المادة 17 من النظام على أن " شباك الصيرفة الإسلامية هو هيكل داخل البنك أو المؤسسة المالية مخصص حصريا لخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية".¹ يجب أن يكون هذا الشباك ماليا مستقلا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

يجب فصل المحاسبة لشباك الصيرفة الإسلامية عن المحاسبة للهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وينبغي أن يسمح هذا الفصل بإعداد جميع البيانات المالية المتعلقة

¹ - النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24 مارس 2020، ص32.

- مبدأ الازدواجية: هو تطبيق البنك نظامين متوازيين أحدهما تقليدي والآخر إسلامي.

بنشاط شباك الصيرفة الإسلامية بشكل حصري. يجب أن تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن حسابات الزبائن الأخرى.

بالنسبة لمبدأ الازدواجية، فإنه لا ينطبق على هذه الشبايك، حيث لا يوجد نظامان متوازنان بنفس الوزن والأهمية. تعتبر هذه الشبايك جزءا من النظام المصرفي الجزائري كما ينص عليه النظام رقم 20-02، وتؤكد المادة 18 من النظام على ضرورة توفير "استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لهذا الغرض داخل شبكة البنك أو المؤسسة المالية".¹

المطلب الثاني: شباك الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

انطلق بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإنشاء شبايك إسلامية عبر العديد من الوكالات منها وكالة -سعيدة- الذي باشرت في تقديم خدماتها الإسلامية يوم 2021/09/29 بعد دراسة الملف من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للنافذة الإسلامية، وذلك لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات والتمويلات التي تتماشى مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

لطالما كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مواكبا في خدماته لمتطلبات السوق حيث كان السباق في استحداث دفاتر توفير دون فوائد للأفراد وللفاعلين بهدف استقطاب أكبر قدر ممكن من المدخرات من فئة العملاء الذين يرفضون التعاملات الربوية وبعد تبني الجزائر فكرة التمويل الإسلامي وإعطاء البنك المركزي الضوء الأخضر لفتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، حيث وصل عدد الشبايك الإسلامية التابعة لوكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى 84 شباك إسلامي منتشرة عبر عدد من ولايات الوطن.

¹ - نفس المرجع، ص32.

لم تتوقف مجهودات البنك عند هذا الحد بل تم فتح وكالة جديدة متخصصة فقط في التمويل الإسلامي بولاية البليدة ليتم فيما بعد فتح وكالة أخرى في الجزائر العاصمة ثم وكالة ثالثة في ولاية غليزان متخصصة فقط في التمويلات الإسلامية ولا تمارس أي نشاط من نشاطات البنوك التقليدية.

المطلب الثالث: مصادر أموال النوافذ الإسلامية المتواجدة في البنوك الربوية

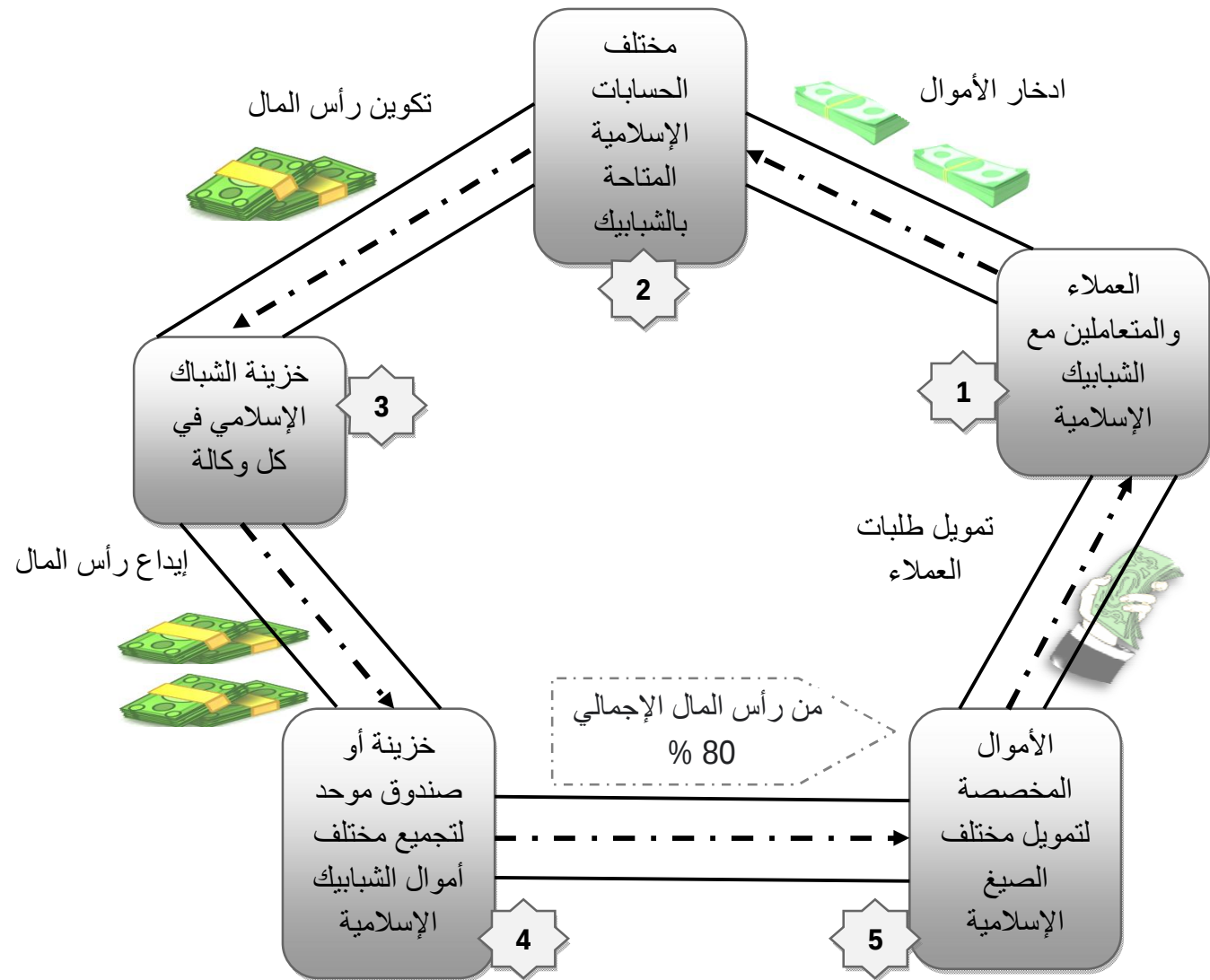
تعتبر مصادر الأموال في النوافذ الإسلامية ركيزة أساسية يقوم عليها نشاط المصرف لكونها الميزة الوحيدة التي تميزها عن باقي البنوك التقليدية الربوية وذلك من أجل تطابقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها أخذا وعطاءا.

إن اختلاط الأموال من بين الأمور التي تشوب عمل الشبابيك الإسلامية والتي تشكل نوع من التخوف لدى العديد من فئات المجتمع التي ترغب في الاستعانة بالشبابيك الإسلامية لطلب التمويل على مختلف الصيغ المتاحة، وكذلك للقيام باستثمار أموالهم بما يتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

حسب ما توصلنا إليه من خلال دراستنا الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – سعيدة- ومقابلتنا مع رئيس مصلحة الشباك الإسلامي قمنا بالاستفسار حول مصادر الأموال بالشباك الإسلامي فكان الجواب بأن مصادر الأموال لا تأتي من قرض أو تمويل من البنك المركزي ولا حتى من البنك التقليدي، بل من مختلف الحسابات الإسلامية على مستوى الشباك الإسلامي، حيث تودع هذه الأموال في صندوق وطني تشارك فيه كامل أموال الشبابيك الإسلامية الموجودة عبر التراب الوطني والمقدر عددها بـ 84 شباك إسلامي تابع لوكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (13): يوضح مصادر أموال الشبايبك الإسلامية وكيفية استثمارها



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من وكالة -سعيدة-

• الخطوات التي يسير عليها تدفق الأموال في الشبايك الإسلامية:

- (1) يقوم العملاء والمتعاملين مع الشبايك بادخار أموال في مختلف الحسابات الإسلامية المختلفة.
- (2) تكوين رأس المال في خزانة الشباك الإسلامي لكل وكالة عبر التراب الوطني (84 شباك إسلامي تابع لوكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية).
- (3) يقوم كل شباك إسلامي بإيداع رأسماله في الخزانة الوطنية التي يشترك فيها 84 شباك إسلامي لتكوين رأسمال إجمالي.
- (4) تخصيص 80% من رأس المال الإجمالي لاستثماره في مختلف الصيغ الإسلامية عبر كل شباك إسلامي..
- (5) تمويل طلبات العملاء لمختلف المنتجات المالية الإسلامية.

المبحث الثالث: الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة - سعيدة - :

يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة -سعيدة- من خلال شباهة للصيرفة الإسلامية مجموعة من الخدمات المصرفية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث والمتمثلة في أهم الحسابات البنكية الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامي ، وأيضا سنتطرق إلى الرؤى المستقبلية للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المطلب الأول: الحسابات البنكية الإسلامية

يوجد 06 أنواع من الحسابات البنكية الإسلامية المعتمدة على مستوى شباهة الصيرفة الإسلامية بالوكالة وهي كالتالي:

1- حساب الشيك الإسلامي:

أ. تعريف الحساب: هو حساب تحت الطلب يفتحه شباهة الصيرفة الإسلامية لفائدة العميل الذي يمكنه الاستفادة من رصيد الحساب بتشغيله في نشاطاته غير أنه يضمنه، فمتى طلب صاحب الحساب استرداد أمواله التزم شباهة الصيرفة الإسلامية برد مبلغ مماثل للرصيد عند الطلب، ويجوز للشباهة أن يتقاضى عمولات أو أجرة مقابل الخدمات المصرفية المقدمة للعميل، وفقا لما يتم الإعلان عنه في الشروط المصرفية العامة الخاصة بعمليات الشباهة.

ب. الوثائق المطلوبة:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطني أو نسخة من رخصة السياقة أو جواز السفر للمواطنين المقيمين (بطاقة الإقامة وجواز السفر لغير المقيمين والأجانب).
- وكالة خاصة للمكفوفين.
- شهادة الميلاد. شهادة عمل أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل.

- بطاقة الإقامة، 02 صور شمسية.

ت. الشروط المالية:

- المبلغ أدنى 1.000.00 دج أقصى، العائد غير محدد
- مصاريف مسك الحساب حسب الشروط المصرفية. غير معني بالاقتطاعات .AGIOS

ث. العمليات المرخص بها:

السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصراف الآلي.

2- حساب جاري إسلامي:

أ. تعريف الحساب:

هو حساب تحت الطلب يفتح لكل شخص طبيعي أو معنوي لغرض شخصي أو مهني يعرضه شبك الصيرفة الإسلامية على عملائه في إطار عمليات الصيرفة الإسلامية وفقا لأحكام نظام بنك الجزائر 02-20. يقوم المنتج على أساس الصيغة الشرعية (قرض الحسن) حيث يعتبر قرضا أو تسبيق يقدمه العميل إلى شبك الصيرفة الإسلامية في شكل ودیعة تحت الطلب لا يتلقى بموجبها أية مكافئة. مخصص للتجار والفلاحين.

ب. الوثائق المطلوبة:

حسب طبيعة النشاط والمنطقة (الصيد البحري، تربية المواشي، أشجار النخيل...)

ت. الشروط المالية:

- المبلغ الأدنى: 5.000.00 دج، العائد غير محدد
- مصاريف مسك الحساب حسب الشروط المصرفية.
- غير معني بالاقتطاعات .AGIOS

ث. العمليات المرخص بها:

- السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصراف الآلي.

3- دفتر توفير إسلامي:

أ. تعريف الحساب: هو دفتر مفتوح بالعملة الوطنية والغرض منه تمكين العملاء

المعنيين من توفير مدخرات طويلة الأجل بشكل تدريجي. حساب توفير إسلامي

هو منتج توفير غير مدر للأرباح مخصص حصريا للأشخاص الطبيعية فقط، ويحتوي حساب توفير إسلامي على الأموال المودعة من قبل العميل في حساب مفتوح على مستوى شبك الصيرفة الإسلامية للبنك مع الحق في التصرف فيها في أي وقت وذلك عن طريق السحب الجزئي أو الكلي.

ب. الوثائق المطلوبة:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

- بطاقة الإقامة.

ت. الشروط المالية:

- المبلغ الأدنى: 1.000.00 دج، العائد غير محدد.

- لا يوجد مصاريف مسك الحساب.

ث. العمليات المرخص بها:

- السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصراف الآلي.

4- توفير إسلامي أشبال :

أ. تعريف الحساب: هو حساب بدون عائد والغرض منه هو جذب العملاء المعنيين

وتمكينهم من توفير مدخرات طويلة، ويمكن فتح حساب توفير إسلامي أشبال لأي

شخص طبيعي قاصر عن طريق الولي الشرعي وهو منتج موجه حصريا للقصر.

ب. الوثائق المطلوبة:

- شهادة ميلاد للقاصر والولي الشرعي.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، بطاقة الإقامة.
- شهادة عائلية أو وثيقة تثبت الولاية.
- 02 صور شمسية.

ت. الشروط المالية:

- المبلغ الأدنى: 1.000.00 دج، العائد غير محدد.
- لا يوجد مصاريف مسك الحساب.

5- دفتر ادخار إسلامي استثماري:

أ. تعريف الحساب: هو حساب يدر لصاحبه أرباح وذلك وفقا للشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشباك، حيث يتم قيد في الجانب الدائن إيداعات، تحويلات الأموال الواردة والأرباح العائدة للعميل (صاحب الحساب) أما في الجانب المدين فإنه يتم قيد كل عمليات السحب المنجزة أو التحويلات الصادرة، وتعتبر المبالغ المودعة والربح الناتج عنها غير مضمونين ويخضعان لمدى نجاعة الاستثمارات التي يحققها الشباك عند استثماره لتلك الأموال.

ب. الوثائق المطلوبة:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، وبطاقة الإقامة.

ت. الشروط المالية:

- المبلغ الأدنى: 5.000.00 دج، العائد حسب الشروط المصرفية.
- لا يوجد مصاريف مسك الحساب، دفع الأرباح يتم سنويا.

6- دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح:

أ. **تعريف الحساب:** هو حساب يدر لصاحبه أرباح وذلك وفقا للشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشباك، حيث يتم قيد في الجانب الدائن إيداعات، تحويلات الأموال الواردة والأرباح العائدة للعميل (صاحب الحساب)، أما في الجانب المدين فإنه يتم قيد كل عمليات السحب المنجزة أو التحويلات الصادرة وتعتبر المبالغ المودعة والربح الناتج عنها غير مضمونين ويخضعان لمدى نجاعة الاستثمارات التي يحققها الشباك عند استثماره لتلك الأموال.

ب. الوثائق المطلوبة:

- شهادة الميلاد.
- نسخة من بطاقة الهوية سارية المفعول.

ث. الوثائق المطلوبة:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، وبطاقة الإقامة.

ج. الشروط المالية:

- المبلغ الأدنى: 5.000.00 دج، العائد حسب الشروط المصرفية.
- لا يوجد مصاريف مسك الحساب، ودفع الأرباح يتم سنويا.

➤ غلق هذه الحسابات يتم:

- عند طلب صاحب الحساب أو الولي، عند وفاة العميل وتصفية التركة.
- من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

فيما يلي بعض الإحصائيات حول الحسابات بالشبابيك الإسلامية وكالة – سعيدة -:

جدول رقم (06): الحسابات البنكية في الشباك الإسلامي وكالة –سعيدة-

التصنيف	نوع الحساب	عدد الحسابات	المبلغ
205	- حساب الشيك الإسلامي	60	253.589.54 دج
305	- الحسابات الجارية الإسلامية	40	1.010.726.25 دج
257	- حساب توفير إسلامي أشبال	57	1.625.843.60 دج
252	- دفتر توفير إسلامي	340	27.811.650.80 دج
240	- دفتر ادخار إسلامي استثماري	150	11.256.357.96 دج
253	- دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح	20	605.159.42 دج
المجموع		667	42.563.327.62 دج
الرتبة وطنيا		84/23	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعلومات المقدمة من البنك.

يمكننا القول أن حساب دفاتر الادخار الإسلامي يشكل مصدرا كبيرا للأموال بالشباك الإسلامي.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي التي يقدمها شبك الصيرفة في وكالة-سعيدة-

هناك العديد من صيغ التمويل الإسلامي، البنك محل الدراسة يوفر ثلاثة أنواع من الصيغ كالآتي:

1. المرابحة للاستغلال.
2. المرابحة للاستثمار.
3. المرابحة للاستغلال.

أولاً: المراجعة للاستغلال

هو تمويل قصير الأجل من 12 شهر إلى 24 شهر كحد أقصى، ويحتوي على 04 صيغ تمويلية تتمثل في¹:

أ. المراجعة للصادرات:

تعريف: المراجعة للصادرات هو تمويل يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية موجه للأشخاص الطبيعيين والشركات المصدرة وهو عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناء على طلبه لثمن بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.

- موجهة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمؤسسات المصدرة.

- مدة التمويل 12 شهرا كحد أقصى.

ب. المراجعة للمواد الأولية:

المراجعة للمواد الأولية هي صيغة تمويلية موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية تتضمن هذه الصيغة عقدا لبيع المواد الأولية لحساب الزبون وبطلب منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين أطراف عقد المراجعة.

- موجهة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمؤسسات الصناعية.

- مدة التمويل 12 شهرا كحد أقصى.

¹ - <https://badrbanque.dz> ، 2024/05/06 ، 19h15.

ت. المراجعة للصفقات العمومية:

وهي صيغة تمويلية جديدة موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأصحاب شركات إنجاز الصفقات العمومية لتمويل شراء المواد أو اللوازم أو غيرها من السلع الملموسة.

- موجهة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين ومؤسسات الأشغال العمومية.

- مدة التمويل 12 شهرا كحد أقصى.

ث. المراجعة غلتي:

تعريف: هي عقد بيع المدخلات الزراعية إلى العميل وبناءا على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة. ويقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحين سواء كانوا أفرادا أو ينشطون كمؤسسات حل تمويلي يتكيف مع احتياجاتهم لتمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية (الأسمدة ومنتجات الصحة النباتية والبذور والنباتات).

- موجهة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والفلاحين.

- مدة التمويل 24 شهرا كحد أقصى.

فيما يخص الوثائق المطلوبة والشروط المالية فهي تشمل الصيغ الأربعة نوردتها فيما يلي:

الوثائق المطلوبة:

- عقد ملكية المباني المهنية، امتياز أو إيجار. خطة التدفق النقدي+الفواتير المبدئية.

- آخر ثلاثة تصريحات ضريبية، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ

الحسابات (إذا لزم الأمر)

- سند الطلبية أو عقد للتصدير، أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل.

الشروط المالية:

- هامش الربح: حسب الشروط المصرفية.
- مصاريف الدراسة: 10.000.00 دج دون احتساب الرسوم.
- مدة الاستحقاق: في آخر المدة، نوع التسديد: ثابت.
- غرامات التأخير: 2% دون احتساب الرسوم.

ثانياً: المراجعة للاستثمار:

هو تمويل متوسط الأجل من 12 شهر إلى 36 شهر كحد أقصى، ويحتوي كذلك على أربع صيغ تمويل هي¹:

أ. المراجعة للأشغال:

تعريف: المراجعة للأشغال هو عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة. يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المؤسسات أو الأفراد الذين يرغبون في إنجاز أعمال الهندسة المدنية، التهيئة، تشييد بنايات لتربية المواشي المستودعات، مناطق التخزين أو غيرها.

- موجهة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمؤسسات الإنتاجية.
- مدة التمويل 06 سنوات أقصى حد.
- مدة التسديد من أدنى حد 04 سنوات إلى 06 سنوات أقصى حد.
- مدة الاستحقاق: ثلاثي أو سداسي أو سنوي.

¹ - <https://badrbanque.dz> ، 2024/05/06 ، 20h42.

الوثائق المطلوبة:

- عقد ملكية المباني المهنية، امتياز أو إيجار
- الدراسة الفنية و الاقتصادية للمشروع + الفواتير المبدئية.
- آخر ثلاثة تصريحات ضريبية، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات.
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية.
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل.
- الضمانات والتحفظات المحصلة أو المقبوضة (حسب المتطلبات القانونية والشرعية).
- هامش الجدية يمثل نسبة مئوية من سعر الأصول المراد تمويلها (يدفع في حساب مخصص).
- عقد التأمين (يدفعه العميل).
- كفالة تضامنية.
- أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد.

الشروط المالية:

- هامش الربح: حسب الشروط المصرفية.
- مصاريف الدراسة: 10.000.00 دج دون احتساب الرسوم.

ب. مزاولة العتاد المهني:

تعريف: هو عقد بيع معدات تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية إلى العميل وبناءا على طلبه، بسعر مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المزاولة.

- هو عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول.
- موجهة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمؤسسات الإنتاجية.
- مدة التمويل 06 سنوات أقصى حد.
- مدة التسديد من أدنى حد 04 سنوات إلى 06 سنوات أقصى حد
- مدة الاستحقاق: ثلاثي أو سداسي أو سنوي.

الشروط المالية:

- هامش الربح: حسب الشروط المصرفية.
- مصاريف الدراسة: 10.000.00 دج دون احتساب الرسوم.

ت. المراجعة لوسائل النقل:

تعريف: وهي صيغة تمويلية جديدة لاقتناء وسائل النقل مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، يخص هذا المنتج كل عقد لشراء وسيلة نقل واحدة أو عدة وسائل لحساب الزبون و بطلب منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضافا إليه هامش ربح متفق عليه من أطراف عقد المراجعة.

- موجهة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمؤسسات والتجار.
- مدة التمويل 06 سنوات أقصى حد.
- مدة التسديد من أدنى حد 04 سنوات إلى 06 سنوات أقصى حد
- مدة الاستحقاق: ثلاثي أو سداسي أو سنوي.

الوثائق المطلوبة:

- عقد ملكية المحلات المهنية، عقد امتياز أو إيجار.
- الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع+الفواتير المبدئية.
- آخر ثلاث تصريحات ضريبية، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات.

- نسخة من الصفقة العمومية، أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل.
- الضمانات والتحفظات المحصلة أو المقبوضة (حسب المتطلبات القانونية والشرعية).
- هامش الجدية يمثل نسبة مئوية من سعر الأصول المراد تمويلها (يدفع في حساب مخصص).
- عقد التأمين (يدفعه العميل).
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية، كفالة تضامنية.
- أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد.

الشروط المالية:

- هامش الربح: حسب الشروط المصرفية.
- مصاريف الدراسة: 10.000.00 دج دون احتساب الرسوم.

ث. المراجعة للإنتاج الفلاحي:

تعريف: هو عقد بيع أصول ملموسة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية إلى العميل، وبناءا على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية (الآلات الفلاحية، معدات الري ...) أو حتى اقتناء الماشية.

- موجهة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والفلاحين.
- مدة التمويل 06 سنوات أقصى حد.
- مدة التسديد من أدنى حد 04 سنوات إلى 06 سنوات أقصى حد.

- مدة الاستحقاق: ثلاثي أو سداسي أو سنوي.

الوثائق المطلوبة:

- شهادة الميلاد، شهادة الإقامة.
- نسخة من بطاقة الهوية، بطاقة فلاح سارية المفعول.
- عقد أو سند يثبت حق الامتياز و الملكية على قطعة أرض (مستثمرة).
- الفواتير المبدئية للمدخلات الزراعية موضوع التمويل.
- مخطط تقديري للمحاصيل والإيرادات المتوقعة.
- شهادة عدم مديونية صادرة من CNMA، أي رخصة إجبارية صادرة عن الجهات المختصة، والضمانات و التحفظات المحصلة أو المقبوضة.
- هامش الجدية يمثل نسبة مئوية من سعر الأصول المراد تمويلها يدفع في حساب مخصص.
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية، كفالة تضامنية.
- أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد، عقد التأمين (يدفعه العميل).

الشروط المالية:

- هامش الربح: حسب الشروط المصرفية.
- مصاريف الدراسة: 10.000.00 دج دون احتساب الرسوم.

ثالثا: المراجعة للاستهلاك

في تعريفه المبسط، يشتري البنك من المورد وبعد أن يقبض، يبيع بالتقسيط لأمر الشراء (عميل البنك). يتضمن المراجعة مستهلك عملية بيع يكشف فيها البنك (البائع) للعميل

(المشتري) عن سعر تكلفة موضوع التمويل، بالإضافة إلى هامش الربح المتفق عليه مسبقاً. ويشترط أن تكون السلعة مصنعة أو مجمعة في الجزائر¹.

أ. عقد المراجعة للسيارات:

تعريف: هو عقد يقوم من خلاله البنك بشراء سيارة جديدة مصنعة أو مجمعة في الجزائر بطلب من الزبون، يمتلكها البنك، ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون مع هامش ربح متفق عليه ومحدد مسبقاً وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

تمويل مرابحة السيارات موجه للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- ✓ الجنسية الجزائرية، بلوغ سن الرشد وتمتعين بكل حقوقهم.
- ✓ أعمارهم 70 سنة على الأقصى يوم تقديم طلب التمويل، ويتمتعون بالأهلية القانونية للحصول على التمويل.
- ✓ لهم وظيفة مستقرة (موظف ذو عقد عمل غير محدد المدة، أو عقد محدد المدة مع الشرط 03 سنوات عمل متتالية على الأقل، أو من أصحاب المهن الحرة الناشطين منذ سنة على الأقل.
- ✓ لديهم راتب شهري ثابت ومنتظم يفوق مرة ونصف (1.5) الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- ✓ حائزين على الأقل على 10% من إجمالي قيمة السيارة والذي يمثل هامش ضمان الجدية.

¹ - <https://badrbanque.dz> ، 2024/05/08 ، 21h18.

ب. مرابحة التجهيزات:

تعريف: عقد مرابحة التجهيزات هو عقد يقوم من خلاله البنك بشراء تجهيزات جديدة مصنعة أو مجمعة في الجزائر بطلب من الزبون، يملكها، ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون مقابل هامش ربح متفق عليه ومحدد مسبقا وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

➤ يسدد الزبون الثمن على أقساط شهرية ثابتة في مدة محددة.

➤ نفس شروط مرابحة السيارات

المطلب الثالث: الرؤى المستقبلية للصيرفة الإسلامية في الجزائر

تشير العديد من المؤشرات إلى أن مستقبل الشبابيك الإسلامية في الجزائر نمواً وتوسعا أكبر بناء على العوامل التالية¹:

- ✓ **ازدياد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية** نظر الجزائريون اهتماماً متزايداً بالخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث تبحث الحكومة الجزائرية على تنويع مصادر تمويل مكمل للمصادر التقليدية.
- ✓ **الدعم الحكومي**: تقدم الحكومة الجزائرية دعماً قوياً لتنمية قطاع الصيرفة الإسلامية وهذا لتكوين فريق مؤثر يهدف إلى تهيئة المناخ العام للاستثمار من خلال تحديث القوانين التشريعية بهدف سد الفجوات التنظيمية والتشريعية التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

- ✓ **تطوير المنتجات والخدمات**: تعمل الشبابيك الإسلامية في الجزائر على تحديث الخدمات والمنتجات المصرفية المعروضة مما يوفر فرصة لاكتشاف مجالات أخرى للإبداع والابتكار والاستفادة من التقنيات المعاصرة والتطورات الهائلة في مجال المعلومات.

- ✓ **المورد البشري**: وهو أهم عنصر في العمل المصرفي الإسلامي، لذلك يجب على النواذ الإسلامية أن تطور بنيتها التحتية والرقمية مع ضرورة ضمان التكوين والتدريب المستمر للعاملين للرفع من مستوى الأداء بالإضافة إلى تحفيز الجامعات والمراكز

¹ من إعداد الطالبين بالاعتماد على المراجع: 1- بن وسعد زينة، غرزي سليمة، النواذ الإسلامية في الجزائر ودورها في استقطاب المدخرات، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 08، العدد 02، جامعة عين تموشنت، الجزائر، ديسمبر 2023.

2- بن زارع حياة، تحديات النواذ الإسلامية في الجزائر، المجلد 114، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، ديسمبر 2021.

3- تبارني اسعيد، بقة عبد الحفيظ، شروط وآليات تمويل العمليات التجارية في شبابيك الصيرفة الإسلامية الجزائرية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، أبريل 2022.

البحثية على تطوير الدراسات والبحوث ذات الصلة بالصيرفة الإسلامية تنظيرا وممارسة مع ضرورة تعميم ثقافة الصيرفة الإسلامية من خلال المؤتمرات والندوات.

✓ **التطورات التكنولوجية:** تساهم التطورات التكنولوجية في تعزيز فرص نمو قطاع الصيرفة الإسلامية، حيث تتيح إمكانيات جديدة لتقديم خدمات أكثر كفاءة وفعالية.

إن التوجه الأخير للسلطات الجزائرية نحو تشجيع البنوك الحكومية لفتح شبابيك تقدم خدمات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية يعكس قناعتها بضرورة توفير المزيد من التوافق بين أنشطة البنوك ومنتجاتها وبين الثقافات والتقاليد الدينية في المجتمع الجزائري.

بشكل عام، يتوقع أن يشهد قطاع الشبابيك الإسلامية في الجزائر نموا كبيرا خلال السنوات القادمة. وذلك بفضل الدعم الحكومي، وازدياد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية، وتطوير المنتجات والخدمات، والتطورات التكنولوجية.

خلاصة الفصل الثالث:

استعرضنا في هذا الفصل على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم المهام والأهداف التي يسعى لتحقيقها وقمنا بمعرفة الهيكل التنظيمي للبنك والوكالة محل التبرص، وبداية الصيرفة الإسلامية في البنك وكالة -سعيدة-، ومعرفة مصادر الأموال في الشبايبك التي يعتبر مصدرها الأساسي من الحسابات البنكية الإسلامية وأهمها دفاتر الادخار الإسلامي.

حيث تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة -سعيدة- أن شباك الصيرفة الإسلامية التابع لها يقدم 14 منتجاً إسلامياً، (06) ستة منتجات تخص الادخار والتوفير وثمانية (08) أخرى هي منتجات تمويل على صيغة مرابحة. وفي الأخير تم التطرق إلى بعض الرؤى المستقبلية والإستراتيجية للشبايبك الإسلامية.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر نظام الصيرفة الإسلامية مبادرة حسنة لتبني العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، بالرغم من مجود مصارف إسلامية في الجزائر مثل بنك البركة ومصرف السلام، لكن نظام فتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التقليدية يعزز من توسيع نشاطها ومجالات تمويلها.

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن النوافذ الإسلامية خطوة متميزة للعمل المصرفي، لها إقبال لا بأس به من طرف المتعاملين مع البنوك، مما يدل على تعطش فئة مهمة من المجتمع لمثل هذه الخدمات وتورعهم عن التعامل بالربا، وهو ما يجعل من هذه السوق واعدة، ويفتح آفاق وفرص استثمارية تساهم في زيادة أرباح المال من خلال الصيغ الإسلامية كالمشاركة والإجارة والمرابحة وغيرها، وتساهم كذلك في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

إن عملية تبني منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر يعد في بدايته فتأسيس شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كان خطوة لانطلاقة فعلية للتخلي عن الاقتصاد الربوي كلياً وليس العمليات المصرفية فقط.

الشبابيك الإسلامية متنوعة التمويل من مرابحة إلى مشاركة إلى بيع السلم... وغيرها في حين صيغ التمويل في البنوك التقليدية وحيد وهي القروض وفق معدلات ربوية وإن اختلفت هذه الأخيرة فالطبيعة القانونية تبقى واحدة (عقد ربوي).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي، باعتبارها أحد أهم القضايا التي تواجهها البنوك في الوقت الراهن، وتمكنا في النهاية من التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي على أساسها تم تقدير جملة من الاقتراحات.

أولاً: عرض النتائج

اتضح لنا جملة من النتائج نقدمها بشكل نخبر فيه مدى صحة تلك الفرضيات المقدمة:

1. التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة إيجابية ومشجعة للتحويل للعمل المصرفي الإسلامي من طرف هذه البنوك في ظل صعوبات إنشاء مصارف إسلامية بالكامل.

2. تتمثل آلية تحول البنوك التقليدية نحو البنوك الإسلامية في آليتين هما: آلية التحول الجزئي وآلية التحول الكلي.

3. حيث تتمثل آلية التحول الجزئي في قيام البنك التقليدي بالتحول إلى العمل المصرفي من خلال: تقديم خدمات مصرفية ازدواجية أي من خلال تقديمه للخدمات الإسلامية بالمحاذاة مع الخدمات التقليدية، بفتح فروع إسلامية، إنشاء نوافذ إسلامية أو من خلال إنشاء صناديق استثمار إسلامية. أما آلية التحول الكلي فتتمثل في تحول البنك كلياً إلى العمل المصرفي الإسلامي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

4. تتحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي لعدة أسباب: رغبتها في توسيع حصتها السوقية من أجل زيادة أرباحها، أو تطبيقاً لأوامر السلطات النقدية أو التشريعية، أو بناءً على رغبة عملائه في الحصول على تمويلات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية أو لمنافسة البنوك التي تقدم هذا النوع من التمويل. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

5. تعد معاملات النوافذ الإسلامية شرعية في حالة عدم اختلاط أموالها بأموال البنوك الرئيسية الربوية ويعتبر توفر هذا الشرط بحد ذاته تحدياً كبيراً لشرعيتها، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

6. حسب ما توصلنا إليه من خلال دراستنا التطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة -سعيدة- أن الشباك الخاص بالصيرفة الإسلامية في الوقت الحالي يتعامل ببعض المنتجات المالية الإسلامية والمتمثلة في المراجعة ومن أنواعها مربحة الصفقات العمومية ومراجعة وسائل النقل ومراجعة العتاد الفلاحي... والتي تم ذكرها في الجانب التطبيقي أعلاه وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

7. حاز كل من حساب دفتر الادخاري الإسلامي الاستثماري ودفتر التوفير الإسلامي المرتبة الأولى.

8. يعتمد نجاح فتح النوافذ الإسلامية على أمرين أساسيين: الأول مدى توفر المتطلبات القانونية والشرعية والإدارية، والثاني مدى استعداد السلطة الإدارية بالبنك والسلطة النقدية للدولة والخلفية الدينية للمجتمع ورغبته في التخلي عن المعاملات الربوية.

9. يمكن أن تساهم النوافذ الإسلامية من رفع نسبة صيرفة المعاملات المالية والاقتصادية وبالتالي تساعد في امتصاص جزء من الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي وخاصة في السوق الموازي وبذلك يستفيد منها الاقتصاد الوطني.

10. تواجه البنوك عند فتحها لنوافذ المعاملات الإسلامية صعوبات ومعوقات تحد من نجاحها.

ثانيا: مقترحات البحث

- ✓ التأكيد على استقلالية النوافذ الإسلامية عن البنك الرئيسي من حيث الأصول والديون، أي الحرص على عدم اختلاط أموال وأرباح النوافذ الإسلامية بفوائد النوافذ التقليدية، وكذلك الاستقلالية من حيث الرقابة والأعمال الإدارية والمحاسبية.
- ✓ ضرورة الاسترشاد بتوجيهات لجنة لمراقبة العمل المصرفي ومدى استجابته لأحكام الشريعة الإسلامية سواء بعرض المنتج على المجلس الإسلامي الأعلى أو

استحداث لجنة مصغرة مكونة من خبراء في الشريعة وفي المصرفية على مستوى الفرع الإسلامي يتم الرجوع إليها في حل بعض الإشكالات اليومية.

✓ يجب العمل على تكوين الكادر البشري تكويناً متخصصاً بالصيرفة الإسلامية وشرعياً حول صيغ التمويل الإسلامي وليس الاعتماد على الكوادر الموجودة في البنوك التقليدية.

✓ القيام بتسهيلات في عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية التقليدية ويتعلق الأمر بالتراخيص الممنوحة من طرف بنك الجزائر.

✓ ضرورة التنوع في الخدمات المالية الإسلامية المقدمة على مستوى هذه الشباك الإسلامي.

✓ العمل على تنمية الوعي لدى العملاء بطبيعة وفلسفة عمل الصيرفة الإسلامية وضوابطه الشرعية.

✓ ضرورة تعديل القوانين والتشريعات المصرفية في الجزائر بحيث تستوعب شتى أشكال التحول والاستفادة من التجارب الرائدة في العمل المصرفي الإسلامي ووضع ضوابط وتعليمات خاصة بتحول المصارف التقليدية كلها وجزئياً إلى مصارف إسلامية

✓ يجب على الشباك الإسلامي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية الاهتمام بصيغة المزارعة نظراً لتوجه الدولة في الآونة الأخيرة إلى القطاع الزراعي.

✓ وضع خطة إستراتيجية لتحويل النوافذ الإسلامية إلى فروع ثم مصارف إسلامية عمومية.

✓ معاملة البنك المركزي للبنوك الإسلامية وفروع الإسلامية معاملة خاصة خالية من دفع الفوائد والعمولات الائتمان المماثلة لتلك التي يتعامل بها مع البنوك التقليدية

قصد تشجيعه واستحداث آليات أخرى لضبط العلاقة بينهما تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

آفاق البحث:

- نقترح موضوعين بالغين الأهمية لمن يريد البحث والمتمثلين فيما يلي:
- دور الكوادر البشرية في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
 - مدى تكييف علاقة الشبابيك الإسلامية بالبنك المركزي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الأحاديث النبوية.

أولاً: الكتب

1. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي، المرحلة الأولى، الطبعة الأولى، جدة، يناير 2008.
2. نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، الطبعة العربية 2011، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
3. رباب علي عبد الحميد علي النحلة، دور الصيرفة الإسلامية في تجنب الأزمات الاقتصادية العالمية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018.
4. سالم علي سالم صبران البريكي، أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2018.
5. نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2011.
6. محمد سليم مهبة، كامل حسين كلاكش، المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت الحمراء، لبنان، 2011.
7. حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
8. عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013.
9. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

10. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي، المرحلة الأولى، الطبعة الأولى، جدة، يناير 2008.
 11. أيمن عبد الرحمان فتاحي، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2008.
 12. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية - أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.
 13. سامي بن إبراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2007.
 14. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
 15. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
 16. أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010.
 17. أيمن عبد الرحمان فتاحي، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2009.
- ثانياً: أطروحة الدكتوراه والرسائل الجامعية

1. أسمع سفيان، التحول الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه منشورة، العلوم الاقتصادية، العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021.
2. مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه منشورة، العلوم التجارية، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019.

3. جعوتي سمير، تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر -ودائع والتمويلات- ، أطروحة دكتوراه منشورة، علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020.
4. سعود عبد الله، البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2021.
5. بن السيلت نصيرة، تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية، أطروحة دكتوراه منشورة، العلوم التجارية، بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019.
6. حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2021.
7. بوعبد الله بطاهر، نماذج تحول البنك التقليدي للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2020.
8. عتروس صبرينة، اطار مقترح لتفعيل دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تطوير نشاط المصارف الإسلامية أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم الاقتصادية، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2020.
9. هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ، أطروحة دكتوراه، العلوم التجارية، دراسات مالية ومحاسبة معقدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2021.
10. بوبريمة عائشة، استراتيجية ابتكار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية وسبل إدماجها في الأسواق المالية -دراسة حالة السوق المالي الجزائري- ، أطروحة دكتوراه، منشورة، علوم اقتصادية، مالية واقتصاد اسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2021

11. حدو علي، اتجاهات تكييف ادارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر لمواجهة تهديدات العولمة المالية، اطروحة دكتوراه، منشورة، علوم تجارية، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.
12. قمومية سفيان، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل المصرفية الإسلامية، أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019.
13. سلمان هناء، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وفق مقررات بازل 03، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018.
14. عثمان ثامري، دور التسويق المصرفي في الترويج لخدمة صيغة المضاربة لدى المصارف الإسلامية (دراسة حالة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الصيرفة الإسلامية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2021.
15. زيد أيمن، أثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وفقا لمقررات لجنة بازل، العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، منشورة، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020.
16. عبد الغني محلق، الصيرفة الإسلامية كبديل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، منشورة، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2021.
17. محمد قاسم عبد المجيد سويكر، دور التمويل الإسلامي في دعم زتويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريرج، الجزائر، 2022.
18. سليم موساوي، مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.

19. سمير هربان، إشكالية تطوير آليات صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، منشورة، إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022.
20. محمد قاسم عبد المجيد سويكر، دور التمويل الإسلامي في دعم زوئيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022.
21. بدروني هدى، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم الاقتصادية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017.
22. زهرة بن سعدية، دور الهيئات الدائمة للعمل المصرفي الإسلامي في توحيد المنتجات المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه، منشورة، علوم التسيير، محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2020.
23. بوطبة صبرينة، مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية الى بنوك إسلامية، أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم الاقتصادية، اقتصاديات الوساطة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.
24. بن قايد الشيخ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة الماليزية، أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم الاقتصادية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019.
25. سحاري فريدة، أهمية تطوير البنوك الإسلامية باستخدام الهندسة المالية الإسلامية دراسة حالة بنك السلام الجزائري، أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2018.

26. عبد القادر عبد الرحمن، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة الماجستير، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2009.
27. موسى أحمد عدي عمر، متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا، مذكرة الماجستير منشورة، الاقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج، جمهورية إندونيسيا، 2016.
28. حسام صبحي المغربي، الرقابة الشرعية ورقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية دراسة مقارنة، مذكرة الماجستير، القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2005.
29. عفاف حروزي، ثيزيري مخلوفي، الخدمات المالية الإسلامية كآلية لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2018.
30. سامية هايف، أميرة بولفراد، واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد صديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2020.
31. بن الحاج جلول عبد الإله، بوحوص عبد المجيد، تسويق المنتجات المالية الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021.
32. بوعزة يحي، قسماوي مبروك، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2021.

33. خالد العشناني، فرص الاستفادة من التمويل الإسلامي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2007-2008، مذكرة ماجستير، دراسات مالية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2015.
34. شرافة نسيبة، المنتجات المالية في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2020.
35. إكرام مهدي، صلاح الدين لكحل، المنتجات المالية الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، العلوم المالية والمحاسبة، مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018.
36. سميرة حليتي، آفاق فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.
37. سحيم سهيلة، يحيياوي شيماء، أهمية منتجات الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2021.
38. سارة بكوش، وحيدة لعدولي، تسويق المنتجات الإسلامية في البنوك التجارية ودوره في زيادة القدرة التنافسية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، العلوم المالية والمحاسبة، تسويق مصرفي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2019.

ثالثا: المجلات

1. سراج الدين عثمان مصطفى، "خصوصية العمل المصرفي الإسلامي"، مجلة إتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 299، 2005.

2. عديلة خنوسة، لحسن فوضيل، التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2019.
3. يمينه ختروسي، "النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية"، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 02، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أكتوبر 2022.
4. خضير عقبة، "النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، أكتوبر 2021.
5. العجاج فاطمة الزهراء، "النوافذ الإسلامية كآلية جديدة لجذب المودعين نحو البنوك التقليدية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ديسمبر 2022.
6. قنوش مولود، "فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين عوامل نجاح والقيود"، القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد 01، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2023.
7. بن زارع حياة، "النوافذ الإسلامية كمدخل للصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 01، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، أبريل 2023.
8. عبد الرحمان روان، "واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد 09، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أبريل 2021.
9. خضير عقبة، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، أكتوبر 2021.

10. عبد الرحمان روان، "واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات"، مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد 09، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أبريل 2017.
11. صالح مفتاح، معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، العلوم الإنسانية، العدد 35/34، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2014.
12. منير خطوي، مبارك لسلوس، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر.
13. طهر اوي أسماء، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، نوفمبر 2022.
14. أتسعديت بوسبعين، تحول بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي من خلال إنشاء فروع ونوافذ، العدد 11، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ديسمبر 2011.
15. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، "الرقابة الشرعية وواقعها في المصارف الإسلامية الفلسطينية"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد 10، العدد 04، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، فيفري 2012.
16. فيان عبد الرحمان باسين وآخرين، "دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي في مكافحة عملية غسيل الأموال في المصارف الإسلامية"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 02، الجامعة التقنية الوسطى، العراق، جوان 2020.
17. عبد الحق حميش، "تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 04، العدد 1، فبراير 2018.
18. زهار مريم، بن منصور موسى، واقع المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة في المصارف العربية على ضوء تجربة مصرف قطر الإسلامي، مجلة الآفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جامعة برج بوعرييج، جانفي 2022.

19. سعدي بن شهرة، نماذج الابتكار في المنتجات الإسلامية الواقع والرهانات -تقيم تجربة الجزائر-، مجلة التنويع الاقتصادي، العدد02، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
20. محمد الأمين خنيوة، حنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية الواقع والتحديات ومناهج التطوير، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد02، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.
21. بن سعدية زهرة، محمد زيدان، واقع المنتجات المالية الإسلامية ومتطلبات تطويرها، مجلة الريادة للأعمال الاقتصادية، المجلد04، العدد02، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جوان 2018.
22. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010.
23. سياخن مريم، متطلبات انتهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد03، العدد02، جامعة البليدة، الجزائر، جانفي 2020.
24. آيت قاسي عزو رضوان، وآخرون، صيغ التمويل الإسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدية، مجلة التنويع الاقتصادي، العدد01، جامعة مستغانم، الجزائر.
25. بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد30، العدد03، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.
26. سالمى ياسين، الإجارة التمويلية والإجارة المنتهية بالتمليك - دراسة مقارنة بين العقود التقليدية والإسلامية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد08، العدد01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ماي 2022.
27. عباس نوال، دور صناديق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد21، العدد01، 2022.

28. علي بلموشي، دور القرض الحسن في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة رؤى اقتصادية، العدد10، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2016.
29. يوسف تبزي، الصكوك الإسلامية - مخاطرها وآليات معالجتها، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد13، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
30. عبد القادر مطاي، مناهج وتحديات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد34، العدد01، جامعة الشلف، الجزائر، أوت 2020.
31. عبد الحليم غربي، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد09، جامعة سطيف، الجزائر.
32. بصاشي هدى، تطبيقات الابتكار في الاستثمار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد05، العدد01، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جوان2020، الجزائر.
33. بن سعدية زهرة، واقع المنتجات المالية الإسلامية ومتطلبات تطويرها، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
34. بلكرشة رابح، بن يحي فاطمة الزهراء، مساهمة الشبابيك الإسلامية في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المصرفية التقليدية، مجلة الابحاث الاقتصادية المعاصرة، المجلد06، العدد01، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، أفريل 2023.
35. حاجي كريمة وآخرون، دور عناصر المزيج التسويقي الخدمي في تحسين جودة الخدمة البنكية-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة بشار، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد08، العدد01، مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ماي 2022.
36. بن زارع حياة، تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر، المجلد114، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، ديسمبر2021.

37. تباني اسعيد، بقة عبد الحفيظ، شروط وآليات تمويل العمليات التجارية في شبابيك الصيرفة الإسلامية الجزائرية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، أبريل 2022.
38. بن وسعد زينة، غرزي سليمة، النوافذ الإسلامية في الجزائر ودورها في استقطاب المدخرات، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 08، العدد 02، جامعة عين تموشنت، الجزائر، ديسمبر 2023.
39. رمضان لعلا، البرود أم الخير، تحديات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 02، ديسمبر 2017.

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات والدورات

1. محمد علي سميران، محمد دوجان العموش، "صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي"، سلسلة الأعمال والندوات والمؤتمرات، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، الاردن، نوفمبر 2011.
2. علي موسى حنان، محمد أمين خنيوة، منتجات الهندسة المالية الإسلامية (الواقع والتحديات ومناهج التطوير)، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 24 فيفري 2011.
3. يزن خلف الله ومنير سليمان الحكيم، أثر التحول للصيرفة الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا، 2010.
4. محمد أمين علي القطان، الرقابة الشرعية الفعالة في البنوك الإسلامية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.
5. طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة الإسلامية، عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.
6. بن سعد المرطان سعيد ، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، طبعة تمهيدية، مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2005.

7. السرحي لطف محمد، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، اليمن، 2010.
8. هاجر سعدي، لامية لعلام، "دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات - العقود المالية المركبة نموذجاً"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة سطيف، يومي 05 و 06 ماي 2014.
9. جمال لعمارة، المنتجات المالية كتطبيقات للعقود في الصناعة المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول "منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية"، 05-06 ماي 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
10. صالح صالحي، عبد الحليم غربي، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المالي الإسلامي نموذجاً"، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 05-06 ماي 2009.

خامساً: مراجع أجنبية

1. Suha Mufid Abu Hafiza, Ahmad Sufyan che Abdullah, **Islamic windows in traditional banks**, academy of Islamic studies, vol06, no01, university Malaya, Kuala Lumpur, 2019.

سادساً: مواقع الانترنت

1. علوي بن عبد القادر السقاف، حكم الاستصناع، <https://dorar.net/feqhia/7174>.
2. محمد فوزي، تصنيف المنتجات والأدوات المالية الإسلامية المعاصرة، <https://al-sharq.com/opinion>.
3. بنك البركة، صيغ التمويل، <https://www.albaraka-bank.dz> . <https://badrbanque.dz>

الملاحق

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

الصيرفة الإسلامية

نلك ندر بقترح عليكم مجموعة خدمات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية

- حساب جاري للمؤسسات
- حساب شيك للأفراد

لا ترددوا واستفيدوا من خدماتنا الجديدة عبر شبائكم **البنك** الصيرفة الإسلامية الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

عند فتح كل حساب استفيدوا مجاناً من بطاقة بنكية **B** و دفتر شيكات

مجاناً

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

الدفع عبر الهاتف و TPE
التسحب عبر GAB

أموالكم تحت تصرفكم في كل وقت و بكل أمان

24h/7j

التربص من قبلنا من الصيرفة الإسلامية الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

الصيرفة الإسلامية

حسابات جارية إسلامية
للمؤسسات و الأفراد

معتمدة من طرف الهيئة المغربية الموحدة
للأوقاف للمساعدة المالية الإسلامية

قيم ومبادئ

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

الصيرفة الإسلامية

**المرابحة
للمواد
الأولية**

معتمد من طرف الصيرفة الشرعية الوطنية
للأهواء لتساعده المائدة الإسلامية

قيم ومبادئ

www.banqueprjda
021 984 123
021 984 123

يقترح بنك الفلاحة و التنمية الريفية على الأفراد
و المؤسسات الإنتاجية للسلع تمويلا في إطار

المرابحة للمواد الأولية

سريغة تمويلية عوافقة لمواحي الشريعة الإسلامية

تتضمن هذه الصيغة عوفا لبيع المواد الأولية
لحساب الزبون و بطلية عنة بمرور بيع يساوي سعر
الشراء مضاف اليه هامش ربح معروفا و متفق
عليه بين أطراف عقد المرابحة

• مدة التمويل: 12 شهرا أقصى حد
• مدة الإستحقاق: في آخر المدة

الوثائق المطلوبة:

• عقد ملكية المحلات المهيبة ، عقد امتياز أو إيجار ، ...
• خطة التدفق النقدي + القوائم المبدئية
• آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي
المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
• الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
• أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل

للاستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبائكم
الصيرفة الإسلامية "أبصر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو التقرب من شبائكم الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحين، سواء كانوا أفراداً أو ينشطون كمؤسسات حل تمويلي وتكيف مع احتياجاتهم لتمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية (الأسمدة ومقتنيات الصحة الذاتية والبذور والنباتات)

المراوحة غلتي

صيغة تمويل جديدة مواهقة لمبادئ الشريعة الإسلامية تعتمد على المراوحة

هي عقد بيع المحاصيل الزراعية إلى العميل ورباً على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء، زائد هامش ربح معروض ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبراء عقد المراوحة

- تصل مدة التمويل إلى 24 شهراً أقصى حد

الوثائق المطلوبة:

- شهادة الميلاد
- شهادة إقامة
- نسخة من وثيقة الهوية
- بطاقة فلاح سارية المفعول
- عقد أو سند يثبت حق الامتياز والملكية على قطعة أرض (مستثمر)
- القوائم المنتجة للمحاصيل الزراعية موضوع التمويل
- مخطط تقديري للمحاصيل والإيرادات المتوقعة
- شهادة عدم مديونية صادرة عن CNMA
- أي رخصة إدارية صادرة عن الجهات المختصة

للاستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية "البصر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني أو التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

الصيرفة الإسلامية

المراوحة غلتي

معتمد من طرف الهيئة الوطنية للأوقاف للصياغة المالية الإسلامية




قيم ومبادئ

www.banqueagricole.ma 011 550 121 contact@banqueagricole.ma

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

الصيرفة الإسلامية

**المرابحة
للإنتاج
الفلاحي**

معتمد من طرف المصنفة المصرفية الوطنية
للأغناء للصناعة المالية الإسلامية



قيمه ومبادئ

www.badr.ma
021 969 123
021 969 123

يهدف بنك الفلاحة و التنمية الريفية حل تمويلي وتغريه مع
اجتياحات الفلاحين، السماع لهم بتدريه معداتهم الفلاحية
(الألات الفلاحية، معداتهم الري، إلخ) أو حتى اقتناء المعاشية

المرابحة للإنتاج الفلاحي

هو عقد بيع أصول ملموسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية
إلى العميل وبداً على طلبه، بسعر بيع مساوي لمعد الشراء
(أي ما قبل ربح معروفه وموافق عليه من قبل الأطراف
المتعاضدة وقت إبرام عقد المرابحة

• تحصل مدة التمويل فيها إلى ست (6) سنوات
• التسديد يكون من أربع (4) إلى ست (6) سنوات

الوثائق المطلوبة:

- شهادة الميلاد
- شهادة إقامة
- نسخة من وثيقة الهوية
- بطاقة فلاح سارية المفعول
- عقد أو سند يثبت حق الإمتياز أو الملكية على قطعة
أرض (مستثمرة)
- الوثائق المبدئية للتجهيزات/ وسائل الإنتاج موضوع التمويل
- مخطط تقديري للمحاصيل والإيرادات المتوقعة
- شهادة عدم مديونية صادرة عن CNMA
- أي رخصة إجبارية صادرة عن الجهات المختصة

للإستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرّب من شبابيك
الصيرفة الإسلامية "البصر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو التقرّب من شبابيك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

أنتم أصحاب شركاتكم إنجاز الصفقات العمومية
بنك الفلاحة والتنمية الريفية «بدر» يقترح
عليكم صيغة جديدة متوافقة لمبادئ
الشريعة الإسلامية

المرابحة للصفقات العمومية

لتمويل شراء المواد أو اللوازم أو غيرها
من السلع المأمونة

• تصل مدة التمويل فيها إلى اثني عشر (12) شهرا

الوثائق المطلوبة:

- عقد ملكية المحلات المبنية ، عقد امتياز أو إيجار ، ...
- خطة التدفق النقدي + التوزيع المبدئية
- آخر ثلاثة تصاريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت
وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
- نسخة من الصنفقة العمومية
- الوثائق الضريبية وشبه الضريبية
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل

للاستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبائكم
الصرفية الإسلامية "البدر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو التقرب من شبائكم المصرفية الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

الصرفية الإسلامية

المرابحة للصفقات العمومية

معتمد من طرف الهيئة الشرعية الوطنية
للإفتاء للتمويل المالي الإسلامي



قيم ومبادئ

www.badr-banque.ma 800 01000 027 989 323 contact@badr-banque.ma


بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

الصيرفة الإسلامية



**المرابحة
لوسائل النقل**

معتمد من طرف الهيئة الخيرية الوطنية
للإفتاء للهيئة العامة الإسلامية



قيم ومبادئ

 www.badr.org.ma  021 488 1111  info@badr.org.ma

أفراد/ أصحاب مؤسسات، يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" عليكم صيغة تمويلية جديدة لإقتناء وسائل النقل، مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية

المرابحة لوسائل النقل

يخص هذا المنتج كل عقد لشراء وسيلة نقل واحدة أو عدة وسائل لحساب ديون ومطلوب هذه بسعر بيع مساوي سعر الشراء مضاف إليه هامش ربح متفق عليه من أطراف عقد المrabحة

- مدة التمويل: 06 سنوات أقصى حد
- يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المrabحة

الوثائق المطلوبة:

- عقد ملكية المحلات المهنية، عقد اجازة أو إيجار ، ...
- الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع + الفواتير المبدئية
- آخر ثلاثة تصاريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إن لزم الأمر)
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل

للإستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبائك الصيرفة الإسلامية "البدر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني أو التقرب من شبائك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

الصيرفة الإسلامية

**المرابحة
للاشتغال**

معتمد من طرف الهيئة المصرفية الوطنية
للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

قيم ومبادئ

www.banque-afar.ma
05 37 39 323
contact@banque-afar.ma

يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المؤسسات أو الأفراد الذين يرغبون في إنجاز أعمال الصيرفة المدنية، الصيرفة، التمويل، تمويل بنائهم لتربية المواشي، المستودعات، مناطق التخزين أو غيرها، صيغة تمويل جديدة تعتمد على المرابحة الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية

المرابحة للاشتغال

المرابحة أشغال هو عقد بيع للأسول ليمارس العميل وبيته على مثله بضمن بيع مساوي لسعر الشراء ذاته ماضى بيع معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وهذه إبراء عقد المرابحة

• تصل مدة التمويل فيها إلى ست (6) سنوات مع فترة تنفيذ بين أربع (4) و ست (6) سنوات
• مدة الإستحقاق ثلاثي، سداسي أو سنوي

الوثائق المطلوبة:

- عقد ملكية المبنى المعينة ، امتياز أو إيجار ... ،
- الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع « القوائم المبدئية
- آخر ثلاثة تصاريح ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل

للإستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبائك الصيرفة الإسلامية " البحر " الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني أو التقرب من شبائك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

أنت بحاجة لتسديد مساهمة مساهمة
لعملية التصدير
بنك الملاحق و التنمية الريفية يقدّم عليك

المراوحة للصادرات

تمويل يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية
موجه للأشخاص الطبيعيين و الشركات المصدرة
المراوحة للصادرات هو عقد بيع الأصول لمساير
العمل و بناء على طلبه وضمن بيع مساوي لسعر
الشراء زائد هامش ربح معروف و متفق عليه
من قبل الأطراف المتعاقدة و هذا إبرام عقد المراوحة

- مدة التمويل: 12 شهراً أقصى حد
- مدة الإستحقاق: في آخر المدة

الوثائق المطلوبة:

- عقد ملكية المبنى المهنية ، امتياز أو إيجار ...
- خطة التدفق النقدي + القوائم المالية
- آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت
وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
- سند الطلبية أو عقد للتصدير
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقديم فرصة التمويل

للإستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبائك
الصيرفة الإسلامية "البصر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو التقرب من شبائك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

بنك الخلافة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

الصيرفة الإسلامية

المراوحة للصادرات

معتمد من طرف الهيئة الشرعية الوطنية
للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية



قيم ومبادئ

www.badrbanque.dz | بنك الملاحق 021 949 121 | contact@bdr.dz